



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «3000» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3321775» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### الشعب السوري واحد «فأما الزبد فيذهب جفاء»!

تدل شواهد كثيرة على أن هناك تصعيدا مقصودا ومنظما لخطابات الفتنة والتحريض الطائفي والديني والقومي في سورية. القسم الأكبر من عمليات التحريض هذه، يجري على صفحات فيسبوك، ويجري تضخيمه عبر الخوارزميات والجيش الإلكتروني الخارجي والداخلي، وقسم أصغر بكثير يجري على أرض الواقع، ويراد منه أن تتحول حروب داحس والغبراء الفيسبوكية إلى مقتلة سورية جديدة على الأرض.

وقد وصلت دعوات الفتنة والتحريض حد الطعن بالشعار الذي دفع السوريون دماء غزيرة عزيزة وهم يحملونه، شعار «الشعب السوري واحد»، بل واعتباره «أقبح شعار»، من قبل أشخاص لم يغادروا منابرهم نفسها طوال سنوات متتالية، معززين مكرمين لم يمسهم سوء في عهد السلطة الساقطة، ويعملون اليوم على تخجير البلاد مجددا، دون خوف من رقيب أو حسيب، ودون خشية على دماء الناس وأرواحها، ودون أي رد فعل من السلطات القائمة التي تتحمل مسؤولية إطفاء الفتنة بشكل صارم وفوري، لا إزاء نيرانها!

بعيدا عن سجلات الكراهية التي تملأ الفضاء الإلكتروني والإعلامي، ينبغي فهم الغرض الحقيقي وراء التصعيد المنظم لخطابات التحريض والفتنة والكراهية. ولفهم هذا الغرض، نحتاج إلى إجابة واضحة عن سؤال:

«لمصلحة من؟» داخليا وخارجيا...

#### أولاً: داخليا

وحدة الشعب السوري تعني وحدة 95% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وينتمون لكل القوميات والأديان والطوائف. هؤلاء الـ«95%» هم الشعب السوري، هم ملح الأرض وثروتها، وهم حصن البلاد وجوهرها، وهم البلاد... هؤلاء قد بدأوا بتنظيم صفوفهم- كما جرى في اعتصام 17 نيسان وقبلة وبعده في عدد من التحركات المطالبة- للتحرك والدفاع عن مصالحهم في وجه سياسات اقتصادية هي تكرار واستكمال للسياسات السابقة، وتحت مسميات مطابقة أيضا، من طراز «اقتصاد السوق» والخصخصة ورفع الدعم، بل وحتى باستخدام بعض الشخوص المكررة نفسها، بعد «تسوية أوضاعها» وغسلها من جرائمها.

من يخاف وحدة الشعب السوري، إنما يخدم مصالح الفاسدين الكبار، سواء منهم الجديد أو القديم الذي جرى «غسله»، وإنما يخدم مصالح أمراء الحرب الذين يريدون الحفاظ على «رعية» ينهبونها، ويحاربون بها «رعايا» الأمراء الآخرين. وبكلمة، فإن من يقف ضد وحدة الشعب السوري في الداخل، هو فاسد، أو أمير حرب، أو بطانة لفاسد، أو عميل للخارج، وينبغي أن تتم محاسبته على هذه الأسس.

#### ثانياً: خارجياً

ليس خافياً عن كل ذي عقل، أن «إسرائيل»، ومعها التيار الصهيوني في واشنطن، تسعى جهداً سراً وعلناً، لضرب السوريين ببعضهم بعضاً على أسس قومية ودينية وطائفية، وتسعى لإغراق سورية بالدماء والخراب مجدداً، كجزء من مشروعها الإجمالي المسمى «إسرائيل العظمى». وهي تحت الخطى بشكل مضاعف في محاولة للتعويض عن الخسارة التي باتت محققة وواضحة في حرب إيران.

ليس خافياً أيضاً، أن الدول الإقليمية المختلفة، وعلى رأسها السعودية وتركيا ومصر وباكستان وإيران، تسير باتجاه معاكس للاتجاه الصهيوني، وتسعى للتقارب فيما بينها، وتسعى لتحييد التناقضات القومية والدينية والطائفية، لتوحد جهودها في التصدي للخطر الصهيوني الداهم. بهذا المعنى، فإن دعاة الفتنة في الداخل السوري، سواء وعوا ذلك أم لم يعوه، فهم إنما يخدمون «الإسرائيلي»، ويعملون بالحد من الاتجاه التاريخي السائد، وبالضد من كل الدول الإقليمية التي لا مستقبل لسورية دون التعاون والتفاهم معها.

إن الوقوف في وجه الفتنة ودعاتها، يتطلب محاسبة قانونية صارمة وسريعة، تتحمل مسؤوليتها الأولى السلطات القائمة، ويتطلب أيضاً الإسراع في تحضير الترياق الوحيد الشافي لسورية: توحيد الشعب السوري حقاً وفعلاً، ابتداءً بحكومة وحدة وطنية حقيقية، وبمؤتمر وطني عام، علني وشامل للقوى السياسية والاجتماعية، يقرر الشعب السوري من خلاله مصيره بنفسه، ولمصلحته، أي لمصلحة 95% من السوريين المفقرين والمنهوبين. الشعب السوري واحد رغماً عن الفتنة ودعاتها، الداخليين والخارجيين، وزبد هؤلاء سيذهب جفاء، وما ينفع الناس سيمتد في الأرض!



## فخ «الموضة» الاقتصادية...

## التنظير للخصخصة بوصفه انغلاقاً فكرياً... [12]

### شؤون عربية ودولية



جولة مفاوضات مرتقبة... ترامب ينكر الواقع ويعيش في عالم الأحلام!

17

### شؤون محلية



ارتفاع أسعار الأسمدة وتداعياته على الزراعة في سورية

08

### ملف «سورية 2026»



«مشروع إسرائيل العظمى» في الصحافة الغربية و«الإسرائيلية»

06

### شؤون عمالية



عيد العمال تأكيد على ضرورة النضال

02

# الأول من أيار - بيان من الإرادة الشعبية

## بصراحة

محرر الشؤون العمالية

### عيد العمال تأكيد على ضرورة النضال

في الأول من أيار من كل عام، تأخذ الاحتفالات بعيد العمال العالمي حول العالم شكلاً خاصاً بها لا يشبه غيرها من المناسبات والاحتفالات. فلا كرنفال شعبي، ولا مهرجان باهر، ولا حفلات موسيقية صاخبة، ولا ألعاب نارية، ولا مآدب وولائم. بل مظاهرات ومسيرات بشرية تجوب الشوارع والمدن براياتها وأعلامها، تعلن عن ذاتها وعن وجودها وعن عيها الحقوق. ترفع شعاراتها وتشد على مطالبها، تهتف حيناً وتغضب حيناً، تواجه السلطات وتعتصم وتحتج، تارة تصعد من خطابها وضجيجها وتارة تصدح باناشيدها العالمية التاريخية. فالقضية في هذا اليوم قضية نضال لا احتفال، قضية إصرار لا ينتهي. فمسيرة الصراع ضد الاستغلال لم تنته بعد، ولن تنتهي إلا بانتهائها مرة أخيرة وإلى الأبد.

لم يحصل عمال العالم على مكاسبهم النسبية التي حصلوا عليها من خلال المهادنة أو من خلال العمل الدبلوماسي التقليدي، ولا بفعل صحوة إنسانية من رأس المال وحكوماته وأنظمتها وديمقراطيتها الكاذبة، بل من خلال نضالهم وكفاحهم الواعي الذي ولد من رحم المعاناة والتفكير والاستعباد. فالعدالة المنشودة لا تمنح من منح ولا تعطى من ناهب يستمرى النهب، بل تنتزع بإرادة طالبها وعزيمة مدرّكها. وهذا ما يجب على الطبقة العاملة السورية والحركة النقابية العمل به. فبعد عقود من السكون والانكفاء والممانعة الناعمة، لا بد لها من كسر قيودها الصلبة والعودة إلى مسار النضال الطبقي والسياسي، من خلال تحريض قواها الكامنة وتفعيل أدواتها ورسم خارطة تحالفاتها، والارتكاز على تجربتها التاريخية العريقة المليئة بالنضال الوطني والسياسي والطبقي، والاستفادة من جملة التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم من تغير موازين القوى العالمية لصالح الشعوب، والفرصة التاريخية الكبرى المتمثلة بسقوط سلطة النظام الفاسد المستبد، وانفتاح أفق التغيير المنشود، والاطلاع على مجمل النشاط العمالي في المنطقة والعالم وأخذ الدروس والعبر. ولطالما كان الشعب السوري سباقاً في النضال من أجل التحرر، ولطالما كانت الطبقة العاملة السورية المساهم الأكبر في ذلك. وليكن الواحد من أيار في هذا العام، وما شهدته ساحات المدن وشوارعها من مظاهرات واحتجاجات احتفالية من أقصى الأرض إلى أدناها، دعوة طبقية لعمال سورية والنقابات كي يشمروا عن سواعدهم وينظموا صفوفهم ويصوغوا برنامجهم النضالي الواعي للدفاع عن وظائفهم وحقوقهم ومصالحهم ولقمة عيشهم وكرامتهم. فلا كرامة لوطن إلا بكرامة عماله وكادحيه، ولا سيادة لوطن إلا باقتصاد قوي وعدالة اجتماعية كاملة.



يأتي الأول من أيار في هذا العام والقضايا المصرية الكبرى ما زالت ماثلة أمام الشعب السوري عموماً والطبقة العاملة على وجه الخصوص، وبجوانبها الوطنية والسياسية الديمقراطية والاقتصادية الاجتماعية المترابطة موضوعياً

والمعيشية للطبقة العاملة التي تعاني من هشاشة المرحلة وفوضاها العامة، حيث انعدم الأمن الاجتماعي للعمال وعائلاتهم مع إنهاء شبه تام للدعم الحكومي، فازدادت البطالة وعم الفقر المدقع في صفوفهم ولم تجر معالجة قضايا العاملين في القطاع العام من مفصولين ومتقاعدين ومتقاعدين وفتحت أبواب خصخصة معاملهم ومنشآتهم ومؤسساتهم، تحت ذرائع التطوير والإنقاذ، ولم تكن زيادة الأجور التي حصلت مثمرة في ظل استمرار انخفاض القوة الشرائية للأجور خاصة مع زيادة التضخم وارتفاع الأسعار واضطراب سعر الصرف ورفع أسعار المحروقات والاتصالات والكهرباء، مما وسع الفجوة بين الأجور والأسعار بنسب عالية، مع غياب العدالة الوظيفية التي تعمقت مع بروز ظاهرة تفاوت الأجور وإعادة هيكلة المحسوبيات من جديد.

أما في القطاع الخاص فالعمال ليسوا أفضل حالاً في ظل تراجع الإنتاج وفوضى النشاط الاقتصادي وتدفق البضائع الأجنبية دون ضوابط ودون حماية للمنتج المحلي وانعدام فرص العمل الحقيقية وتراجع القوة الشرائية للأجور وغياب المظلة التأمينية والحقوقية والنقابية الكافية لهم. إن مهام الطبقة العاملة وحركتها النقابية اليوم والمستمدة من واقعها لا بد أن تكون على قدر حجم المخاطر والضرورات وتبرز القضايا الأكثر إلحاحاً في:

1. النضال من أجل وحدة الحركة النقابية

واستعادة استقلالها وإصلاح بنيتها لاستكمال دورها الوطني والطبقي المناط بها.

2. النضال من أجل إلغاء كافة القرارات التي طالت موظفي القطاع العام وعماله سواء المفصولين أو من لم تجدد عقودهم، ومن أجل حقوق المتقاعدين، ومن أجل تثبيت العقود المؤقتة وتحقيق العدالة الوظيفية وعلى رأسها عدالة الأجور، بما في ذلك منع التمييز في الرواتب لأصحاب الدرجة الوظيفية الواحدة وطبيعة العمل ذاتها.
3. النضال من أجل تثبيت حق الطبقة العاملة بالإضراب.
4. رفع الأجور بما يتناسب مع الحد الأدنى للمعيشة للعائلة السورية ومن مصادر حقيقية.
5. الوقوف في وجه الخصخصة وأشباهها والحفاظ على القطاع العام وتطويره من خلال توفير كافة الأدوات اللازمة لذلك.
6. حماية الإنتاج الوطني في القطاعين العام والخاص وخلق الظروف المناسبة للعاملين في القطاعين.
7. النضال من أجل اجتثاث الفساد، قديمه وجديده، داخل جهاز الدولة وخارجه. كل عام وعاملات سورية وعمالها بألف خير وكل عام ونضالهم أكثر وعياً وتنظيماً وتضامناً للوصول إلى العدالة الاجتماعية الحقيقية...

■ حزب الإرادة الشعبية  
دمشق 1 أيار 2026

فالعُدو «الإسرائيلي» الوقح مستمر بعرض خرائطه واطهار نواياه وتهديدهاته التي تستهدف سيادة أرضنا ووحدة بلادنا وشعبنا ويوظف كل أدواته المباشرة وغير المباشرة لتحقيق ذلك، في ظل تغير متسارع في ميزان القوى العالمي لصالح القوى الصاعدة والشعوب، وان هذا يضع الطبقة العاملة وحركتها النقابية أمام مسؤوليتها في تعزيز دورها التاريخي كضامن أساسي لسيادة ووحدة سورية وشعبها، من خلال وحدتها واستقلالها ومنع محاولات الهيمنة والإقصاء والتفتيت التي تستهدفها، ولا مجال لإضاعة الفرصة التاريخية التي تمثلت بسقوط سلطة النظام الناهب الفاسد المستبد، ولا بد من مساهمتها الفاعلة في انجاز التغيير المستحق والمنشود الذي يضمن حق السوريين في تقرير مصيرهم، ومفتاح ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة تكون أولى مهامها إطلاق مؤتمر وطني عام يجمع السوريين بكافة انتماءاتهم السياسية والاجتماعية للاتفاق على مستقبل بلادهم ولتنفيذ حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وهو جوهر القرار الدولي 2254 الذي يعبر عن توافق دولي يستند إلى سيادة السوريين على أرضهم وقراراتهم.

أيتها العاملات أيها العمال لقد مر أكثر من 16 شهراً على سقوط سلطة الأسد الفار والأوضاع الاقتصادية والخدمية والمعيشية تزداد سوءاً دون وضوح أي أفق يعد بتوقف الانحدار وبمعالجة الأزمات الوظيفية والحقوقية

# مقابلة رئيس اتحاد نقابات العمال مع الإخبارية السورية تؤكد الأولويات وتبتعد عن الأساسيات



الدعم مع ارتفاع أسعار الخدمات العامة من خبز وكهرباء ومحروقات واتصالات... الخ، وحرية التدفق البضاعي المستورد، وإعاقه الإنتاج الوطني، وعدم التحكم بالتضخم، وفقدان القيمة الشرائية لليرة السورية، واستمرار هبوط سعر صرفها أمام الدولار، وغيرها من الانعكاسات السلبية للمسار الاقتصادي الحالي، يجعل من كل المطالب العمالية التي ذكرها رئيس الاتحاد مرتبطة أشد الارتباط بها. وهذا لا يعني انخفاض أهميتها، ولكن لكل فرع ساق، ولكل ساق جذر. وعليه، فإن النضال الطبقي للمنظمة النقابية لا يجب حصره في شأن دون آخر، خاصة إن كان المتروك أكبر من مجرد قضية معيشية أو خدمية. فالجوانب الاقتصادية للمعيشية، والسياسية والوطنية مرتبطة مع بعضها بعضاً، وتؤثر وتتأثر. فانهيار الأمن والاستقرار الوظيفي ألا يؤدي إلى انعدام الأمن الاجتماعي، وبالتالي يهدد السلم الأهلي ويشكل خطراً على الوحدة الوطنية؟ وكذلك التخلي عن دور الدولة في دعم الطبقات الأكثر ضعفاً وتركها تحت رحمة الاستثمار الربيعي ورأس المال، ألا ينهي أي آمال بالحريات السياسية والنقابية ويجعل مفهوم الحرية محصوراً برأس المال؟ وماذا عن الفساد بقديمه وحديثه، وعن تراجع الإنتاج الوطني الذي جعل السوريين مجرد مستهلكين لبضائع الخارج وهم أهل الزراعة والإنتاج؟ وكيف يمكن معالجة قضية الحد الأدنى من الأجور دون معالجة القضايا الأساسية؟ وهل يمكن ربطها بالأسعار والاحتياج المعيشي في ظل هذه السياسات؟

وإن غاب بعض ذلك عن بيان الأول من أيار الصادر عن الاتحاد أو اللقاء الإعلامي لرئيس المنظمة، فإن ذلك لا يعني غياب هذه القضايا عن عقلية المنظمة ووعيتها. ولا بد من إعداد رؤية متكاملة للاتحاد العام تشمل برنامجاً ومهامه، لتعرض على العمال عبر لجانهم النقابية وعلى وسائل الإعلام، لتكون وثائق توثق المسؤوليات ومرجعاً نضالياً لكل عمال سورية وكادحها.

ضعيفاً جداً، وكذلك دمج الموظفين الموجودين على القانون رقم 50 والقانون رقم 53، ونعمل مع وزارة المالية والتنمية الإدارية على دمج جميع الموظفين بقانون واحد، وننتظر انعقاد مجلس الشعب للمصادقة على قانون الخدمة المدنية الجديد. وهناك أيضاً موضوع السكن العمالي الذي ما زال متوقفاً. وبالنسبة لوضع عمال القطاع الخاص وشمولهم بأي زيادة على الأجور، أوضح الأحمدي بأن العادة جرت أن ترتفع الأجور في القطاع الخاص طردياً مع الزيادة التي تطرأ في القطاع العام، وبأن الاتحاد شارك في الورشة التي أقامتها منظمة العمل الدولية، وتم طرح ضرورة تطبيق المادة 137 المعنية بالحد الأدنى للأجور المناسب للمعيشة، والمادة 100 التي تثبت العدالة في الأجور بين الجنسين في الوظيفة الواحدة، لأن الاتحاد يرصد هذا التباين ومظلومية المرأة العاملة في القطاع الخاص بما يخص هذه المسألة. وبأن التحديات الكبرى تبرز قضية عمال القطاع غير المنظم الذين هم خارج المظلة القانونية والتأمينية. وتطرق اللقاء أيضاً لموضوع الصحة والسلامة المهنية، وبأن الاتحاد العام يضعه ضمن مهامه وينشط فيه، وساهم بتحقيق بعض المطالب العمالية في ذلك في القطاع النقطي وغيرها.

## الجانب المعيشي مرتبط بجميع الجوانب الأساسية الأخرى

إن ما جاء من قضايا ومطالب ملحة في اللقاء إيجابي بالمجمل، وهي فعلاً ضمن الأولويات، وخاصة تلك المتعلقة بالأجور والاستقرار والأمن الوظيفي والصحة والسلامة والتأمين الصحي والسكن العمالي وغيرها. ونعلم بأن مدة اللقاء وحفنة الأسئلة ربما لم تتح توسيع دائرة الحوار، وبالتالي تناول محاور أخرى ليست أقل أهمية من التي طرحت، لكنها تعتبر بالنسبة للعمال والنقابات مصيرية الطابع وأساسية، ودونها لا يمكن الحصول على المطالب المذكورة. فالسياسات الاقتصادية التي تضيء بها الحكومة، وعلى رأسها الخصخصة وإنهاء

بمناسبة عيد العمال، أجرت الإخبارية السورية لقاءً مقتضباً مع رئيس اتحاد نقابات العمال السيد فواز الأحمدي، تضمن العديد من المحاور التي عرّجت على عدة قضايا. واكتسب اللقاء أهمية بالنسبة لحاملي الهم العمالي والنقابي لمحاولة رصد ومتابعة عقلية وألية عمل المنظمة وتطور خطابها الملاحظ منذ فترة قصيرة، خاصة أن بيان الاتحاد العام بمناسبة الأول من أيار لم يكن على مستوى المناسبة ولا على مستوى الأوضاع الكارثية التي تعيشها الطبقة العاملة في جوانب الحياة كافة، لكن اللقاء استدرج بعض ما غاب عن البيان من نقاط ومهام أساسية خاصة بالجوانب المعيشية والوظيفية والتنظيمية. وسناقش في هذه المادة بعض الأجوبة الواردة في اللقاء التي نراها من مؤشرات تطور الخطاب النقابي التي ترفع مستوى مسؤولية التنظيم النقابي إلى المستوى المطلوب والملائم لدوره وللقضايا الكبرى التي أمامه.

تتص على حرية العمل النقابي. وبأن الإدارة الجديدة أعطت الاتحاد دوراً، وهو ممثل في أغلب مجالس الإدارة ويوصل صوت العمال فيها، لكن التحديات صعبة.

## الحد الأدنى من الأجور: الهم الأكبر عند النقابات

وفي المحور الخاص بمساهمة الاتحاد في رسم ملامح البرنامج الوطني للأشغال العامة، تحدث الأحمدي بأنه وفق الاتفاقيات الدولية المصنق عليها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الخارجية، تحدد أطراف الإنتاج الثلاثة «الحكومة وأرباب العمل والعمال» الذين يمثلهم الاتحاد فيها، وهذا ما يجعل الاتحاد حاضراً في كل نشاط أو فعالية تخص شؤون العمل في سورية كمثل عنهم. وفي تليخيصه لواقع العمال في سورية وأولويات الاتحاد، أوضح رئيس الاتحاد بأن القضايا كثيرة جداً، وكترتيب الأولويات يبرز في المقام الأول قضية رفع الحد الأدنى من الأجور الذي ما زال دون المطلوب، ولكن الظروف الاقتصادية في سورية صعبة، وكل مطالبنا تفعيل العمل بالاتفاقية رقم 137. ويأتي الاستقرار الوظيفي وتثبيت العقود ضمن الأولويات، وكذلك ملف الفصولين في زمن النظام البائد الذي ما زال شائكاً ونعمل عليه مع الحكومة، وملف التأمين الصحي الذي يعتبر

## هاشم يعقوبي

تطرق الأحمدي إلى أن مرحلة التعافي الاقتصادي لم تتم بحكم عدة عوامل، أهمها الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن الحرب الدائرة في الخليج العربي والتي بدورها أثرت على العامل السوري، وتضاف إلى التحديات الكبيرة خاصة مع بقايا آثار العقوبات على سورية. وفي قضية الأجور، أوضح الأحمدي أن أهم التحديات كانت موضوع الحد الأدنى من الأجور كونه يساهم في الاستقرار الوظيفي، ورغم الزيادتين اللتين أقرتهما الحكومة «الأولى 200% والثانية 50%» فقد بقيتا دون المأمول، وبما لا يتناسب مع المعيشة سواء للعمال في القطاع العام أو الخاص. كما أن عدم تثبيت العقود تسبب بغياب الأمان الوظيفي، وبأن هذا الملف ملح وعلى اتحاد العمال العمل عليه. وفي إجابته عن السؤال الخاص بالتنظيم النقابي ككيان ودور، أكد رئيس الاتحاد أن التنظيم الجهة الوحيدة المعنية بالدفاع عن حقوق العمال أمام الحكومة وأرباب العمل في كلا القطاعين، وتمثيلهم أمام الجهات العربية والدولية، وهو التنظيم الأضخم في سورية حيث يضم 166 نقابة وله أكثر من 2,5 مليون منتسب، ويمثل بقية العمال غير المنتسبين، وذلك بموجب الاتفاقيات الدولية الموقعة وأهمها الاتفاقية رقم 87 للعام 1948 التي

النضال الطبقي للمنظمة النقابية لا يجب حصره في شأن دون آخر خاصة إن كان المتروك أكبر من مجرد قضية معيشية أو خدمية

## بين الأمل والألم: قراءة في واقع العمال السوريين بمناسبة عيد العمال



في كل عام، يأتي عيد العمال حاملاً معه معاني النضال والحقوق والعدالة الاجتماعية، لكنه بالنسبة للعمال السوريين لم يعد مجرد مناسبة احتفالية، بل تحول إلى لحظة تأمل عميقة في واقع البالغ القسوة، تختلط فيه معاناة الحياة اليومية بأسئلة الوجود والكرامة. ومن خلال ما ناقشناه سابقاً في مقالات متعددة حول أوضاع العمال، يمكن رسم صورة متكاملة لهذا الواقع، وربطه بدلالات هذه المناسبة التي يفترض أن تكون عيداً، لكنها باتت أقرب إلى وقفة احتجاج صامتة.

### ميلاد شوقي

العاملة نفسها، وزادت من شعور الظلم وعدم المساواة. فبدلاً من اعتماد زيادة شاملة تعيد التوازن النسبي للأجور، تم اللجوء إلى حلول جزئية تفتقر إلى العدالة وتثير الاحتقان. كما تناولنا العلاقة بين الدولة وقوى السوق، حيث أشرنا إلى أن تراجع دور الدولة في ضبط الاقتصاد وتركه لقوى السوق أدى إلى نتائج كارثية على العمال. ففي أوقات الأزمات، لم تعد الدولة قادرة أو راغبة في حماية الفئات الأضعف، بل أصبحت في كثير من الأحيان منحازة لمصالح السوق، سواء عبر رفع الدعم أو خصخصة الخدمات أو تحرير الأسعار. وهذا التحول جعل العامل في مواجهة مباشرة مع قوى اقتصادية تفوقه بكثير من حيث القوة والتأثير.

ولم يكن الحراك الشعبي بعيداً عن هذا الواقع، فقد تطرقنا إلى الاعتصامات التي شهدتها بعض المناطق، حيث رفع المتظاهرون شعارات بسيطة لكنها عميقة الدلالة: «بدنا ناكل، بدنا نعيش». هذه الشعارات تختصر جوهر الأزمة، فهي ليست مطالب رفاهية، بل مطالب بديهية تتعلق بالحقوق في الحياة الكريمة. وربطنا بين هذه التحركات ومطالب العمال، باعتبارها تعبيراً صادقاً عن الاحتقان الاجتماعي المترام.

انطلاقاً من كل ما سبق، يمكن القول إن عيد العمال في السياق السوري لم يعد مناسبة للاحتفال بالإنجازات، بل فرصة لإعادة طرح الأسئلة الكبرى: أين يقف العامل اليوم؟ وما الذي تبقى من حقوقه؟ وما هو الدور المطلوب من الدولة والمجتمع لإعادة الاعتبار

لقد بدأنا في مقالاتنا بتوصيف المشهد العام للعمال في سوريا، حيث لم يعد العامل يسأل عن مستوى دخله، بل عن كيفية البقاء على قيد الحياة. فالأجور فقدت قيمتها الفعلية بشكل شبه كامل أمام التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، ما جعل الفجوة بين الدخل والإنفاق فجوة مستحيلة الردم. وتحديثنا عن «سلة معيشية» تقديرية تتجاوز بأضعاف مضاعفة متوسط الأجور، وهو ما يعني عملياً أن العامل، حتى لو كان يعمل بدوام كامل، عاجز عن تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

ثم انتقلنا إلى تحليل الفئات الأكثر ضعفاً ضمن الطبقة العاملة، فوجدنا أن العمال غير المنظمين، والعمال في الاقتصاد غير الرسمي، والعمال الموسميين، هم الأكثر تضرراً. هؤلاء لا يتمتعون بأي حماية قانونية حقيقية، ولا يحصلون على تأمينات أو ضمانات، ويعيشون تحت رحمة تقلبات السوق والظروف الأمنية والاقتصادية. وهنا برزت فكرة «الاقتصاد الذي لم تنشئه الدولة»، وهو اقتصاد رقمي وغير منظم أصبح ملاذاً لآلاف السوريين، لكنه في الوقت ذاته يعمق الهشاشة ويكرس غياب الحقوق.

وفي سياق آخر، ناقشنا سياسات الأجور التي تعتمدها السلطات، ولا سيما ما يسمى بـ«الزيادات النوعية»، التي تمنح لفئات محددة دون غيرها. هذه السياسة، بدلاً من أن تعالج المشكلة، ساهمت في خلق تمايز داخل الطبقة

مبادرات فردية وجماعية لمحاولة تحسين الظروف، كلها مؤشرات على أن هذا الواقع، رغم قسوته، ليس قدراً محتوماً. إن إعادة بناء الحركة العمالية، على أسس ديمقراطية ومستقلة، قد تكون الخطوة الأولى نحو استعادة التوازن المفقود.

في الختام، يأتي عيد العمال هذا العام لينكرنا بأن العامل السوري لا يحتاج إلى شعارات، بل إلى سياسات حقيقية تعيد له كرامته. يحتاج إلى أجر عادل، وحماية قانونية، وبيئة عمل إنسانية، ودولة تقف إلى جانبه لا ضده. وبين الألم الذي يعيشه اليوم، والأمل الذي يمكن أن يبني غداً، تبقى قضية العمال هي الاختيار الحقيقي لأي مشروع وطني يسعى للنهوض من تحت الركام.

لهذه الفئة التي تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد؟

إن المعنى الحقيقي لعيد العمال يكمن في التذكير بأن الحقوق لم تمنح يوماً طوعاً، بل انتزعت عبر النضال. لكن في الحالة السورية، يبدو أن هذا النضال بات يواجه تحديات مضاعفة، ليس فقط بسبب الظروف الاقتصادية، بل وبسبب غياب الأطر التنظيمية الفاعلة أيضاً، التي يمكن أن تعبر عن العمال وتدافع عن مصالحهم. فالنقابات، التي يفترض أن تكون صوت العمال، تعاني من ضعف شديد، سواء من حيث الاستقلالية أو القدرة على التأثير.

ومع ذلك، لا يمكن إغفال وجود بذور أمل، ولو كانت صغيرة. فوعي العمال بحقوقهم، وتنامي النقاش العام حول العدالة الاجتماعية، وظهور

## الاقتصاد الرقمي غير المنظم في سوريا بين الضرورة والاعتراف القانوني



لم يعد الاقتصاد في سوريا محصوراً في الأطر التقليدية التي تنظمها الدولة، بل نشأ خلال السنوات الأخيرة نمط اقتصادي مواز، يمكن وصفه بـ«الاقتصاد الضرورية»، وهو اقتصاد غير منظم، رقمي في ادواته، ومرن في بنيته، فرضته التحولات العميقة التي شهدتها المجتمع السوري خلال أزمته.

تتعلق بشرعية النشاط خارج النمط استجابة طبيعية لانكماش القطاع الرسمي وعجزه عن توليد فرص عمل كافية. فعندما تتراجع القدرة الشرائية، وتضعف الاستثمارات، وتنهض منظومات الإنتاج، يتجه الأفراد إلى خلق أسواقهم الخاصة. هذا الاقتصاد يتميز بانخفاض كلفة الدخول إليه، حيث لا يحتاج إلى رأس مال كبير أو بنية تحتية، بل يعتمد على وسائل بسيطة مثل وسائل التواصل الاجتماعي. كما يحقق كفاءة نسبية في تلبية الطلب المحلي، خاصة في السلع والخدمات اليومية. لكنه، في المقابل، يعاني من هشاشة عالية، إذ يفتقر إلى الاستقرار، ويتأثر بسرعة بالتقلبات، ولا يساهم في بناء قاعدة إنتاجية مستدامة أو في ردف الخزينة العامة بالإيرادات.

أما من الناحية القانونية، فإن هذا الاقتصاد يطرح إشكالية جوهرية من منظور اقتصادي، يمثل هذا النمط استجابة طبيعية لانكماش القطاع الرسمي وعجزه عن توليد فرص عمل كافية. فعندما تتراجع القدرة الشرائية، وتضعف الاستثمارات، وتنهض منظومات الإنتاج، يتجه الأفراد إلى خلق أسواقهم الخاصة. هذا الاقتصاد يتميز بانخفاض كلفة الدخول إليه، حيث لا يحتاج إلى رأس مال كبير أو بنية تحتية، بل يعتمد على وسائل بسيطة مثل وسائل التواصل الاجتماعي. كما يحقق كفاءة نسبية في تلبية الطلب المحلي، خاصة في السلع والخدمات اليومية. لكنه، في المقابل، يعاني من هشاشة عالية، إذ يفتقر إلى الاستقرار، ويتأثر بسرعة بالتقلبات، ولا يساهم في بناء قاعدة إنتاجية مستدامة أو في ردف الخزينة العامة بالإيرادات.

بل هو تعبير عن قدرة المجتمع على التكيف في ظل الأزمات. والتحدي الحقيقي اليوم لا يكمن في القضاء عليه، بل في فهمه واحتوائه، عبر سياسات ذكية توازن بين التنظيم والحماية، وتحافظ في الوقت ذاته على دوره الحيوي كمصدر رزق لآلاف الأسر.

عرضة للاستغلال وتقلب الدخل. وبالتالي، فإن التحدي العمالي لا يكمن في رفض هذا النمط، بل في تطوير آليات حماية مبتكرة، مثل أنظمة الضمان المرنة أو الصناديق التعاونية.

في المحصلة، لا يمكن النظر إلى هذا الاقتصاد بوصفه انحرافاً عن القاعدة،

والعمل الجزئي، والعمل القائم على الطلب. ورغم أن هذا التحول أتاح فرصاً واسعة لفئات كانت مهمشة سابقاً، كالنساء والشباب، إلا أنه في الوقت ذاته ألغى معظم أشكال الحماية الاجتماعية. فلا تأمين صحي، ولا ضمان اجتماعي، ولا حد أدنى للأجور، ما يجعل العامل

# هنا دمشق، حين يصبح القبر ترفاً..!



في سورية، بات الموت هو اليقين الوحيد في أفق مسدود، وقد حولت سياسة الإفقار الممنهج هذا اليقين إلى كابوس طبقي مقيت، فلم يعد الموت راحة من عناء الحياة، بل أصبح امتداداً لبؤسها اليومي، فبينما ينبغي أن تنشغل قلوب ذوي المتوفى بلوعة الفقد، تضطربهم الحاجة لخوض معركة مريعة في «سوق الموت السوداء» لتدبير مكان وحفنة تراب يهيلوها فوق فقيدهم.

## ■ رهف ونوس

واستثمار في الموت، إنها إدانة فاضحة لغياب الرقابة.

### اعتراف رسمي

يزداد المشهد قتامة بالاعتراف الرسمي الضمني للمحافظة بوجود السماسرة «الوسطاء» كمقدمي «خدمات إضافية»، وإنهم عنصر أساسي في المعادلة، ليس لفرض الأسعار الخيالية فحسب، بل كمنقذ من البيروقراطية الخائفة لمكاتب الدفن، وكما لذ «للمضطربين» وهم كثر، للحصول على قبر في الوقت المناسب.

إنه ضوء أخضر رسمي لاستنزاف جيوب الفقيرين «فلا داعي للتكهن بوجود تعاملات في الخفاء»، فهي واضحة مؤكدة سواء بين الحراس والحفارين من جهة ومع أشخاص آخرين من جهة أخرى، فبإمكان أي عائلة في حال «إرضاء» حارس المقبرة وحفار القبور الحصول على القبر الذي يشاؤون، في بعض المقابر، حتى دون علم العائلة المالكة له!

### «وثيقة فقر حال»

تصل المهزلة ذروتها في شرط «وثيقة فقر حال» للاستفادة من قبور «مجانية»، ذلك في بلد بات أكثر من 95% من سكانه تحت خط الفقر، فهذا الإجراء إهانة بيروقراطية لشعب بأكملة، وهكذا يدفع «المفقرون» قسراً نحو

مشهد عبثي يلاحق فيه الفرز الطبقي السوريين حتى قبورهم، ليحول حقهم في متوى أخير إلى ترف.

### فجوة صارخة

على اللوائح الرسمية، يبلغ رسم تخصيص القبر في مقبرة «نجه» نحو 160,000 ل.س، إضافة إلى نحو 120,000 ل.س لأعمال الحفر والإجراءات الأخرى، ليصل الإجمالي إلى نحو 280-300 ألف ل.س، ومع احتساب تكاليف الكفن والنقل داخل دمشق والتي تتراوح بين 400-600 ألف ل.س، لتبلغ التكلفة الرسمية الإجمالية ما بين 300-800 ألف ل.س، وهي لا تعد «بحسب الادعاء الرسمي» منخفضة ويسيرة أمام محدودية دخل المواطن وتردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، أما على أرض الواقع، فتؤكد الشهادات أن الحصول على قبر داخل دمشق قد يتطلب ما بين 10-40 مليون ل.س تبعاً للموقع ودرجة الازدحام، ليرتفع السعر إلى 150 مليوناً في مقبرة «الدحاح وباب الصغير»، ناهيك عن تكاليف أخرى كشواهد القبور أو بناء طابق إضافي في القبر، وصولاً إلى تكاليف العزاء والضيافة التي تصل إلى ملايين إضافية، هذه الفجوة الفلكية ليست مجرد تلاعب بالأسعار

### الموت تجارة رانجة أيضاً

إن ما يحدث انهيار أخلاقي ورسمي كامل، فقد أصبح الموت «تجارة رانجة»، وباتت المقابر أسواقاً موازية بلا حسيب أو رقيب، فالحكومة منشغلة بابتكار شروط إذلال جديدة بدل حماية من انتهكت كرامتهم في الحياة، لتنتهك في الموت أيضاً، وهذا ليس إهمالاً وحسب بل اشتراك في الاستغلال. فمتى ستقوم المحافظة بدورها الجدي وإيجاد حلول جذرية لهذا الملف على المستوى الاتي والمستقبلي، كتوفير أراض كافية للدفن وبأسعار مقبولة، وأن تنظم أسعار الخدمات المتعلقة بالدفن ومراقبتها وتخفيف البيروقراطية في استصدار الأوراق ما يصون كرامة الإنسان في موته؟! كرامة الإنسان في موته؟!

### مقبرة «نجه» النائية.

لقد اكتمل الفرز الطبقي، قبور «نخبوية» داخل دمشق لأغنيائها، والملتفين عبر السماسرة والمتعدين على مقابرها الداخلية، ومقابر على هامش المدينة وبريفها البعيد لمن أدلتهم آلة الجوع والفقر، وقد أظهرت المحافظة إمكانيتها على الفرز الطبقي في مقابر العاصمة، ويبدو ذلك واضحاً أساساً على مستوى الخدمات حسب المنطقة «بين نخب أول وثان».

فالمساعي على المستوى الرسمي وغير الرسمي تعمق توجهات الفرز الطبقي ليصل إلى نقي عظامنا بعد تحللها استغلالاً ونهباً، فهل من حيف وظلم وطبقية أكثر من ذلك؟! من ذلك؟! من ذلك؟!

## الكارثة الصحية التي تلوح في الأفق!



### انتظار الكارثة!

الأخطر هو نمط الإدارة المتبع، أو بالأحرى «اللا إدارة». فالسلطات الصحية والبيئية «احترفت» انتظار الكارثة، فتحول 27 حالة التهاب كبدي وبائي، على سبيل المثال، في محجة بريف درعا إلى 100 حالة في أقل من أسبوع ليس عشوائياً، بل انعكاس لانهاية بنية الرصد الوبائي، وغياب المختبرات، وشح الكوادر.

### أين المهرب؟

مع انهيار القطاع الصحي العام، حيث المستشفيات بلا أدوية، والمستوصفات بلا كوادر، وأجور لا تغطي النفقات اليومية، لا يجد السوري منفذاً.

أما القطاع الخاص فهو صورة مشوهة للعلاج، أسعار جنونية، وطبابة بالدولار!

لتعود الدائرة المفرغة... الفقر يؤدي إلى سوء التغذية وضعف المناعة، ضعف المناعة تجعل الفقراء أول من يصاب بالأمراض من المياه والقمامة، والإصابة بالمرض تعني انتظار الرحمة في أروقة المستشفيات العامة، أو استدانة أو

وفئران تجد في كل زاوية ضالتها المنشودة، ورائحة المرض تسبق الحشرات إلى منازل المواطنين.

### المياه... سَمٌّ قاتل!

إذا كانت القمامة كارثة فوق الأرض، فإن المياه الملوثة تحت الأرض وفي الشبكات هي القاتل الصامت. فحوادث اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي لم يعد استثناءً، إنها القاعدة في أحياء كاملها في درعا وريف دمشق وريف حلب وغيرها. لكن المشكلة أن المواطن الفقير الذي لا يملك ثمن مياه معبأة، يضطر للشرب من الشبكة، أو شراء مياه صهاريج مجهولة المصدر.

النتيجة أيضاً؛ صيف حار يزيد من استهلاك المياه، ودورة مستمرة من الأمراض التي تنتهي في مشاف لا دواء فيها وربما لا أطباء!

وفي مثال واحد، تحول نهر العاصي إلى مقبرة بيئية، تغطي «زهرة النيل» - وهي من أخطر النباتات الغازية- مساحات شاسعة من النهر، وتشكل بساطاً كثيفاً يقطع الأوكسجين، ويقتل الحياة في النهر ويحوّله إلى مستنقع راكد.

مع اقتراب فصل الصيف، يترقب السوريون كارثة صحية، تتشكل بصمت تحت أكوام من القمامة المتعفنة، ومياه شرب مختلطة بالصرف الصحي، وأنهار تختنق بأخطر النباتات الغازية في العالم.

### ■ فرح شرف

يبدو المشهد من فيلم كوارث، لكنه واقع يومي يعيشه السوريون في عموم المحافظات، وسط غياب تام لأي خطة احترازية، وفي ظل انهيار مدمر للقطاع الصحي العام، وقطاع خاص يستنزف الجيوب.

### مدن غارقة بالقمامة

لم تعد القمامة في أغلب المدن والبلدات، وحتى في أحياء العاصمة، مجرد منظر مألوف، بل جبل متراكم لأكثر من عام.

فما كان بالأمس مشكلة تقنية أصبح اليوم كارثة وبائية في طور التشكل. وأسباب التراكم الرئيسية ليست سرية: انهيار عقود الترحيل، وتوقف اليات البلديات، ونقص الكوادر.

ولكن النتيجة واحدة، أكوام من القمامة تحت أشعة الشمس، ذباب

وهذا كله متوقع، ومحذر منه، ويمكن الوقاية منه بجزء بسيط من تكلفة الاستجابة لاحقاً. لكن التفاعل «بعد» الكارثة هو نتاج نظام منهك اقتصادياً، وفساد إدارياً، ومستنزف نهوياً. الكارثة القادمة، مع الاستمرار بهذا النهج، لن تقتصر على كونها اقتصادية-اجتماعية فقط، بل صحية بيئية بالدرجة الأولى.

بيع آخر ما تبقى من ممتلكات، فيما الديون والعوز يزيدان من سوء التغذية. وهكذا في دوامة تنتهي بالموت البطيء! إن ما يلوح في الأفق هذا الصيف هو كارثة مركبة... أوبئة مترامنة «الليشمانيا، والكبد الوبائي، وأمراض الجهاز الهضمي وغيره»، وانهيار استشفائي، وفقر مدقع يحول العلاج إلى رفاهية.

# «مشروع إسرائيل العظمى»



بيثران بشكل مباشر قضية «إسرائيل العظمى» في المحادثات حول مستقبل الشرق الأوسط، على الرغم من أنه يعتقد أنها القضية المركزية التي تغذي الصراع في المنطقة». وتضيف المقالة، «قال المسؤول الأمريكي السابق أيضاً إن معظم الحروب في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين مرتبطة بشكل أساسي بمفهوم «إسرائيل العظمى». وأكد أن التداخبات الاقتصادية والسياسية لهذه الصراعات لا تقتصر على الدول المعنية، بل تمتد لتشمل الاقتصاد العالمي، ولا سيما قطاع الطاقة والأسواق المرتبطة به».

لم يقتصر الأمر على المقالات والتحليلات في الصحف ومراكز الأبحاث، بل تم كذلك التطرق إلى الموضوع في تقرير أممي، حيث قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات «الإسرائيلية» التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، **تقريراً** إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2025، قالت في الموجز الذي ورد في بدايته: «يوثق التقرير التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اتساع نطاق الوجود الإسرائيلي في الجمهورية العربية السورية وجنوب لبنان والسيطرة على مزيد من الأراضي فيهما، في ضوء مشروع «إسرائيل العظمى». ويحذر التقرير من عواقب ذلك على السلام وحقوق الإنسان في المنطقة في حال مواصلة إسرائيل احتلالها الراهن أو سعيها إلى المزيد من التوسع الإقليمي». واعتمد التقرير في استنتاجاته على التشريعات والتصريحات والممارسات التوسعية للكيان، وأشار التقرير، «أدخل القانون الأساسي لعام 2018: إسرائيل - «الدولة القومية للشعب اليهودي»، الذي يقصر ممارسة حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل على الشعب اليهودي دون تحديد حدود الدولة، مفهوم «الاستيطان اليهودي» لأول مرة في أي

حل الدولتين بين فلسطين وإسرائيل». نشرت صحيفة «دويتشه فيله» الألمانية في 10 نيسان الماضي **مقالة** بعنوان «نظرة على طموحات إسرائيل التوسعية»، تقول الكاتبة فيها، «في آذار 2023، تسبب وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش في اضطراب دبلوماسي عندما ألقى كلمة في فعالية في باريس خلف منصة تحمل خريطة «إسرائيل العظمى» التي لم تشمل فقط الأراضي التي تحتلها إسرائيل حالياً، بل شملت أيضاً الأردن. وبعد عام، قال لقناة ARTE الألمانية الفرنسية إن «مستقبل القدس هو التوسع إلى دمشق» ... وفي أيلول 2024، عندما تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو عن خطته «لليوم التالي» لحرب إسرائيل وحماس في غزة، قدم خريطة ضمت الضفة الغربية بالكامل. وفي آب 2025، صرح ... بأنه مرتبط بشكل كبير برؤية «إسرائيل العظمى»، مما دفع مصر والأردن إلى مطالبة إسرائيل بتوضيحات. وقبل بضعة أشهر فقط، في شباط 2026، صرح سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، مايك هاكابي، ... بأنه سيكون جيداً إذا سيطرت إسرائيل على الشرق الأوسط بأكمله... وفي آذار 2026، دعا وزير المالية سموتريتش إلى ضم جنوب لبنان».

## حروب المنطقة مشتقة من المشروع نفسه

وفق **مقالة** نشرها موقع «East Middle Monitor»، في 28 نيسان الماضي، «قال مسؤول أمريكي سابق، هو بول كريج روبرتس، الذي شغل منصب مساعد وزير الخزانة في عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان، إن الحروب الجارية في الشرق الأوسط، وخاصة الحرب ضد إيران، لا يمكن فهمها بمعزل عما وصفه بأنه أجندة أوسع مرتبطة بما يسمى مشروع «إسرائيل العظمى». ... وقال روبرتس إن إيران والعالم الإسلامي الأوسع لا

بدأ الحديث عما يسمى «إسرائيل العظمى» بالتصاعد، منذ بدء الحرب على غزة في تشرين الأول 2023، ولكن بشكل أوضح خلال العام الماضي. إلا أن جذور هذا المشروع بدأت فعلياً بعد حرب حزيران 1967، عندما استولت «إسرائيل» على أراضٍ خارج ما هو معترف عليه دولياً كجزء من «إسرائيل»، وبالتحديد على أجزاء من فلسطين وسورية ومصر. وكان معروفاً سابقاً وجود شعارات وتيارات تدعو إلى «إسرائيل، من الفرات إلى النيل».

**في آذار 2023 تسبب وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش في اضطراب دبلوماسي عندما ألقى كلمة في فعالية في باريس خلف منصة تحمل خريطة إسرائيل العظمى**

الصراع المستمر مع إيران، شنت إسرائيل عملية عسكرية في لبنان ضد حزب الله المدعوم من إيران، بهدف إنشاء منطقة عازلة. إلا أن هذه الخطوة الإسرائيلية أثارت مخاوف بشأن مفهوم «إسرائيل العظمى». وتخشى الدول المجاورة أن يشير ذلك إلى طموحات توسعية تتجاوز حدود إسرائيل. ووفقاً للتقارير، تسعى إسرائيل إلى إنشاء منطقة عازلة مع لبنان لتجنب تهديدات حزب الله. مع ذلك، يعتقد بعض الخبراء أن الأمر يتجاوز مجرد إنشاء منطقة عازلة، إذ يرون أن إسرائيل تسعى الآن لتنفيذ مشروع «إسرائيل العظمى». ... تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لا تتبنى سياسة رسمية لمشروع «إسرائيل العظمى». مع ذلك، ومنذ انتخابات الكنيست عام 2022، التي أعقبها تولي بنيامين نتانياهو رئاسة الوزراء، وفي عام 2023، خلال خطاب وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش في باريس، استخدمت خريطة تظهر «إسرائيل العظمى» التي شملت الأردن والضفة الغربية المحتلة... وفي عام 2025، نشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية خريطة على حسابها على وسائل التواصل الاجتماعي باللغة العربية، أطلقت عليها اسم مملكة إسرائيل القديمة». ويضيف الكاتب، «قد يقوض مشروع إسرائيل العظمى

## أريم عيسى

كما أن المفهوم مرتبط بتيارات صهيونية، تعتبر أن الدولة اليهودية لا تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل جميع الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أجزاء كبيرة من عدد من الدول في المنطقة، لا سيما مصر ولبنان وسورية والأردن، وحتى العراق وتركيا والسعودية. وعلى الرغم من تبني الحركات الدينية القومية واليمينية المتطرفة في الكيان لهذا المشروع من منطلق «ديني»، إلا أنه فعلياً مشروع توسع حقيقي ذو أسس استعمارية، وجزء من عملية مواجهة التغيير الجاري في ميزان القوى الدولي. ويتجاوز فكرة التوسع الجغرافي، إلى فكرة أشد خطراً وجنوناً في أن معاً، وهي محاولة خلق مركز دولي جديد، قوة دولية عظمى، ترث الولايات المتحدة الأمريكية التي يرى الصهاينة بوضوح أنها زائلة كمركز دولي مهيم.

يشير العديد من المحللين إلى أنه رغم عدم وجود سياسة رسمية لدى الكيان حول الموضوع، إلا أن ممارساتها وتصريحات عدد من مسؤوليها تدل على ذلك. نشرت صحيفة «News Now Times» **مقالة** في 6 نيسان الماضي، يقول فيها الكاتب، «بالإضافة إلى

# في الصحافة الغربية و«الإسرائيلية»



المتحدة، وتوسيع دائرة السلام، وكشف التحالف الناشئ. سيحدد القرار المرتقب بشأن كيفية التعامل مع إيران مسار المنطقة لأجيال قادمة».

كما نشر «مركز دادو للدراسات العسكرية»، وهو تابع لمديرية العمليات في هيئة الأركان العامة للجيش «الإسرائيلي»، في 26 آذار الماضي، **مقالة** بعنوان «حول دور القوة العسكرية الإسرائيلية في إرساء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط». وتتناول المقالة تحولاً في العقيدة الأمنية للكيان بعد الحرب على غزة وما تصفه المؤسسة العسكرية بـ «الحرب متعددة الجبهات». ويؤكد المقال أن الجيش «الإسرائيلي» لم يعد يقتصر على حماية الحدود المباشرة، بل أصبح يؤدي أدواراً أوسع تشمل: بناء شراكات وتحالفات إقليمية ضد إيران وحلفائها، تعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي مع دول عربية ودول المتوسط، توسيع «العمق الاستراتيجي الإسرائيلي» عبر العلاقات الأمنية مع دول مثل الأردن واليونان، واستخدام القوة العسكرية كأداة لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية وليس فقط لردع التهديدات. وي طرح المقال فكرة أن «إسرائيل» أصبحت قوة مهيمنة تسعى للتأثير المباشر في شكل النظام الإقليمي. كما يدعو المقال إلى إعادة هيكلة الجيش «الإسرائيلي» ليتلاءم مع هذا الدور الجديد، من خلال: منح القيادات العسكرية مرونة وصلاحيات أوسع، تطوير القدرة على إدارة حرب طويلة ومتعددة المساحات، وتوسيع عمليات «المبادرة والهجوم الوقائي» بدل الاكتفاء بالدفاع التقليدي. ووفق المقال، فإن «إسرائيل» قادرة على تحمل حروب طويلة ومكلفة دون أن يشكل ذلك تهديداً وجودياً، وأن المخاوف القديمة المرتبطة بفكرة «الدولة الصغيرة المحاطة بالأعداء» لم تعد دقيقة بالكامل، لذلك يجب تبني استراتيجية أكثر هجومية وانخراطاً في تشكيل توازنات الشرق الأوسط المستقبلية».

تشريع إسرائيلي». وأشار من بين ما أشار إليه من الممارسات، إلى ما تقوم به في سورية، مضيفاً على خلفية أحداث السويداء في تموز الماضي: «تشعر اللجنة بالقلق من أن إسرائيل قد تحاول تفويض السلطات السورية المؤقتة والتحريض على الانقسام والكراهية بين السوريين».

## محاولة نفي تزيد الأمر تأكيداً!

رغم أن هناك ما يكفي من تصريحات مباشرة من مسؤولين «إسرائيليين»، ورغم أن الموضوع لا يتم التحدث فيه بشكل واضح من قبل الدول الأخرى، أو اتخاذ مواقف رسمية منه، إلا أن هناك محاولات مؤخرًا لنفي هذا الأمر، لما له من تداعيات سلبية على صورة «إسرائيل» والمواقف منها على المستوى الدولي، لا سيما لدى الشعوب، والذي بدأ منذ عدوانها الوحشي على غزة، وعاد بشكل أكبر خلال الحرب الأخيرة على إيران.

نشرت جريدة «Jewish Baltimore Times» وهي صحيفة أمريكية-يهودية، **مقالة** رأي في 8 نيسان، يقول الكاتب فيها، «إن سردية «إسرائيل العظمى» - من النيل إلى الفرات - هي تجسيد حديث للأساطير المعادية للسامية. ولا تستند هذه السردية إلى سياسة إسرائيل واستراتيجيتها وأفعالها، بل إلى روايات مبسطة ومشحونة عاطفياً تصور إسرائيل على أنها دولة توسعية وعدوانية... إن مروحي كذبة «إسرائيل العظمى» معادون للسامية، ينكرون على إسرائيل حتى أبسط حقوقها في حدود أمانة وقابلة للدفاع. لا وجود لمنطقة عازلة لإسرائيل، فهم يتجاهلون الهجمات الإرهابية المتواصلة والتهديدات الأمنية التي لا يمكن إنكارها». ومع ذلك، يناقض الكاتب نفسه، ويقول: «يجب على الدولة اليهودية دحر التهديدات الإرهابية وتأمين ما تحتاجه كل دولة ذات سيادة: حدود حصينة، والسيطرة على نهر الأردن، ومناطق عازلة في الشمال حتى نهر الليطاني، والعمق الاستراتيجي لهضبة الجولان. هذا ليس توسعاً، بل هو دفاع عن النفس».

## المشروع ينتج نقيضه!

لكن البعض يفهم تماماً المشروع وأهدافه، وإن لم يسميه بالاسم في بعض الأحيان. يقول **تقرير** نشره «معهد القدس للاستراتيجية والأمن»، وهو مركز أبحاث «إسرائيلي»، في 24 شباط الماضي، «برزت ديناميكية جيوسياسية غير مألوفة وذات أهمية استراتيجية في الشرق الأوسط خلال الأشهر الأخيرة، لا سيما منذ مطلع عام 2026. ويتمحور جوهرها حول التعاون بين فاعلين سنيين بارزين - تركيا والسعودية وقطر ودول أخرى - والنظام الشيعي في إيران... لا تنبع هذه الظاهرة، التي يتحالف فيها المتنافسون السنة والشيعية مؤقتاً، من تحول أيديولوجي مفاجئ أو تعاضف مع النظام الديني، بل تعكس قلقاً عميقاً إزاء عواقب عمل عسكري أمريكي إسرائيلي آخر ضد إيران، وهو عمل من شأنه أن يعزز بشكل كبير مكانة إسرائيل كقوة إقليمية مهيمنة. ويزيد من احتمالية ظهور «إيران جديدة»، وبالتالي يقوض مكانة دول الخليج وتركيا». ويخلص التقرير إلى «أن هذا منظور قصير الأجل، ستجاوز تكاليفه طويلة الأجل على الدول السنية فوائده... ويمثل التحالف السني الجديد استجابة مؤقتة لما تعتبره هذه الدول تهديداً: سيناريو تقود فيه إسرائيل، بصفتها الشريك المفضل لواشنطن، «شرقاً أوسطياً جديداً» يتسم بتوسيع اتفاقيات أبراهام، وإنشاء ممر بري يربط الهند بأوروبا، وفي نهاية المطاف، بروز إسرائيل كقوة أمنية واقتصادية رائدة في المنطقة، تشكل عقيدة «السلام من خلال القوة» بوصلة استراتيجية لإسرائيل. يجب على إسرائيل الحفاظ على تفوقها العسكري والاستخباراتي، وتعزيز تحالفها مع الولايات

عظمى إقليمية»، بل «في بعض النواحي، قوة عظمى عالمية». تسعى إسرائيل إلى وضع نفسها في قلب تحالف إقليمي يمكن الحفاظ عليه حتى في حال تراجع النفوذ الأمريكي». في الختام، يقول ليفي، «قد ينظر إلى الحديث عن سيادة إسرائيل العظمى على أنه مجرد مبالغة معتادة في زمن الحرب. لكن السياسة الإسرائيلية الأخيرة تشير إلى أن ذلك سيكون خطأ فادحاً. فالتوجه الحربي الدائم متواصل في الطبقة السياسية الإسرائيلية، حكومة ومعارضة، ومؤسسة أمنية، ونخبة من اليمين الجديد، ووسائل إعلام، إلا أن هذا التفكير ينطوي على مخاطر جسيمة للتجاوزات وردود الفعل العكسية، فهو يشكل خطراً على إسرائيل نفسها، ولن تقبله المنطقة. في قائمة التحديات الطويلة لما بعد الحرب، قد يكون ردع واحتواء مشروع هيمنة إسرائيل العظمى من بين أهمها».

إقليمي. فالاستحواذ على الأرض والسيطرة عليها، من نواح عديدة، هو الجزء الواضح والسهل. يسعى رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى تحقيق هدف أكثر طموحاً وتعقيداً من مجرد السيطرة على الأراضي، ألا وهو مشروع هيمنة يقوم على تحالفات جديدة، مدعومة بالقوة العسكرية».

يقول ليفي أيضاً، «مع اتضاح حجم ووحشية رد إسرائيل في غزة، تعثرت مساعيها نحو الاندماج الإقليمي - أي تطبيع العلاقات مع جيرانها العرب - بشكل متزايد. وواجه نتنتياهو خياراً: إما استئناف جهود التطبيع الإقليمي عبر نهج أكثر توافقاً مع الفلسطينيين، أو التمسك بموقفه الرفض لأي مستقبل فلسطيني. وباختياره الخيار الثاني، كان على نتنتياهو إبعاد إيران عن موازين القوى الإقليمية... في خطاباته الأخيرة، بدأ نتنتياهو بالإشارة إلى إسرائيل ليس فقط كـ «قوة

مع اتضاح حجم ووحشية رد إسرائيل في غزة تعثرت مساعيها نحو الاندماج الإقليمي أي تطبيع العلاقات مع جيرانها العرب بشكل متزايد

## ختاماً...

الاقتباسات المعروضة آنفاً، تعيد تأكيد صحة ما ورد في **التقرير السياسي المقدم للاجتماع الثاني بعد المؤتمر للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية** يوم 11 نيسان الماضي، ومما جاء فيه:

«تسعى الصهيونية العالمية لتحويل «إسرائيل» إلى مركز أول للرأسمال العالمي، بديلاً عن المركز الأمريكي الحالي الذي تحيط به كثير من الشكوك حول قدرته على لعب دوره السابق منذ 1945 وكذلك لاحقاً، وهناك الكثير من عدم اليقين حول استقرار وضعه الداخلي نتيجة تفسخ نخبه وصراعاتها، وكذلك مستوى عدم الرضا المتصاعد لدى الأوساط الشعبية الأمريكية، نتيجة الميل الثابت للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية باتجاه التدهور، نتيجة الأزمة التي تجتازها بلادهم على مختلف الصعد، وكذلك الدعم العلني والمبالغ به والمكلف لـ«إسرائيل»، والذي يغضب الشارع الأمريكي أكثر فأكثر.

إن هذا السعي لتعديل جذري في دور «إسرائيل»، مرتبط بالانتقال العلني من هدف «إسرائيل الكبرى» إلى هدف «إسرائيل العظمى» الذي باتوا يتحدثون عنه صراحة في خريطة الشرق الأوسط الجديد؛ فلم تعد رواية من الفرات إلى النيل كافية للعب دورها الوظيفي المنشود، بل اتسعت لتضم أراضي إضافية من السعودية والعراق، إضافة إلى للمخطط السابق الذي يضم أراض من مصر وسورية ولبنان والأردن».

## ارتفاع أسعار الأسمدة وتداعياته على الزراعة في سورية



تشير بيانات البنك الدولي في تقارير أسواق السلع لعام 2026 إلى احتمال ارتفاع أسعار الأسمدة عالمياً بنحو 30% أو أكثر، في ظل اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الطاقة وتزايد التوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج والتجارة. هذا الارتفاع، رغم أنه يبدو رقمياً عاماً، إلا أن أثره في دول هشة اقتصادياً مثل سورية يتجاوز بكثير المتوسطات الدولية، لأنه يضرب قطاعاً زراعياً يعاني أصلاً من ضعف الإنتاجية وارتفاع كلفة المدخلات وانخفاض القدرة الشرائية للمزارعين.

بعض الأصول الإنتاجية، وتزايد الاعتماد على مصادر دخل غير مستقرة مثل التحويلات أو الأعمال المؤقتة.

ومع انخفاض الإنتاج المحلي، سينتقل الأثر سريعاً إلى الأسواق، حيث يقل المعروض من المواد الغذائية الأساسية وترتفع أسعارها بشكل متسارع، ما يخلق حلقة تضخمية تضرب القدرة الشرائية للأسر. وفي بلد يعتمد جزء كبير من سكانه على الغذاء المحلي أو شبه المحلي، يصبح أي خلل في الإنتاج الزراعي مرتبطاً مباشرة بالأمن الغذائي. وهنا يتضح أن ارتفاع أسعار الأسمدة ليس مجرد قضية زراعية تقنية، بل هو عامل يحدد مستوى الاستقرار المعيشي والغذائي لملايين الأشخاص.

أمام هذا الواقع، يصبح الدور المفترض للدولة محورياً وليس هامشياً. فالمعالجة لا يمكن أن تكون عبر إجراءات جزئية أو موسمية، بل تتطلب سياسة اقتصادية زراعية متكاملة تبدأ أولاً من تأمين الأسمدة كسلعة استراتيجية يجب تشجيع وزيادة إنتاجها محلياً، وعبر عقود استيراد طويلة الأجل تقلل تقلب الأسعار، وعبر دعم مباشر وموجه للفئات الأكثر إنتاجاً، وخاصة مزارعي المحاصيل الأساسية مثل القمح. وربما من الضروري الانتقال إلى دعم ذكي مرتبط بالإنتاج الفعلي مع عدم تعييب

في الحالة السورية، لا تمثل الأسمدة مجرد عنصر إنتاج، بل هي عامل حاسم في تحديد ما إذا كان الموسم الزراعي سينجح أو يفشل. ومع ارتفاع أسعارها بهذا المستوى، سيجد المزارعون أنفسهم أمام معادلة صعبة؛ إما تقليل استخدام الأسمدة إلى الحد الأدنى أو التخلي عن زراعة بعض المحاصيل الأساسية. وفي كلتا الحالتين ستكون النتيجة واحدة تقريباً، وهي انخفاض واضح في إنتاجية الأرض.

فالمحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والخضار تعتمد بشكل مباشر على التسميد المنتظم، وأي تراجع في استخدامه سينعكس سريعاً على كمية الإنتاج وجودته، وقد يصل الانخفاض في بعض الحالات، بحسب بعض الاختصاصيين، إلى ما بين 10% و25% أو أكثر بحسب طبيعة الأرض ونوعية الري.

هذا التراجع لا يتوقف عند حدود الحقول الزراعية، بل يمتد إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية في الريف السوري. فمع ارتفاع تكاليف الإنتاج دون مقابل مماثل في أسعار البيع، ستتراجع ربحية الزراعة إلى مستويات متدنية تدفع العديد من المزارعين إلى تقليص نشاطهم أو حتى ترك أراضيهم بشكل جزئي. ومع الوقت، سيتحول هذا الضغط إلى عبء اجتماعي يتمثل في زيادة الديون الريفية، وبيع

بقدره الفلاح على البقاء في دائرة الزراعة دون خسائر مزمعة. وهذا يتطلب توجيه الدعم نحو الإنتاج بالإضافة إلى التعويض بالأسعار، وتحسين شروط التسويق الزراعي، وضبط حلقات الوساطة التي تستنزف جزءاً كبيراً من القيمة المضافة. إن ارتفاع أسعار الأسمدة بنسبة 30% كما تشير إليه التوقعات الدولية لا يمكن النظر إليه كرقم اقتصادي منفصل، بل كعامل ضاغط قد يعيد تشكيل قطاع الزراعة في سورية بأكمله. وإذا لم يقابل بسياسات حكومية مرنة وموجهة نحو الإنتاج والأمن الغذائي، فإن النتيجة ستكون تراجعاً تدريجياً في الإنتاج الزراعي، وتزايداً في الضغوط المعيشية، واتساعاً في الفجوة بين ما ينتجه الريف وما يحتاجه السكان من غذاء.

أهمية دعم الاستهلاك العام. إلى جانب ذلك، يفترض أن تعمل الدولة على تعزيز كفاءة استخدام المدخلات الزراعية بدل التركيز على كميتها فقط، من خلال الإرشاد الزراعي والتقنيات الحديثة التي تسمح بتحقيق إنتاج جيد بكميات أقل من الأسمدة. فرفع الكفاءة يمكن أن يعوض جزئياً ارتفاع الأسعار ويخفف من الضغط على المزارعين. كما أن إنشاء مخزون استراتيجي من الأسمدة والمواد الزراعية الأساسية يمكن أن يشكل صمام أمان في مواجهة الصدمات الخارجية، ويمنع حدوث أزمات مفاجئة خلال المواسم الزراعية. ولا يقل عن ذلك أهمية العمل على حماية دخل المزارع نفسه، لأن استمرارية الإنتاج مرتبطة

## هل هي أزمة حلول أم أزمة إرادة في تطبيقها؟!



وحده ما لا يقل عن ثلث الدخل، فهذه المعادلة المُرّة تعني أن الموظف متدني الدخل أو الطالب الجامعي الذي يتقاضى مصروفه من أهله يدفعون ثمناً للفوضى وليس لخدمة حقيقية.

إنها عملية سطو اقتصادي «مقوننة» يومية على الطبقة الأكثر فقراً وهشاشة، خاصة على أحياء الفقر كالمزة 86.

وفي ظل غياب أي رقابة فاعلة، يستعر سوق الأعدار الواهية الذي يردده السائقون كأسطوانة مشروخة، «مو طالع... بدي عبي مازوت»، إلى جانب مبررات أخرى «مُخالفة» مرتبطة بنقل الطلاب خلال الموسم المدرسي أو العاملين وتحويل الخط العام إلى خدمة خاصة مربحة على حساب آلاف المواطنين وأمام المرأى والمسمع الرسمي.

مرت السنوات والشكاوى مستمرة كما المعاناة، فتبدلت الوجوه، وبقيت المشكلة قابضة مكانها، بل وتفاقت. الحلول الترقيعية لا تجدي نفعاً، بتكليف شرطي مرور، ما يلزم السائقين «مؤقتاً» عند تواجدهم لتعود الحال كما كانت عليه فور ذهابه،

ما زالت مشكلة هروب السائقين العاملين على سرفيس نقل المواطنين من الخطوط المرسومة أو اختصارها قائمة وخاصة الخطوط التي تعتبر طويلة بل وحتى القصيرة منها مثل المزة 86، فالمشكلة زادت واستفحلت بما لا يقاس بكل المبررات، ما جعل تفاصيل الحياة اليومية الصغيرة، معارك وجود حقيقية.

### ■ هنية سليمان

ضد نموذج مصغر من الفوضى واللامبالاة الرسمية، فيعانون من مشكلة ليست وليدة اليوم، بل هي «جديدة قديمة» وتتفاقم، وهي أن السرفيس على الخط مفقودة وخاصة خلال أوقات الذروة، والأهم عدم وصولها إلى نهاية الخط في منطقة «البرامكة»، بل يتوقف معظم السائقين عند «دوار سوق الشيخ سعد» ليعودوا أدرجهم ومقابل أجره كاملة (3000 ل.س.)، مما يضطر الراكب ليستقل سرفيساً آخر، ليدفع 12,000 ل.س. في حال النقل اليومي ذهاباً وإياباً، أي مبلغ 6000 ل.س. عبء إضافي، والإجمالي 300,000 ل.س. شهرياً.

لإدراك فداحة هذا الرقم، يجب وضعه في سياقه الاقتصادي المعيشي، ففي الوقت الذي يتراوح فيه متوسط راتب الموظف في القطاع العام بين 900 ألف و1,5 مليون ل.س، تبتلع تكاليف المواصلات على هذا الخط

واقع الحال يقول: إن مشكلة المواصلات داخل العاصمة دمشق مستمرة ويدفع ضريبتها المواطنون يومياً على عدة مستويات، اعتباراً من الازدحام مروراً بانعدام وقوف السرفيس على بعض الخطوط في مراكز الانطلاق الرئيسية وصولاً إلى امتناع بعض السرفيس عن استكمال الخط المرسوم بذرائع كثيرة وعديدة مفبركة، ناهيك عن عدم وجود من يلجأ إليه هؤلاء عند تعرضهم لكل هذا الغبن والاستغلال. فمن المسؤول عن حل مشكلات الانتظار واستهلاك عامل الزمن الذي يدفع ضريبته هؤلاء يومياً، بالإضافة إلى التعب والجهد والإرهاق، والنتيجة أنه على المواطن تحمل هذا العبء وحده.

فعلى خط «مزة 86 خزان»، يخوض الأهالي معركتهم اليومية

ما يحدث في «مزة 86» ليس مجرد إخفاق تنفيذي، بل هو عنوان لفشل أوسع، حيث يدفع المقفرون ثمن غياب هيبة القانون من قوت يومهم في ظل ازدياد قسوة الوضع المعيشي، فقد أن الأوان أن تتحمل الجهات الرسمية المسؤولية وتؤدي مهامها وواجباتها في خدمة المواطن، وليس إدارة أزمته، ففي هذا الحي، وحتى إشعار آخر، من لا يملك ثمن «الفوضى»، عليه أن يمضي.

فالمطلوب دراسة المقترحات التي دفنت في أدراج المكاتب «بتقاضي نصف الأجرة 1500 ل.س. حتى دوار سوق الشيخ سعد»، وهو إجراء سيجبر السائقين الالتزام «طمعاً» بالأجرة الكاملة، فلم يعد مقبولاً هذا الصمت المريب من محافظة دمشق وإدارة المرور ومديرية النقل، فلقد «بلغ السيل الرُبي»، فالحل ليس معجزاً، بل يبدأ بتضافر الجهود المعنية بقرار جريء وتطبيق فوري لحلول جذرية.

# البؤس الذي عم البلاد... والأفق الذي لا بد أن يفتح



لم يعد ما يحدث في سورية اليوم مجرد «فقر» يمكن تبريره بالأزمات أو تفسيره بالأرقام الباردة عبر بعض الرسميين، بل أصبح مشهداً فاسياً يقترب من حدود الانهيار الإنساني اليومي، حيث تحولت الحياة نفسها إلى عبء ثقيل يفرض على الناس دون رحمة، وكان المجتمع كله يدفع دفعا إلى مساحة ضيقة لا تتسع إلا للبقاء على قيد الحياة، لا على قيد الحياة الكريمة.

فالأوضاع التي يصل إلى حد الاختناق الكامل يفرض في النهاية سؤال التغيير، ويعيد فتح النقاش حول ما يجب أن يتبدل كي تستعيد الحياة توازنها ومعناها، في الاقتصاد، وفي العدالة الاجتماعية، وفي توزيع الفرص، وفي السياسة، وفي دور المؤسسات التي وجدت أصلاً لحماية الناس لا لإثقالهم.

وفي قلب هذا التعب الطويل، تبقى الحقيقة الأهم أن المجتمع السوري لا يخلو من أزمته، مهما طالت وتعمقت، وأنه مهما ضاقت به السبل، يظل قادراً، في لحظة ما، على إعادة فتح الأفق من جديد، واستعادة قدرته لفرض إرادته بأن يجعل الحياة أكثر عدلاً وإنسانية وكرامة.

استناداً إلى كل ما سبق، يصبح تشكيل حكومة وحدة وطنية خطوة عاجلة وملحة لا تحتل التأجيل، لا بوصفها خياراً سياسياً فحسب، بل كمدخل وحيد واقعي للخروج من البؤس المعمم الذي يثقل حياة السوريين.

فمن دون إطار جامع قادر على توحيد الجهود، لا يمكن استثمار ما راكمه السوريون من خبرات قاسية خلال سنوات الحرب والأزمة، ولا تحويل دروسها وعبرها إلى سياسات إنقاذ وإعادة بناء. فحكومة الوحدة الوطنية هي الأداة الضرورية لانتقاط هذه الخبرات، وتوجيهها نحو استعادة الحد الأدنى من التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتهيئة الأرضية لانعقاد مؤتمر وطني عام جامع، تناط به مهمة رسم المسار المستقبلي للبلاد، وصولاً إلى صياغة دستور جديد

يضمن وحدة البلاد والعباد ويصون السيادة الوطنية، وإقرار قانون انتخابي عصري وعادل يؤسس لتمثيل حقيقي ويعيد بناء الشرعية على قاعدة المشاركة والمساءلة، بما يفتح أفقاً فعلياً لاستعادة الدولة والمجتمع معاً.

خطوة خطوة، حتى تصل إلى نقطة يصبح فيها الإصلاح أكثر كلفة من الانهيار نفسه. وهذا بالضبط ما يجعل اللحظة الحالية لحظة إنذار ثقيل، فاستمرار هذا المسار يعني ببساطة دفع المجتمع نحو مستقبل أكثر قسوة، لا يترك فيه الفجر مجالاً للحياة، بل يحول الحياة نفسها إلى شكل من أشكال البقاء المرهق، بلا أفق، وبلا ضمانات، وبلا معنى حقيقي للاستقرار.

لكن رغم هذا المشهد القاسي، ورغم كل ما يتغلل الواقع من انهيار وضيق وبؤس ممتد، يبقى من المهم التذكير بأن «بقاء الحال من المحال»، وأن التاريخ الاجتماعي لا يعرف الجمود المطلق مهما بدا الواقع خائفاً أو مغلقاً. فالمجتمعات، حتى حين تحاصر اقتصادياً وتستنزف معيشياً وتهتمش سياسياً، لا تتوقف عن البحث عن مخرج، ولا تفقد قدرتها على إعادة ترتيب أولوياتها عندما يبلغ الانسداد حدّه الأقصى.

والحالة السورية بخبرتها المكتسبة تقول إنه حين يغلق الأفق أمام الناس، لا يعني ذلك نهاية الحركة، بل غالباً ما يكون بداية مرحلة جديدة من إعادة التفكير وإعادة الفعل، لأن المجتمعات لا يمكن أن تعيش طويلاً داخل دائرة مغلقة من الحرمان دون أن تولد من داخلها أشكالاً مختلفة من المقاومة الاجتماعية أو التكيف والدفع نحو التغيير. قد يتأخر هذا التغيير، وقد يأتي متعثراً وثقيلاً أو مشوهاً، لكنه يظل ممكناً طالما بقيت الحياة نفسها مستمرة.

ولعل من أهم الدروس والعبر المكتسبة من سني الحرب والأزمة المستمرة أن استعادة المعنى الإنساني للحياة لا تأتي من انتظار الظروف أن تتحسن تلقائياً، بل من الإدراك بأن هذا الانسداد، ومساعي تأبيده السابقة واللاحقة، لا يمكن أن يكون قدراً دائماً.



**استعادة المعنى الإنساني للحياة لا تأتي من انتظار الظروف أن تتحسن تلقائياً بل من الإدراك بأن هذا الانسداد ومساعي تأبيده السابقة واللاحقة لا يمكن أن يكون قدراً دائماً**

الدعم ويصبح المتبقي منه غير كاف أو غير فعال، يترك الناس وحدهم في مواجهة سوق قاس ومنفلت لا يرحم، ولا يعترف إلا بالقدرة على الدفع أو السقوط. وهنا لا يعود الفقر مجرد نتيجة، بل ينكسر مجدداً كنظام كامل يعيد إنتاج نفسه بلا توقف، بينما تتآكل معه فكرة العدالة الاجتماعية ذاتها.

إن البؤس الذي يعيشه السوريون اليوم ليس في الجوع أو نقص الدواء أو تدهور الخدمات فقط، بل في هذا الشعور الثقيل بأن الحياة ما زالت تسحب منهم ببطء، وأن كل محاولة للنجاة تتطلب تنازلات أكبر من قدرتهم على الاحتمال. إنها استمرار لحالة الإنهاك الجماعي، التي تتداخل فيها المعيشة بالقلق، والاقتصاد باليأس، والواقع بالانكسار اليومي المستمر. وإذا استمر هذا النهج دون تغيير حقيقي وجذري، فإن ما ينتظر المجتمع ليس مجرد مزيد من الفقر، بل مزيد من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية بشكل أعمق، وتفكك اجتماعي أكثر تسارعاً، واتساع الفجوة الطبقية، وانهيار تدريجي في القدرة على إعادة إنتاج مجتمع متوازن. وحينها لن يكون السؤال عن «كيف نخرج من الفقر»، بل عن «كيف بقي المجتمع متماسكاً أصلاً إلى هذا الحد».

إن أخطر ما في هذا الواقع ليس شدة قسوته فقط، بل مساعي تكريس اعتياده. بأن يصبح البؤس مألوفاً، وأن يتحول الانهيار إلى يوميات عادية، وأن يتقبل الناس ما كان يرفض سابقاً باعتباره قدراً لا يمكن تغييره. فالمجتمعات لا تنهار فجأة، بل تتآكل بصمت،

إن الحديث عن 90% أو 95% من السوريين تحت وطأة الفقر لم يعد مجرد توصيف إحصائي، بل هو في جوهره إعلان عن واقع اجتماعي مقلوب، واقع يدفع فيه الناس إلى حافة العجز الكامل، حيث لا يعود العمل عملاً، ولا الدخل دخلاً، ولا الحياة حياة بالمعنى البسيط الذي يفهمه أي إنسان.

كيف يمكن لأسرة أن تعيش بكرامة وهي تحسب قوت يومها باللحظة، وتخاف من الغد كأنه تهديد مباشر؟

وكيف يمكن لطفل أن يرى مستقبلاً، ومدرسته تتآكل، وبيته ينهار اقتصادياً قبل أن ينهار مادياً، ومحيطه كله يردد بصمت أن الغد لن يكون أفضل؟

ما يجري امتداد لأزمة مستمرة ومتفاقمة، ولتراكم طويل من الانكسارات التي لم تعالج، ومن سياسات أو عجز أو تهاون جعلت المجتمع ينزل طبقة بعد طبقة نحو الأسفل، حتى تلاشت الحدود بين الطبقات تقريباً، ولم يبق سوى قلة مترفة تتشبث بمواقفها ومكتسباتها، وغالبية ساحقة تدفع إلى قاع يومي من الحرمان.

والأخطر من كل ذلك أن الدور المفترض للدولة، الذي يفترض أن يكون الحاجز الأخير أمام استمرار هذا الانهيار، يبدو اليوم غائبا، بل مغيباً عملياً أو عاجزاً عن القيام بوظيفته الأساسية، تماماً كما كان عليه الحال قبل سقوط سلطة الأسد.

فحين تتراجع القدرة على ضبط الاقتصاد، وحين تتآكل الخدمات العامة، وحين ينهي

## حين يتحول المصرف المركزي إلى منصة ترويج



في التصريحات الأخيرة لحاكم مصرف سورية المركزي، عبر صفحته الرسمية على «فيسبوك» بتاريخ 28 نيسان، بدأ لافتاً مستوى الحفاوة المرافقة للحديث عن صفقات الاستحواذ الجارية في القطاع المصرفي الخاص، حيث جرى توصيف دخول مستثمرين جدد بأنه «يعكس رؤية مستقبلية لسوق واعد»، وبأنه ثمرة «رؤية واضحة» و«التزام بتعزيز دور القطاع المصرفي»، مع الإشارة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من «خطوات إصلاح القطاع المالي» و«صفقات إضافية تعزز هذا المسار». هذا الخطاب، رغم ما يحمله من تفاؤل معلن، يطرح سؤالاً جوهرياً حول موقع المصرف المركزي: هل ما زال يمارس دوره التقليدي كسلطة نقدية رقابية، أم إنه بات يقترب تدريجياً من موقع المروج لمسار استثماري يقدم بوصفه إصلاحاً بحد ذاته؟

في الأصل، لا يفترض بالبنوك المركزية أن تتعامل مع الصفقات المالية بمنطق الاحتفاء أو الانطباع، بل بمنطق التقييم البارد القائم على المخاطر والاستقرار. فوظيفة المصرف المركزي ليست أن «يسعد» بدخول مستثمر أو أن «يرحب» بنسبة استحواذ، بل أن يجيب عن أسئلة أكثر صرامة: هل يعزز هذا التغيير في الملكية متانة النظام المصرفي؟

هل يرفع كفاءة توزيع الائتمان في الاقتصاد الحقيقي؟

هل يتماشى مع السياسة النقدية وأهدافها في ضبط التضخم واستقرار العملة؟

أم إنه يضيف طبقة جديدة من التعقيد والمخاطر إلى نظام مالي هش أصلاً؟

لكن اللغة المستخدمة في التصريحات الأخيرة توحى بانزياح تدريجي عن هذا الإطار.

فحين تقدم الصفقات بوصفها «إنجازاً» و«رؤية إصلاحية» و«مؤشر ثقة»، فإننا ننقل من لغة التنظيم والرقابة إلى لغة التسويق الاقتصادي.

وهنا تحديداً تظهر الإشكالية، إذ يصبح نجاح الإصلاح مرهوناً بعدد الصفقات وحجم الاستحواذات، لا بجودة النظام المصرفي نفسه أو قدرته على تمويل الاقتصاد بشكل فعال ومستدام.

الأخطر في هذا التحول الخطابي أنه يختزل فكرة الإصلاح المالي في حركة الملكية داخل

المصرف المركزي، بحكم وظيفته، يفترض

أن يكون الجهة التي تضبط إيقاع النظام المالي وتراقب توازنه، لا أن يتحول إلى طرف يسهم في تسويق صفقات أو تقديمها باعتبارها مؤشرات نجاح نهائي. فالتجربة المصرفية عالمياً تظهر أن الاستقرار لا يقاس بعدد الاستحواذات أو تبدل المالك، بل بقدرة النظام على الصمود أمام الصدمات، وكفاءة توجيه الموارد نحو الاقتصاد المنتج.

وحين يصبح الخطاب الرسمي مشغولاً بتوصيف «السعادة» و«الترحيب» و«التفاؤل» بالصفقات، فإن السؤال الذي يفرض نفسه ليس حول دقة التقييم فقط، بل حول طبيعة الدور المؤسسي نفسه:

هل ما زال المصرف المركزي يمارس وظيفته

كحارس للسياسة النقدية، أم إنه بات جزءاً من سرديّة تسويقية تعيد تعريف الإصلاح بوصفه تدفقاً لرأس المال، بغض النظر عن نوعيته أو أثره البنوي؟

ختاماً يمكن القول اختصاراً: إن الإصلاح المالي الحقيقي لا يقاس بزخم الأخبار عن الاستحواذات، بل بمدى قدرة القطاع المصرفي على أداء وظيفته الأساسية «تمويل الاقتصاد بكفاءة» - حماية المدخرات - وضمان استقرار نقدي لا يتأثر بالخطاب السياسي أو موجات التفاؤل الإعلامي». وما بين التنظيم والترويج، يبقى الفارق جوهرياً، لأن أحدهما يبني الثقة على أسس مؤسسية، بينما الآخر يكتفي بإنتاج الانطباع عنها.

وحيثما يمكن القول باختصار: إن الإصلاح المالي الحقيقي لا يقاس بزخم الأخبار عن الاستحواذات، بل بمدى قدرة القطاع المصرفي على أداء وظيفته الأساسية «تمويل الاقتصاد بكفاءة» - حماية المدخرات - وضمان استقرار نقدي لا يتأثر بالخطاب السياسي أو موجات التفاؤل الإعلامي». وما بين التنظيم والترويج، يبقى الفارق جوهرياً، لأن أحدهما يبني الثقة على أسس مؤسسية، بينما الآخر يكتفي بإنتاج الانطباع عنها.

وحيثما يمكن القول باختصار: إن الإصلاح المالي الحقيقي لا يقاس بزخم الأخبار عن الاستحواذات، بل بمدى قدرة القطاع المصرفي على أداء وظيفته الأساسية «تمويل الاقتصاد بكفاءة» - حماية المدخرات - وضمان استقرار نقدي لا يتأثر بالخطاب السياسي أو موجات التفاؤل الإعلامي». وما بين التنظيم والترويج، يبقى الفارق جوهرياً، لأن أحدهما يبني الثقة على أسس مؤسسية، بينما الآخر يكتفي بإنتاج الانطباع عنها.

وحيثما يمكن القول باختصار: إن الإصلاح المالي الحقيقي لا يقاس بزخم الأخبار عن الاستحواذات، بل بمدى قدرة القطاع المصرفي على أداء وظيفته الأساسية «تمويل الاقتصاد بكفاءة» - حماية المدخرات - وضمان استقرار نقدي لا يتأثر بالخطاب السياسي أو موجات التفاؤل الإعلامي». وما بين التنظيم والترويج، يبقى الفارق جوهرياً، لأن أحدهما يبني الثقة على أسس مؤسسية، بينما الآخر يكتفي بإنتاج الانطباع عنها.

وحيثما يمكن القول باختصار: إن الإصلاح المالي الحقيقي لا يقاس بزخم الأخبار عن الاستحواذات، بل بمدى قدرة القطاع المصرفي على أداء وظيفته الأساسية «تمويل الاقتصاد بكفاءة» - حماية المدخرات - وضمان استقرار نقدي لا يتأثر بالخطاب السياسي أو موجات التفاؤل الإعلامي». وما بين التنظيم والترويج، يبقى الفارق جوهرياً، لأن أحدهما يبني الثقة على أسس مؤسسية، بينما الآخر يكتفي بإنتاج الانطباع عنها.

## أسطوانات الغاز التالفة «قنبلة موقوتة» في بيوت السوريين...!



لم تعد أسطوانة الغاز المنزلي مجرد سلعة، بل باتت «قنبلة موقوتة» تهدد حياة المواطن وسلامته وأمن أسرته.

### رشا عيد

فالمشهد ينذر بكارثة إنسانية، حيث ظهرت مشكلات جديدة قديمة تتعلق بوجود أعطال في الأسطوانات الموزعة كتردي وسوء الصمامات، بالإضافة إلى نقص أوزانها وسط غياب تام للمساءلة الرسمية، لتكتمل فصول المأساة بين مطرقة إهمال الدولة وسندان جشع السوق السوداء.

### المواطن يدفع ثمن التلاعب والخطر الداهم

الأزمة لا تكمن في شح المادة وانتظار الدور لساعات في بعض الأحيان فقط، بل في الأسطوانة غير المستوفية للشروط، والأهم في صمام تالف يسرب الغاز بصمت، وقد يؤدي تراكمه في أماكن مغلقة إلى انفجار الأسطوانة عند وجود أي مصدر للشرار كإشعال الضوء فتنتشر حرائق وتقع ضحايا، ناهيك عن الاختناق والتسمم بسبب استنشاق الغاز المتسرب، حيث أكد أحد المواطنين أنه بعد تركيب الأسطوانة لاحظ وجود تسرب خفيف من الصمام وعند مراجعته

للمعتمد لاستبدالها، قوبل طلبه بالرفض، مما يضطره إلى تغريفها في أسطوانة أخرى، وبالتالي خسارة جزء من كمية الغاز مع مخاطر ذلك، أو يستخدمها مجبراً ويتعامل معها كقنبلة موقوتة قد تعرض حياته وأسرته للخطر، هذه ليست مجرد مشكلة فردية، بل معاناة يومية أمام الملاحة الرسمية التي تجعل المواطن يراهن على حياته!

وتتكامل فصول المأساة مع مشكلة نقص الوزن، فعلى الرغم من تصريح «سادكوب» بأن الوزن الطبيعي للأسطوانة الممتلئة يتراوح بين 23,500-24,200 كغ وأي نقص عنه يعد «مخالفة واضحة» تستوجب المحاسبة، إلا أن الواقع مختلف تماماً.

يروى أحد المواطنين تجربته قائلاً «استلمت أسطوانة منذ أيام، إلا أن الشك ساورني بشأن الوزن، ما دفعني إلى وزنها مباشرة قبل استخدامها، ليتبين أنها أقل من الطبيعي»، ومع ذلك لم يعترف الموزع بنقص الوزن عند مراجعته. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى وجود تعميم يلزم كل معتمد بامتلاك ميزان، بما يتيح للمواطن التحقق من وزن الأسطوانة عند الشك بوجود نقص، لكن ماذا عن التنفيذ الفعلي؟!

### بين الإهمال والاستغلال

هكذا يدفع المواطن إلى المخاطر والاستغلال، بينما تحول الدولة أنظارها عن ذلك لتكرس سياسة الانكفاء وتراجع دورها في توفير أبسط مقومات الحياة الآمنة. فقرة الاستهتار الرسمي، أن يخرج تصريح رئيس جمعية معتمدي الغاز، محمد سليم كلش «لصحيفة الثورة»، ليلقي باللوم على المواطن، مبرراً أعطال الصمامات لسوء الاستخدام ولجوء المواطنين لتركيب قطعة إضافية «النقاصة».

وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن مسؤولية تلف الصمامات أو القاعدة والواقعية؟

فهل التوالف من أسطوانات الغاز مسؤولية المواطن ليكتفد «تغريماً»

مضاعفاً، عن الأعطال الفنية وتلف الصمام ونقص الوزن، والمخاطر بسبب تسرب الغاز، أم هي مسؤولية شركات التعبئة أساساً؟

وهل التوالف وسوء الحالة الفنية سببها المواطن حقاً وهو الحريص كل الحرص على أسطوانته أم المعتمدون وشركات التعبئة الذين يرمون الأسطوانات كيفما شاؤوا وأينما كان ومهما كانت النتائج؟

حيث يبدو أن الأسهل تجبير المشكلة على المواطن وتحميله مبالغ إضافية مع تعريضه للمخاطر، بينما تقف الدولة، بجهاتها الرسمية المعنية، كمشاهد سلبي وكأنه لا دور لها ولا واجب عليها ولا تحرك ساكناً.

إن استمرار هذا الاستهتار الفاضح

هو رسالة واضحة لتكريس الاستغلال وبأن حياة المواطن باتت أرخص من صمام غاز تالف. فما يجري يمكن وصفه بالعبث المنظم بأرواح السوريين ونهب جيوبهم على حساب أمنهم وسلامتهم.

والمطلوب ليس مستحياً ولا صعباً، وهو التدخل الفوري والجاد لمعالجة جذور الأزمة عبر المتابعة الدورية والرقابة الصارمة على عمليات التعبئة والتأكد من الوزن منعا للتلاعب، بالإضافة إلى صيانة الأسطوانات الموزعة وتنسيق القديم وغير الصالح منها، وتطبيق القانون على كل من يتاجر بأرواح المفقرين، بدلاً من التذرع بأعداء واهية أو إلقاء اللوم على الضحية «المواطن» التي لم تجد من يحميها.

# ليست استثماراً... بل تسليم مورد سيادي على طبق من ذهب



ما يجري اليوم في معمل مياه الدريكيش لا يمكن توصيفه بلغة مخففة من نوع «فرصة استثمارية» أو «تطوير تشغيلي». الحقيقة أبسط وأكثر قسوة، نحن أمام نموذج واضح لخصخصة مقنعة، تقدم بعبارات ناعمة، لكنها في جوهرها نقل طويل الأمد لعائد مورد سيادي إلى القطاع الخاص.

فكيف إذا لم يكن شريكاً فقط، بل مستثمراً مباشراً يسيطر على الإنتاج والتسويق إلى عقود؟ فنحن هنا لا نتحدث عن فرصة استثمار، بل عن صفقة ذات مخاطر محدودة جداً وأرباح محتملة كبيرة، تمنح لطرف خاص مقابل مورد طبيعي هو في الأصل ملك عام. المدافعون عن الطرح يقولون إن الدولة بحاجة إلى التمويل والتحديث، لكن هذا الطرح يفرض سؤالاً بديهيًا: إذا كان المعمل رابحاً أو قادراً على تحقيق إيرادات مستقرة، فلماذا لا تستخدم هذه الإيرادات نفسها في تطويره؟ ولماذا يتم استبدال دخل سنوي مستمر بعائد محدود أو غير مضمون من عقد استثمار؟

الأمر لا يتعلق بالأرقام فقط، بل بالمنطق الاقتصادي. فمخاطر استثمار لمدة 25 عاماً يعني ببساطة أن أي تحديث سيقوم به المستثمر سيتم استهلاكه خلال مدة العقد، بينما تكون الدولة قد خسرت ربع قرن من الإيرادات المباشرة. أي إننا لا نبيع الأصل، بل نبيع الزمن... والزمن في الاقتصاد هو الريح الحقيقي.

الأكثر خطورة هو البعد السيادي. فالمياه ليست سلعة عادية، بل مورد استراتيجي. والتنازل عن تشغيل منشأة مرتبطة بمصدر مائي طبيعي، لفترة طويلة، يعني عملياً التخلي عن جزء من قطاع يفترض أنه سيادي، أو على الأقل عالي الحساسية. وما يزيد من القلق هو أن هذا القرار يأتي في سياق اقتصادي تعاني فيه الدولة من شح الموارد، ما يجعل أي أصل رابح أكثر أهمية، لا أقل. ومع ذلك، يتم التعامل مع معمل قائم وكأنه عبء يجب التخلص منه، لا أصل يجب تعظيم عوائده.

فعندما تمنح منشأة عامة قائمة، تعمل وتنتج، حق الاستثمار لمدة 25 عاماً كاملة، فهذا ليس عقد تشغيل عابر، بل هو عملياً تفويض اقتصادي طويل ينقل السيطرة الفعلية على الإيرادات إلى المستثمر، حتى لو بقيت الملكية الشكلية على الورق بيد الدولة.

المشكلة ليست في مدة العقد فقط، بل في طبيعة الأصل نفسه. فمعمل الدريكيش ليس مصنوعاً متوقفاً أو عبئاً خاسراً يحتاج إلى إنقاذ. على العكس تماماً، هو منشأة قائمة على مورد طبيعي دائم - نبع مياه معدنية - ومنتجها مطلوب ومسوق سلفاً في السوق المحلية، بل وله تاريخ في التصدير.

بمعنى أوضح نحن لا نتحدث عن مشروع عالي المخاطر، بل عن نشاط اقتصادي مضمون الطلب وقابل للتسويق بسهولة.

الأخطر أن هذا النوع من الصناعات لا يتطلب تعقيداً تكنولوجياً استثنائياً. حتى خبراء اقتصاديون أشاروا صراحة إلى أن تعبئة المياه ليست صناعة معقدة، وأن إدارتها ومراقبة إنتاجها مسألة مباشرة ويمكن ضبطها بسهولة عبر مقارنة المدخلات بالمخرجات.

فإذا كانت التكنولوجيا بسيطة، والسوق جاهزة، والمنتج مطلوب، فما المبرر الحقيقي لتسليم العائد؟

ثم لننظر إلى البنية التحتية، فالمعمل قائم فعلياً، ويمتد على مساحة ضخمة، ويضم خطوط إنتاج جاهزة، أحدها حديث نسبياً، ويعمل بطاقات إنتاجية يومية محددة.

أي إن المستثمر لا يبدأ من الصفر، بل يستلم مشروعاً شبه جاهز، يحتاج إلى تحسينات لا أكثر. وهنا يكمن جوهر المشكلة، فالمخاطرة منخفضة جداً، بينما العائد شبه مضمون.

وفي الاقتصاد، هناك مثل معروف: «شريك المياه لا يخسر».

«عقود إدارة قصيرة - شراكات محددة - تحديث بتمويل داخلي أو حتى اكتتاب عام». لكن اختيار أطول وأوسع صيغة ممكنة ليس تفصيلاً... بل قرار له دلالة واضحة. فما يحدث في معمل الدريكيش ليس مجرد قرار اقتصادي تقني، بل مؤشر على نهج كامل في التعامل مع الأصول العامة. نهج يرى في «الاستثمار» بديلاً عن الإدارة، وفي «التفويض الطويل» حلاً للعجز، وفي «المورد السيادي» فرصة للتسييل بدل أن يكون ركيزة للإيرادات. وعندما نصل إلى هذه النقطة، يصبح السؤال مشروعاً: هل نحن فعلاً نطور أصولنا... أم نتخلى عنها بهدوء؟

باختصار وصراحة، ما يجري ليس «استثماراً» بالمعنى الحقيقي، لأن الاستثمار يفترض وجود مخاطرة، وضخ رأس مال مقابل احتمال الربح أو الخسارة. أما هنا، فالمعادلة مختلة: مورد طبيعي جاهز - سوق مضمونة - بنية تحتية قائمة - مخاطر محدودة - وعقد طويل يضمن الاستفادة. وهذه ليست بيئة استثمار، بل بيئة نقل أرباح. المطلوب ليس رفض أي دور للقطاع الخاص، بل رفض هذا الشكل من التعاقد الذي يفرغ الملكية العامة من مضمونها الاقتصادي. وربما كان بالإمكان، بحال الإضرار وتكريس الاعتراف بالعجز الحكومي عن إدارة واستثمار الأصول العامة، اللجوء إلى نماذج أقل خطورة

## ارتفاع أجور النقل... رحلة العذاب من المضخات إلى لقمة العيش

لم تأت تصريحات خالد كسحة مدير مديرية تنظيم نقل البضائع، لوكالة «سانا» في 21 نيسان، بجديد، بقدر ما وضعت أرقاماً «متضخمة» على جرح مفتوح.

### سارة جمال

فحين كشف عن ارتفاع تكاليف النقل مع بداية شهر نيسان بنسبة 40% إلى 50%، وأن هذا الرقم هو انعكاس مباشر لارتفاع أسعار المحروقات، فإنه كان يصف بالضبط كيف تتحول كل ليرة ترتفع في كلفة النقل إلى عبء إضافي على الفقراء. فمع كل هزة في السوق الموازية تنتقل ارتداداتها إلى مضخة الوقود في غضون ساعات، ثم إلى أجرة الناقل في مطلع اليوم التالي، ثم إلى سعر كيلو البندورة في اليوم نفسه.

### غياب الاستقرار

يبدو أن الدولة عاجزة عن خلق

هامش استقرار - ولو جزئي - لامتصاص التقلبات، ما يدفع بشركات النقل إلى إضافة علاوة مخاطرة على الأجور تحسباً لارتفاع مرتقب في أسعار المحروقات. ما يخلق دورة تضخمية إضافية، ويرفع أجور النقل بشكل أسرع من نسبة الارتفاع الفعلية في المحروقات. كما أن الناقل لا يدفع ثمن المحروقات فقط. حيث يذكر «كسحة» صراحة ارتفاع أسعار الصيانة، والإطارات، والزيوت، وكلها مستوردة ومسعرة بالدولار وتخضع للقفزات نفسها؛ أي إن مؤشر تكلفة تشغيل الشاحنة يرتفع بنسبة تفوق نسبة زيادة المحروقات وحدها.

بالإضافة إلى تهالك الطرق، الذي يرفع استهلاك المحروقات بنسب تتراوح بين 15% إلى 25%.  
**ضربة للفقراء**  
ذكر «كسحة» أرقاماً متعلقة بمساهمة النقل في السعر النهائي؛ السلع الزراعية منخفضة القيمة «خضار وفواكه» ترتفع بنسبة 5% إلى 15%. أما السلع مرتفعة القيمة أو المستوردة، ترتفع 2% إلى 8%.

هذا يعني أن الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل هي من يتلقى الضربة الأكبر، لأن سلة غذائها تتركز في الخضار والفواكه المحلية التي يرتفع سعرها فجأة. في المقابل، ترتفع السلع الكمالية أو المستوردة التي يقتنيها قلة من الميسورين بنسبة أقل، ما يوسع فجوة التفاوت الاجتماعي. وفي المحصلة، يتحول النقل من خدمة مساندة للإنتاج إلى عنق زجاجة يخنق المنتج المحلي ويجعله غير قادر على المنافسة.

### منطق التاجر

عندما تستورد الدولة المحروقات بالدولار، ثم تعيد تسعيرها أسبوعياً وفق سعر صرف هجين، بدون اعتماد سعر ثابت ولو لفترة محددة، فإنها تتحول فعلياً إلى «تاجر» وتُفرغ مفهوم «الخدمة العامة» من مضمونه.

فحللول كتحديث سعر صرف احتساب كلفة المحروقات لثلاثة أشهر، أو تخصيص دعم مباشر للمحروقات المخصصة لنقل السلع الأساسية، هي قرارات لا يبدو أن أحداً في موقع القرار ينوي اتخاذها.

ربما لأن «منطق التاجر» الذي تبنته السلطة يحقق مكاسب أتية لخزينة منهكة، ولو كان الثمن هو دفن الفقراء تحت ركاب أسعار لا تتوقف عن الصعود!

### ما يجب أن يقال

لم يعد السوريون يحتلون المزيد؛ فعندما تصبح المحروقات أداة لتعميق الفقر بدل أن تكون وسيلة للنمو، وعندما تصبح أجرة النقل



عائقاً بين المواطن ولقمة عيشه، فنحن لسنا أمام أزمة اقتصادية عابرة فقط، بل أمام دولة تخلت عن فقرائها.

فكل نشرة محروقات جديدة تعني ارتفاعاً في الأسعار؛ وكل رقم هو مسمار إضافي في نعش القدرة الشرائية، وكل زيادة في أجور النقل تنتقل إلى لقمة العيش خلال ساعات، وكل غياب لهامش الاستقرار هو تكريس لغياب دور الدولة نفسه.

# فخ «الموضة» الاقتصادية.. التنظير



السلع الضرورية للمواطن بأسعار مدعومة، ولعل أبرز مثال هو الخبز والمواد التموينية والمحروقات والكهرباء.

والى جانب الغذاء والطاقة، وفر قطاع الدولة خدمات حيوية في الصحة والتعليم، فقد أمنت الدولة عبر مستشفياتها ومراكزها الصحية - ورغم كل الملاحظات التي يمكن سردها حول وضعها المزري - علاجاً مجانياً أو شبه مجاني. وهذه السياسات أثرت تحسناً في المؤشرات الصحية للسوريين. وكذلك شهدت سورية ارتفاعاً كبيراً في نسب التعليم ومحو الأمية بفضل انتشار المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية المجانية. وبحلول مطلع الألفية، تجاوز معدل التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي 95%، وارتفع معدل معرفة القراءة 80% أو أكثر، بعد أن كان دون ذلك بكثير في منتصف القرن الماضي.

هذه المكتسبات الاجتماعية تحققت بقيادة وتمويل قطاع الدولة أساساً، وهي مكتسبات انتزعها السوريون انتزاعاً، وتجري محاولات متصاعدة منذ تسعينيات القرن الماضي لمصادرتها منهم. وحتى خلال الحرب وما تلاها من عقوبات غربية جائرة، ظلت مؤسسات قطاع الدولة تؤمن الحد الأدنى من الخدمات. ولعل من الأدلة على صمود هذا القطاع أنه برغم كل محاولات تفكيكه على يد السلطة السابقة، إلا أنه ظل حاضراً. وبالتالي فإن التقييم الموضوعي يجب أن يفرق بين إخفاقات ناجمة عن سوء الإدارة والفساد، وبين الحكم بإعدام الدور الكامل لهذا القطاع لمجرد أنه «عام».

**الفساد والتخريب المتعمد لقطاع الدولة**  
لا شك أن مظاهر الترهل والبيروقراطية التي يعاني منها قطاع الدولة السوري اليوم هي واقع ملموس. لكن من الضروري فهم أن هذه المظاهر لم تكن حتمية بسبب الملكية العامة بحد ذاتها، بل هي نتيجة تراكم سياسات فساد ونهب ممنهج تعرض لها هذا القطاع على أيدي الطبقة الحاكمة وأزلامها لسنوات طويلة. فقد تعمّد النظام السوري السابق تجريف

رؤية شديدة الإجحاف بحق قطاع الدولة في سورية، حيث يتم حصر أزماته في كونه «عاماً»، وبالتالي فاشلاً بالضرورة، مع إغفال تام لحقيقة أن السياسات الممنهجة التي سعت لإضعافه هي المتسبب الفعلي في إيصاله إلى هذا المنحدر.

## هل قطاع الدولة السوري فاشل؟

يتجاهل الادعاء بأن قطاع الدولة السوري فاشل بالكامل ولا يمكن الاعتماد عليه سجلاً طويلاً من إسهامات هذا القطاع في النمو الوطني. حيث أولت الدولة السورية، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني عن الاحتلال الفرنسي، دوراً محورياً للمؤسسات العامة في الاقتصاد، وخاصة منذ النصف الثاني من الخمسينيات. وقد قامت الدولة حينها بمشاريع بنية تحتية كبيرة شملت بناء الطرق والموانئ وشبكات الري، فضلاً عن إطلاق مشروعات صناعية عاش الكثير منها فترة طويلة قبل تصفيته. وشمل ذلك بناء السدود لتوليد الكهرباء، وري مساحات زراعية شاسعة، كما أقيمت مصافي النفط ومعامل الأسمدة والحديد وغيرها ضمن قطاع الدولة. وقد أدى ذلك إلى نقل البلاد نقلة نوعية في مجالات الكهرباء والزراعة والصناعة، ما كان له أثر مباشر في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وتؤكد الأرقام التاريخية أهمية قطاع الدولة في الاقتصاد السوري. فحتى عام 2011، ورغم كل ما تكبده الاقتصاد من خسائر نتيجة السياسات المتراكمة للنظام السابق، كان قطاع الدولة يمثل نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما أن مجموع العاملين في قطاع الدولة بلغ نحو 1.36 مليون عامل أي ما يعادل 27% من إجمالي القوى العاملة السورية. تدحض هذه المؤشرات فكرة أن قطاع الدولة كيان هامشي أو عديم الوزن، فقد كان أكبر مشغلاً في سورية، وعموداً قوياً للاقتصاد الوطني خلال فترات السلم والأزمات على حد سواء. ورغم ما مرّ به من تحديات، صمدت الكثير من مؤسساته واستمرت في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. فعلى مدى عقود، اضطلعت مؤسسات قطاع الدولة بتأمين

تسيطر على أذهان شريحة من السوريين نظرة نمطية قاتمة تجاه قطاع الدولة، تتلخص في كونه جهازاً متخلفاً، وفاشلاً، ومثقلاً بالخسائر الدائمة. وجرى تكريس هذه الذهنية في الخطاب الرسمي والإعلامي اللذين استمرتا لعشرات السنين في نعت مؤسسات الدولة بـ«الخاسرة» وعديمة النفع. إذ بات ذكر قطاع الدولة مرتبطاً تلقائياً بمصطلحات كالفساد والتعقيد الإداري والبيروقراطية وتدني الإنتاج، وذلك في وقت يتم فيه تلميع صورة القطاع الخاص بإطلاق يهدف إلى تصويره كحل وحيد. ولكن منصفين، فإن ما زاد من تجذر هذه القناعة هو التراجع الحقيقي في مستوى أداء وخدمات العديد من مؤسسات قطاع الدولة على امتداد العقود السابقة، وتهاوي قدرتها على المنافسة، وهو ما أرجعه البعض إلى فكرة أن الملكية العامة تفترق للكفاءة الاقتصادية بطبيعتها. وهو أمر يعمل بعض الأكاديميين السوريين المعروفين إلى ترويجه بكثرة مؤخراً، محاولين إقناع الجمهور بأن رفض خصخصة مؤسسات القطاع العام ورفض عمليات إنهاء الدعم الاجتماعي ورفض انسحاب الدولة من لعب دورها الاجتماعي باتت (من الماضي)، وأنه يجب علينا «الانفتاح» على قبولها، كما لو أنها طرح جديد ينبغي علينا تبنيه كي «نواكب العصر».

## أحمد الرز

تحويل أصول وممتلكات الدولة لصالحهم بأساليب ملتوية أحياناً ومباشرة أحياناً أخرى. إذ هيمنت شبكات مرتبطة بالنظام على مفاصل اقتصادية حساسة مستفيدة من الاحتكار والامتيازات، وهو ما أتاح لشخصيات، يعلمها السوريون حق المعرفة، الاستحواذ على النسبة العظمى من الاقتصاد السوري قبيل اندلاع الحرب، مستخدمين شبكة معقدة من الشركات الاحتكارية.

بالتوازي مع ذلك، لعبت الدعاية النيوليبرالية على المستوى العالمي دوراً في تثبيت الاعتقاد القائل إن على دول العالم الثالث، أو الدول النامية، أن تقلص الحضور الاقتصادي للدولة بغية تحقيق النمو. فقد جرى الترويج على نطاق واسع لوصفة جاهزة تعتمد أساساً على الخصخصة، وتقليص الإنفاق العام، وتحرير الأسواق، على اعتبار أنها الممر الإجباري لتطوير الاقتصاد، وروجت تلك الوصفات لفكرة أن تطبيق هذه الإجراءات يعد برهاناً على الالتزام أمام المؤسسات المالية الكبرى كصندوق النقد والبنك الدوليين. هكذا، تداخلت العوامل الخارجية مع الداخلية لتفرز

أول ما ينبغي قوله إن هذه النظرة النمطية لم تتولد من العدم، بل جاءت نتيجة لسياسات اقتصادية تخريبية انتهجتها السلطة السابقة على مدار عقود، وكان هدفها إنهاء قطاع الدولة وتهميشه لخدمة نخب مالية تدور في فلكها. فمع بدايات الألفية الثالثة، شرع النظام في الإعلان عن التوجه نحو ما أطلق عليه تسمية «اقتصاد السوق الاجتماعي»، من خلال إجراءات خصخصة مبطنة وتسهيلات مُنحت لرجال الأعمال التابعين له. وأسفر ذلك عن انكماش حاد في دور الدولة الاقتصادي، حيث تراجعت مساهمة قطاع الدولة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى قرابة الثلث فقط في أواخر العقد الأول من هذه الألفية. وترافق هذا الانحدار الخطير مع تداعيات اجتماعية أساسية، رأينا تجلياتها في الانفجار الذي حدث عام 2011.

وفي الحقبة التي سبقت هذا الانفجار المجتمعي، نشأت طبقة محدودة من المتنفذين والأثرياء الذين جنوا ثروتهم من خلال

يتجاهل الادعاء بأن قطاع الدولة السوري فاشل بالكامل ولا يمكن الاعتماد عليه سجلاً طويلاً من إسهامات هذا القطاع

# للخصخصة بوصفه انغلاقاً فكرياً



المحلي يعاد توزيعه عبر سياسات عامة ذات طابع اجتماعي «كالتأمين الصحي ومعاشات التقاعد وإعانات البطالة وغيرها». هذا يعني أن أكثر من نصف ثروة البلاد تمر عبر القنوات الحكومية لتعود خدمات ومنافع للمواطنين. ولهذا نرى الأوروبيين حريصين حتى اليوم على إبقاء نظام الرعاية الاجتماعية قائماً رغم الضغوط النيوليبرالية؛ فلما حاولت الحكومات تقليص الإنفاق الاجتماعي بشكل جائر تصدى الناس لها بقوة «كما حدث في فرنسا خلال السنوات السابقة باحتجاجات واسعة ضد ما سميت بإصلاحات التقاعد وتقليص دور الدولة».

وحتى في أمريكا الشمالية أيضاً لعب قطاع الدولة دوراً جوهرياً، وإن اختلفت المقاربات. في كندا، تتبنى الدولة نهجاً أقرب للنموذج الأوروبي في كثير من الجوانب الاجتماعية، مع المحافظة على اقتصاد سوق مفتوح. وتتميز كندا بنظام صحي عام شامل تفوله الحكومة ويغطي جميع المواطنين، ما جنب السكان هم تكاليف العلاج الباهظة وساهم في جعل الصحة حقاً للجميع. وكذلك تستثمر الحكومة الكندية بكثافة في التعليم وبرامج دعم الأسر «مثل إعانات الطفل والإسكان الاجتماعي». وقد أثمرت هذه السياسات في السنوات الأخيرة عن خفض معدلات الفقر بشكل ملموس. وفق الإحصاءات الرسمية، انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر في كندا من 14,5% عام 2015 إلى 10,1% عام 2019، ثم إلى نحو 6,4% فقط عام 2020.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم الصورة النمطية عن اقتصاد يقوم على «المبادرة الخاصة المطلقة»، فإن دور الدولة كان حاسماً في محطات عديدة لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي. وحتى يومنا هذا، تظهر الدراسات أنه لولا التحويلات الحكومية عبر الضرائب والدعم، لتضاعفت معدلات الفقر الأمريكية تقريباً. وهذا يعني بالملموس أن عشرات الملايين من الأمريكيين يعتمدون على شبكة الأمان التي توفرها الدولة «مثل الضمان الاجتماعي الذي ينتشل وحده قرابة 27 مليون مسن من الفقر كل عام».

مليون إنسان من الفقر في الصين خلال 40 عاماً فقط. وهذا الرقم الهائل يمثل نحو 75% من إجمالي من خرجوا من دائرة الفقر عالمياً في الفترة ذاتها.

ويعود الفضل في ذلك إلى استثمارات حكومية ضخمة في البنية التحتية وخلق الوظائف والتعليم والرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، قادت الدولة مشاريع بناء مئات المدن الجديدة وتحديث الأرياف النائية وربطها بشبكات المواصلات الحديثة، مما فتح أسواقاً وفرص عمل لم تكن لتتحقق دون تدخل حكومي.

كما أطلقت برامج استهداف الفقر بقيادة الأجهزة الحكومية وبمشاركة شركات عامة لتطوير المناطق الأشد حرماناً. وقد أكدت تقارير البنك الدولي أن الاستثمار العام في البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية في الصين كان عاملاً حاسماً في تحسين مستوى المعيشة للفقر. كذلك حافظت الصين على قطاع عام زراعي داعم لصغار الفلاحين عبر الإرشاد الزراعي والقروض والإمدادات بأسعار مدعومة، ما ساهم في تحقيق أمن غذائي لقرابة خمس سكان العالم. هذه المنجزات كلها برهنت أن الدولة النشطة يمكنها توجيه دفة النمو بشكل شامل ليشمل شرائح المجتمع كافة، بدلاً من ترك أليات السوق وحدها التي كثيراً ما تخلف فوارق طبقية واسعة.

في الضفة المقابلة، كثيراً ما يشار إلى دول أوروبا الغربية بوصفها اقتصادات سوق متقدمة، لكن يغيب عن البعض أن هذه الدول بنيت على دور حكومي فاعل في الاقتصاد. تتبع ألمانيا مثلاً نموذج اقتصادها الخاص الذي صُمم بعد الحرب العالمية الثانية. وفي قلب هذا النموذج إنفاق اجتماعي عام على الرعاية الصحية والتعليم والتأمينات الاجتماعية. بلغ الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في ألمانيا نحو 1,25 تريليون يورو عام 2023، أي ما يعادل 30% من ناتجها المحلي! وقد ساهمت هذه السياسة في إبقاء معدلات الفقر منخفضة نسبياً. أما فرنسا، فهي تعرف تاريخياً بتدخل الدولة القوي في الاقتصاد، لدرجة أن 55% من إجمالي الناتج

المقتنعة لممتلكات الدولة. وتم ذلك بأساليب متعددة مثل الشراكات مع القطاع الخاص كخطوة نحو منح الامتيازات الحصرية، حيث جرى تحويل أصول حكومية إلى القطاع الخاص تحت ستار عقود تشغيل أو استثمار طويلة الأجل تحولت لاحقاً إلى ملكية خاصة، كما الحال مع شركات الاتصالات التي حولت أرباح خدمات الهاتف الخليوي من خزينة الدولة إلى حسابات شخصية.

بهذه الطريقة تكونت عبر السنوات شبكة مصالح خاصة متغلغلة داخل الدولة، ترى في استمرار قطاع الدولة القوي عقبة أمام هيمنتها المطلقة على الاقتصاد. فكل منشأة عامة ناجحة كانت تعتبر فرصة استثمار ضائعة لهؤلاء إن لم يستولوا عليها. ولذلك عملوا على تهميش وتخريب أي مؤسسة عامة رابحة تهيدياً للاستحواذ عليها. وفي كثير من الحالات، عندما يشتد عجز الشركة العامة وتصبح «خاسرة» بنظر الرأي العام، يأتي الحل الذي يطرحه المنتفعون وهو خصخصتها أو إغلاقها بالكامل.

## هل هذا واقع قطاع الدولة في العالم؟

الزعم القائل بأن الحداثة الاقتصادية تتطلب إنهاء دور الدولة هو ادعاء يدحضه واقع العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فالتجارب الدولية الناجحة تظهر أن قطاع الدولة القوي يمكن أن يكون رافعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وليس عائقاً له.

تعد الصين نموذجاً واضحاً لكيفية توظيف قطاع الدولة في تحقيق نهضة اقتصادية هائلة والقضاء على الفقر المدقع. فمنذ أواخر السبعينات، تبنت الصين سياسة «الإصلاح والانفتاح»، لكنها فعلت ذلك دون التفریط بسيطرة الدولة على الركائز الأساسية للاقتصاد. حيث ما زالت الشركات المملوكة للدولة تمثل عماداً في قطاعات استراتيجية كالصناعة والطاقة والمصارف، وتعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص تحت توجيه الدولة. وقد أثمرت هذه المقاربة عن نتائج غير مسبوقه في التاريخ، إذ انتشل نحو 800

مؤسسات قطاع الدولة ونهبها المستمر بأساليب متعددة، مما قاد إلى إضعافها من الداخل.

كما أن تفضيل الولاء الحزبي والأمني في المناصب القيادية للقطاع العام خلق شريحة من المديرين الفاسدين غير الأكفاء تولت دفة المؤسسات، الأمر الذي كرس أسلوب إدارة عقيم يقوم على تنظيم عمليات النهب لمصلحة النخبة الاقتصادية والخوف من المبادرة. وبمرور الزمن، تراكمت الإجراءات البيروقراطية المعقدة كوسيلة لابتزاز الناس ولتعويض فقر الأجور بالنسبة لموظفي قطاع الدولة الذين تحول الفاسدون الصغار منهم إلى «ملطشة» للسلطة كلما أرادت القول إنها تكافح الفساد.

هكذا نشأت حلقة مفرغة من الترهل والفساد الداخلي أفقدت قطاع الدولة قدرته على العمل بكفاءة وتقديم خدمات جيدة، لكن المسؤولية الأولى عن ذلك تقع على عاتق سياسات السلطة التي كرس هذه الثقافة ولم تتصد لها.

وإلى جانب الفساد الإداري، تعرّضت مؤسسات قطاع الدولة لعمليات نهب منظم للموارد والأصول على أيدي متنفذين. والعديد من الشركات الحكومية أنشأت أو استمرت فقط كواجهات لتسهيل اختلاس الأموال العامة، بدلاً من أن يكون لها نشاط اقتصادي حقيقي. كما أن السيطرة الفعلية للفساديين الكبار على قطاع الدولة سمحت بتسريب الأموال عبر عقود مشتريات وهمية أو مبالغ فيها، تذهب أرباحها لجيوب مسؤولين وشركائهم من القطاع الخاص. والنتيجة كانت مشاريع متعثرة أو بجودة متدنية رغم التكلفة العالية، فخرس المال العام مرتين: مرة في الهدر المالي ومرة في سوء المخرجات.

هؤلاء الفاسدون الكبار الذين تغولوا في السيطرة على مفاصل الاقتصاد عبر عقود، كانت لهم مصلحة مباشرة في إضعاف قطاع الدولة بل وتفكيكه إن أمكن، وذلك تهيدياً لإحلال مصالحهم الخاصة مكانه. فمنذ تصاعد سياسة «الانفتاح» الاقتصادي و«اقتصاد السوق المفتوح» خلال النصف الأول من العقد الماضي، بدأنا نشهد ظاهرة الخصخصة

**المظاهر السلبية لم تكن حتمية بسبب الملكية العامة بحد ذاتها بل نتيجة تراكم سياسات فساد ونهب ممنهج تعرض لها هذا القطاع**

# لن تعود مسارات الشحن العالمي



تستمر المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران في التصاعد، وقد أصبح مضيق هرمز فعلياً في حالة إغلاق، فيما يستمر تأثير ذلك على الملاحة الدولية في التوسع والانتشار. وبحسب بيانات صحيفة Lloyd's List البريطانية المتخصصة في شؤون السفن، كان متوسط عدد السفن التي تعبر مضيق هرمز يومياً قبل اندلاع الصراع بين الولايات المتحدة وإيران نحو 120 سفينة. وبعد اندلاع الصراع، انخفض هذا العدد بشكل حاد إلى نحو 10% من مستواه قبل الحرب. ومع إعلان ترامب في 13 نيسان إغلاق المضيق، تراجع العدد إلى 4 سفن يومياً، ثم وصل في 14 نيسان إلى أدنى مستوى له عند سفينتين فقط يومياً. وفي 25 نيسان شهد عدد السفن العابرة تحسناً طفيفاً، لكنه بقي عند مستوى منخفض. وهذا يعني أن بيانات الملاحة في مضيق هرمز خلال الفترة المقبلة ستكون ذات دلالة رمزية فقط.

## مركز دراسات «تيارات المحيط»

مع ما يترتب على ذلك من تغيير في التكاليف، وأبرز خيار هو الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح. وبسبب تداخل عدة عوامل، فإن قرارات السوق في قطاع الشحن تكون غالباً ذات طابع متوسط إلى طويل الأجل. وحتى لو انتهى الصراع، فمن الصعب العودة إلى المسار السابق. وهذا يعني أن هذه التغيرات قد تعيد تشكيل نظام الشحن العالمي خلال العقد القادم، أو حتى لفترة أطول.

### لماذا يجب تغيير المسارات البحرية؟

بالنسبة لكبرى شركات الشحن العالمية، لم يعد تغيير المسارات البحرية خياراً، بل أصبح ضرورة مفروضة منذ اندلاع الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني «الإسرائيلي» في تشرين الأول 2023. وجاء الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في عام 2026 ليزيد من حدة هذا الاتجاه، أو بالأحرى ليعزز القناعة بضرورة الاستمرار فيه.

قبل ذلك الصراع، كانت قناة السويس تمثل أكبر ممر لحركة الحاويات في العالم، وكانت المسار الأساسي للتجارة بين آسيا وأوروبا. ووفقاً لبيانات شركة «كلاركسون» لعام 2023، كانت سفن الحاويات هي المستخدم الرئيسي للقناة، بمتوسط 17 سفينة يومياً، أي ما يعادل 43% من إجمالي الحمولة، متفوقة بفارق كبير على ناقلات النفط «23%» وسفن البضائع السائبة- السفن التي تحمل بضائع

إن تأثير «أحجار الدومينو» لا يتوقف عند حجر واحد. فبفعل تداخل عوامل الجغرافيا السياسية، وسلاسل الإمداد البحرية، حيث يعد مضيق هرمز ممراً أساسياً لنقل نفط دول الخليج، التي تُعد أكبر ممول لقناة السويس، إضافة إلى نفسية مالكي السفن، فإن تعطل مضيق هرمز سيؤثر حتماً على قناة السويس، التي تعرف بأنها «شريان الملاحة الدولية». منذ اندلاع الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في أواخر شباط 2026، أصدرت شركات الشحن الكبرى مثل CGM و Maersk و Hapag-Lloyd و MSC بيانات متتالية تضمنت قرارات، مثل: «تعليق المرور عبر قناة السويس/مضيق هرمز»، و«التحويل إلى طريق رأس الرجاء الصالح»، و«تعليق بعض الحجزات»، و«تفريغ البضائع مسبقاً». وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، لا تزال خطط الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح قيد التنفيذ، ولم تظهر مؤشرات على عودة واسعة النطاق إلى المرور عبر قناة السويس.

ومن المعروف، أن النفط الذي يمر عبر مضيق هرمز يشكل نحو خمس إجمالي تجارة النفط العالمية، بينما كانت قناة السويس تنقل نحو 12% إلى 15% من التجارة العالمية، ونحو 30% من حركة الحاويات. وعندما يُغلق هذا «المنبر»، تضطر شركات الشحن إلى إعادة تقييم مساراتها وأنواع السفن المستخدمة،

غير معبأة، وغير مغلقة، وغير مقسمة إلى وحدات صغيرة، وغالباً خام لا تتأثر بالزمن الطويل للنقل «19%».

لكن مع اندلاع الصراع، تمكنت جماعة الحوثي من استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المسلحة لإغلاق البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهو الممر الوحيد المؤدي إلى قناة السويس. وقد كان تأثير ذلك واضحاً بين عامي 2023 و2025، حيث تم تسجيل أكثر من 100 هجوم على سفن تجارية، وهو ما شكل ضربة قوية لثقة شركات الشحن العالمية.

وفقاً لبيانات BIMCO، فقد انخفضت حركة سفن الحاويات عبر قناة السويس في الربع الرابع من عام 2024 بنسبة 86% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وفي تشرين الثاني 2025، بلغ عدد سفن الحاويات التي عبرت القناة 120 سفينة فقط، مقارنة بـ 583 سفينة في تشرين الأول 2023 قبل الصراع. وبعد اندلاع الصراع الأمريكي الإيراني، انخفض المتوسط اليومي في نيسان 2026 إلى 4 سفن فقط، أي نحو 10% من مستواه السابق.

أما بالنسبة لسفن الغاز الطبيعي المسال، فقد انخفض عددها من 819 سفينة في عام 2023 إلى 282 سفينة فقط في عام 2025. وبعد اندلاع الصراع الأمريكي الإيراني، ومع إغلاق مضيق هرمز وتوقف منشآت الغاز في قطر، كادت حركة نقل الغاز عبر قناة السويس أن تتوقف بالكامل. ورغم أن حركة ناقلات النفط وسفن البضائع السائبة انخفضت أيضاً بنسبة تتراوح بين 30% و50%، فإن حصتها النسبية ارتفعت بسبب الانخفاض الحاد في سفن الحاويات والغاز.

عندما تنهار الثقة في السوق، يصعب إيقاف التراجع. ففي عام 2023، بلغت إيرادات قناة السويس 10.2 مليار دولار، وهو رقم قياسي، لكنها انخفضت في العام التالي إلى 4 مليارات دولار فقط، ولم تتجاوز 4.2 مليار دولار في 2025.

وبحسب نيلس راسموسن، كبير محلي الشحن في BIMCO، فإن «عدد السفن التي عبرت قناة السويس في الأسبوع الأول من عام 2026 كان أقل بنسبة 60% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023»، ناهيك عن التراجع الحاد بعد اندلاع الصراع الأمريكي الإيراني. ولم يقتصر فقدان الثقة على حركة الملاحة، بل امتد أيضاً إلى سوق التأمين البحري. فبحسب نيل روبرتس، المسؤول عن قطاع الشحن والطيران في London of s، Lloyd كانت أقساط التأمين قبل التصعيد العسكري تتراوح بين 0.2% و0.3% من قيمة السفينة، لكنها ارتفعت بعد التصعيد إلى ما بين 1% و3% ووصلت في بعض المسارات عالية المخاطر إلى ما بين 3% و7.5%.

كما أصدرت عدة جمعيات تأمين بحري إخطارات بإلغاء تغطية مخاطر الحرب، وأدرجت لجنة الحرب المشتركة في لندن مناطق جديدة عالية الخطورة، مثل: البحرين وجيبوتي والكويت وعمان وقطر، ما يعني أن السفن المتجهة إلى هذه المناطق قد تواجه رفض التأمين، أو ارتفاعاً كبيراً في تكلفتها.

ولتوضيح حجم التأثير، فإن سفينة حاويات عملاقة تبلغ قيمتها 200 مليون دولار، كانت تدفع قبل الصراع نحو 600 ألف دولار كتأمين، لكن هذه التكلفة قد تصل إلى 15 مليون دولار عند تطبيق أعلى معدلات التأمين.

وهذا يفسر لماذا أظهرت بيانات شركة Linerlytica في أوائل 2024 أن 354 سفينة حاويات، أي 16.4% من الأسطول العالمي، اختارت الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، وهو ما يمثل نحو 80% من القدرة التشغيلية على خط آسيا-أوروبا. وحتى بعد وقف إطلاق النار في غزة أواخر 2025، استمرت 8% من القدرة العالمية في استخدام هذا المسار البديل.

وبحسب بيانات «مجلس الشحن العالمي» و Alphaliner، فإن عدد السفن الكبيرة التي عبرت قناة السويس في 2025 لم يتجاوز 5.7% من مستواه في 2023، ما يعني أن

# إلى ما كانت عليه قبل الحرب!



في فرض رسوم مرتفعة على الملاحة في الشرق الأوسط.

وقد أشارت شركة «ميونخ ري» إلى أن المخاطر الجيوسياسية أصبحت «مستمرة» وليست «عرضية»، ما يعني بقاء الأسعار مرتفعة لفترة طويلة. كما أوضحت BIMCO أن تراجع حركة الملاحة في قناة السويس لا يرتبط فقط بالأوضاع التشغيلية، بل بالمخاوف الأمنية المستمرة.

**خامسا:** «الاعتماد على المسار». فمع تحول جزء كبير من الأسطول العالمي نحو رأس الرجاء الصالح، بدأت بنية الصناعة تتكيف مع هذا الواقع الجديد، من حيث الموانئ والاستثمارات والتأمين.

وبمجرد ترسخ هذه الشبكات الجديدة، تصبح العودة إلى المسار القديم مكلفة ومعقدة. وتشير تحليلات إلى أن العودة إلى قناة السويس قد تؤدي إلى ازدحام كبير في الموانئ الأوروبية، وارتفاع في أوقات الانتظار، وتعطيل سلاسل الإمداد.

وقد حدث شيء مشابه بعد إغلاق قناة السويس عام 1967، حيث أدى الارتفاع حول رأس الرجاء الصالح إلى تطوير سفن عملاقة وتقنيات جديدة، وهو ما غير الصناعة بشكل دائم.

بالنسبة للصين: الفرص أكبر من التحديات رغم أن هذه التغيرات ترفع تكاليف التصدير وتطيل زمن الشحن، فإنها تفتح في الوقت نفسه فرصا استراتيجية للصين.

**أولاً:** تعزيز دور الموانئ الصينية كمراكز رئيسية في التجارة العالمية، حيث أصبحت الموانئ الصينية نقاط ارتكاز رئيسية في خطوط آسيا-أوروبا.

**ثانياً:** زيادة الطلب على بناء السفن، حيث تستحوذ الصين على نحو 70% من الطلبات العالمية لبناء السفن، خاصة السفن الكبيرة، وسفن الغاز.

**ثالثاً:** تنويع طرق النقل، من خلال تعزيز السكك الحديدية والممرات البديلة، ما يزيد من مرونة سلاسل الإمداد.

وفي النهاية، فإن السيطرة على النقل البحري لا تعتمد فقط على الجغرافيا، بل على القدرة على إدارة الشبكات اللوجستية وسلاسل الإمداد.

وعند تقييم تحول المسارات نحو رأس الرجاء الصالح، صرح بهافان فينباي، المسؤول عن الشحن في آسيا لدى Maersk، قائلا: «من الصعب اعتبار هذا التحول إجراء مؤقتا، بل أصبح تكيفا مع واقع تشغيلي جديد».

**ثالثاً:** الحفاظ على مستويات أسعار الشحن. فمن المتوقع أن يشهد قطاع الشحن بين عامي 2027 و2030 فائضا كبيرا في الطاقة الاستيعابية مع تسليم عدد كبير من السفن الجديدة، ما سيضغط على الأسعار ويهدد ربحية الشركات. وقد وصف جوناثان روش، الباحث في شركة Braemar، هذه الفترة بأنها «سنوات حاسمة لبقاء شركات الشحن».

وتشير التقديرات إلى أن فائض الطاقة قد يصل إلى 23%-30% مع زيادة في القدرة الإجمالية بنسبة 36%. وفي هذا السياق، فإن الارتفاع حول رأس الرجاء الصالح يسحب نحو 2,5 مليون حاوية مكافئة من الطاقة العالمية، أي نحو 7% من إجمالي القدرة، وهو ما يساعد على دعم الأسعار من خلال تقليل العرض الفعلي.

وبحسب بيتر سانده، كبير المحللين في «زينيتا»، فإن هذه القدرة لا تستخدم لنقل مزيد من البضائع، بل تستهلك بسبب طول المسار، ما يخفف الضغط على الأسعار. وإذا عادت السفن إلى قناة السويس، فإن هذه القدرة ستعود إلى السوق، ما قد يؤدي إلى انخفاض إضافي في الأسعار. وأشارت دراسات إلى أن استئناف الملاحة عبر البحر الأحمر قد يؤدي إلى زيادة في الطاقة المعروضة، وتسريع إلغاء الرحلات، وإبطاء السفن، وحتى إخراج السفن القديمة من الخدمة.

كما حذر بنك HSBC من أن استقرار الوضع قد يؤدي إلى انخفاض إضافي في أسعار الشحن بنسبة تصل إلى 10%، وهو ما قد يضع شركات، مثل: Maersk وHapag-Lloyd تحت ضغط كبير. وقد توقعت شركة Maersk في تقريرها المالي لعام 2026 أن أرباحها قد تنخفض إلى النصف بسبب تراجع الأسعار وعودة بعض المسارات.

**رابعاً:** ترسيخ «علاوة المخاطر». فأسواق التأمين تعتمد على «تصور المخاطر» الذي يتسم بالاستمرارية. وحتى في حال انتهاء الأزمة، فمن المرجح أن تستمر شركات التأمين

يمكن لشركات الشحن تحميل جزء من هذه التكاليف على العملاء من خلال رسوم إضافية، مثل: رسوم الوقود أو مخاطر الحرب. أما في فترات فائض السعة- كما هو الحال حاليا- فإن شركات الشحن تتحمل جزءا كبيرا من هذه التكاليف بنفسها. وينطبق المنطق نفسه تقريبا على سفن الغاز الطبيعي المسال، التي لا تملك خيارا عمليا سوى الارتفاع، وهو ما تؤكد بيانات الشحن.

أما ناقلات النفط، فهي أقل حساسية لهذه العوامل، ولذلك تتراوح نسبة الارتفاع فيها بين 30% و40% فقط، لكنها تظل خيارا مطروحا بسبب ارتفاع تكاليف التأمين. وبالنسبة لسفن البضائع السائبة، فقد بلغت نسبة الارتفاع نحو 50%، ولم تعد إلى مستويات ما قبل الأزمة.

## المسارات لن تعود بسهولة

السبب الرئيسي لتغيير المسارات هو عدم الاستقرار الأمني في المنطقة. لكن السؤال هو: هل يمكن أن تعود هذه المسارات إلى وضعها السابق إذا استقر الوضع؟ الجواب: صعب.

وتكمن الصعوبة في خمسة عوامل رئيسية: **أولاً:** توصيات UNCTAD، التي أكدت خلال أزمة البحر الأحمر في تقريرها لعام 2025 أن العالم لم يشهد اضطرابا مماثلا في شريان التجارة العالمي منذ إغلاق قناة السويس عام 1967. وأوصى التقرير بضرورة تنويع المسارات البحرية، وتقليل الاعتماد على ممر واحد، ما يعني أن هذا التوجه أصبح استراتيجية طويلة الأمد.

**ثانياً:** التكاليف الغارقة. فقد استثمرت شركات الشحن في بناء شبكات جديدة حول رأس الرجاء الصالح، بما في ذلك البنية التحتية والعمود طويلة الأجل، ما يجعل العودة إلى المسار القديم مكلفة.

كما استثمرت شركات، مثل: Maersk وMSC وCMA CGM في موانئ أفريقية، ما أدى إلى ازدهار هذه الموانئ، فعلى سبيل المثال: ارتفعت حركة ميناء طنجة في المغرب بنسبة 4% في 2025، ليصبح أكبر ميناء حاويات في أفريقيا. وفي آذار 2026، أظهرت بيانات هيئة النقل البحري في جنوب أفريقيا أن عدد السفن المارة عبر رأس الرجاء الصالح ارتفع بنسبة 112% مقارنة بالعام السابق.

أكثر من 90% من السفن الكبيرة كانت تتجنب القناة. وتشير بيانات «كلاركسونز» إلى أن أكثر من 80% من سفن الحاويات كانت لا تزال تتجنب البحر الأحمر في مطلع 2026، وهو رقم مرشح للارتفاع.

جدوى الارتفاع حول رأس الرجاء الصالح؟ لفهم الجدوى الاقتصادية لاختيار المسار حول رأس الرجاء الصالح، لا بد من النظر إلى عدة عوامل، منها: قيمة البضائع، وحساسيتها، وارتباطها بسلاسل الإمداد، إضافة إلى الاعتبارات السياسية. فبالنسبة لسفن الحاويات، وسفن الغاز الطبيعي المسال، وناقلات السيارات- وهي سفن تنقل بضائع عالية القيمة وحساسة زمنيا- فإن تكلفة عدم الارتفاع غالبا ما تكون أعلى من تكلفة الارتفاع. أما بالنسبة لناقلات النفط وسفن البضائع السائبة، فالوضع مختلف نسبيا بسبب انخفاض قيمة الحمولة ومرونتها.

لنأخذ مثالا: سفينة حاويات عملاقة بسعة تتجاوز 20 ألف حاوية، تعمل على خط شرق آسيا-أوروبا: إذا اختارت الارتفاع حول رأس الرجاء الصالح، فإن المسافة ستزداد بنحو 30%، وسيطول زمن الرحلة من 8 إلى 10 أيام، ما يضيف تكاليف وقود تتراوح بين 500 ألف و650 ألف دولار، وتكاليف تأجير إضافية بين 400 ألف و500 ألف دولار «بحساب متوسط تأجير يومي يتراوح بين 40 ألف و50 ألف دولار». أي أن التكلفة الإضافية الإجمالية للرحلة الواحدة تتراوح بين 1 و1,15 مليون دولار.

## لكن في المقابل، كم يتم توفيره عند تجنب قناة السويس؟

بعد إلغاء الخصومات الكبيرة في نيسان 2026، بلغت رسوم عبور سفينة حاويات من هذا الحجم بين 700 ألف و850 ألف دولار للرحلة الواحدة. أما التوفير الأكبر فيأتي من التأمين. فإذا تم احتساب التأمين بنسبة 3%، فإن التكلفة قد تصل إلى 6 ملايين دولار للسفينة الواحدة، وقد تصل إلى 15 مليون دولار عند احتساب الحد الأعلى البالغ 7,5%. وبالتالي، فإن الارتفاع، رغم تكلفته، يظل الخيار الأكثر منطقية اقتصاديا.

غير أن هذا الخيار يرفع التكاليف الإجمالية لسلسلة الإمداد. ففي فترات نقص السعة،

# واقع اللحوم في سورية... انخفاض وهمي وارتفاع قاتل؛ من يحمي المواطن؟

يواصل المواطن السوري دفع ثمن سياسات متناقضة تطال أدق تفاصيل حياته، ولا سيما ما يتعلق بأمنه الغذائي.

## ■ نور الإبراهيم

الذروة الإنتاجية.

هذه السياسة التدميرية - سواء كانت مقصودة أم لا - لا تغير النتيجة... خروج المنتج الوطني من السوق نهائياً. ما يعني أن المواطن سيواجه أزمة توفر وأسعاراً لاهية.

## جنون الأسعار

أما أسعار اللحوم فقد سجلت ارتفاعات قياسية، حيث يتراوح سعر كيلو الخروف الحي بين 50 و55 ألف ليرة. والأسباب معروفة؛ تراجع أعداد القطعان، وزيادة الطلب، وارتفاع تكاليف الأعلاف والنقل، وأخطرها عمليات التصدير والتهريب التي تدمر الثروة الحيوانية. ما يجعل من فرحة المواطن بانخفاض أسعار الفروج تتبخر حالما يلتفت إلى سعر اللحم الحمراء.

الغش!

الأخطر من ارتفاع الأسعار وانخفاضها هو ما يحدث تحت الطاولة من عمليات غش وتلاعب لا يعرف عنها المستهلك شيئاً.

ففي ظل غياب الرقابة تحولت أسواق اللحوم والدواجن إلى ساحات لخلط المستورد بالمحلي، وبيع لحوم مجهولة المصدر، ولحوم أغنام وطيور مريضة، ناهيك عن التلاعب بالأوزان والتواريخ.

وقد رصدت تقارير غير رسمية استخدام مواد ملونة ومطريات لتحسين مظهر اللحم الفاسد، أو حقن اللحم بالماء لزيادة الوزن. ونتيجة غياب المختبرات الرسمية، يبقى المستهلك فريسة سهلة لعصابات تعبت بصحته وتستنزف أمواله.

فبينما ترتفع أسعار المواد الغذائية، انقلبت المعادلة رأساً على عقب في قطاع الدواجن، حيث كسر الفروج القاعدة وهبطت أسعاره بشكل مفاجئ.

لكن هذه الابتسامة العابرة على وجه المستهلك سرعان ما ستتحول إلى غضب حين تتبدى الخلفيات الكارثية لهذا الهبوط، وحين يتجه النظر نحو قطاع اللحوم الذي قفزت أسعاره إلى عنان السماء.

فما يجري في أسواق اللحوم اليوم هو جريمة اقتصادية مكتملة الأركان، يدفع فاتورتها المواطن من جيبه، بينما يتخبط المنتج المحلي بين فكي الاستيراد الجائر من جهة، والتصدير الهدام من جهة أخرى، وسط غياب تام للرقابة وانتشار مخيف لعمليات الغش.

## انخفاض يخفي انتماراً اقتصادياً

يتراوح سعر كيلو شرحات الفروج اليوم بين 42 و45 ألف، والكستا بين 30 و32 ألف، والدبوس بين 24 و26 ألف، أما الفروج الحي فسعره بين 25 و27 ألف ليرة. هذا الانخفاض الذي قابله المستهلك بفرحة عابرة، كان في الحقيقة صفة مدوية على وجه المربي الذي يبيع كيلو الفروج الحي اليوم بـ 18 ألف ليرة، وهو رقم لا يغطي ثمن العلف والتدفئة. فارتفع الأسعار خلال شهر رمضان دفع المربين إلى تكثيف التربة، وضح كميات قياسية من الفروج في الأسواق، ما أحدث فائضاً في العرض. لكن الفاجعة كانت فتح الباب أمام استيراد الفروج التركي في توقيت



بأسعار مضاعفة، أو سوقاً سوداء لا ضابط لها.

لا يحتاج المواطن اليوم إلى من يبارك له انخفاض الفروج ثم يتركه فريسة لارتفاع أسعار اللحوم والغش. ما يحتاجه هو سياسة متكاملة تحمي المنتج المحلي، وتضبط الاستيراد، وتمنع التصدير العشوائي والتهريب، وتعيد تفعيل الرقابة.

المطلوب وقفة جادة قبل أن يتحول قطاع الثروة الحيوانية والدواجن إلى جثة هامدة، وعندها لن ينفع الندم. المستهلك يتضرر اليوم، والمنتج المحلي يموت غداً، وسورية كلها ستدفع الثمن.

## مازق السياسات

قطاع الدواجن يصرخ «أوقفوا الاستيراد»، وقطاع الثروة الحيوانية يطالب «بإيقاف التصدير». أما المواطن الذي يتعرض للغش ويدفع أسعار خيالية هو الخاسر الأكبر.

فإغراق السوق بالدجاج المستورد في ذروة الإنتاج المحلي، وتصدير المواشي في وقت تعاني الأسواق من شح حاد، ليس إلا وجهين لعملة واحدة؛ سياسة لا ترى أبعد من أنفها؛ تقدم مكاسب لحظية للبعض، مستوردين ومصدرين، على حساب الأمن الغذائي الاستراتيجي.

وإذا خسر المربي اليوم وخرج من السوق، فلن يجد المستهلك غداً إلا لحوماً مستوردة

# كارثة صامتة في مارع... مياه ملوثة وأمراض متفاقمة!



مستشفى مارع صورة أكثر قتامة. فقد أكد أن المستشفى استقبل خلال الأشهر الماضية حالات متزايدة من التهابات المعدة والأمعاء، إضافة إلى الحمى التيفية، مرتبطة بحالات اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي.

والأسوأ أنه لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد المصابين، خاصة وأن الفئات الأكثر تضرراً، بحسب عتيق، هم الأطفال وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.

وما يثير الاستياء حقاً، هو أن التعامل مع الأزمة يبقى إسعافياً، يأتي المريض، يعالج، يصرف، ثم يعود غيره. لا وجود لأي خطة وقائية تحمي الناس قبل أن يمرضوا!

## نقص الكوادر

يشير الحجي إلى أن نقص الكوادر يصل إلى 40 عاملاً إضافياً، في وقت لا يتجاوز فيه عدد العاملين في الوحدة 75 موظفاً، أغلبهم يعملون بعقود هشّة ويتقاضون رواتب لا تزيد عن 90 دولاراً شهرياً. هذا النقص يضاف إليه عدم الالتزام بمواعيد صرف الرواتب وهو دليل قاس على أن إدارة قطاع المياه لم تكن أبداً في سلم أولويات الجهات المعنية.

لا يمكن اختزال ما تعانيه مدينة مارع وريف حلب الشمالي عموماً بمجرد «خلل فني» في شبكات المياه؛ فالمدينة تعيش أزمة مركبة تعكس انهياراً في البنية التحتية، وضعفاً في الإدارة، واستنزافاً للقدرات البشرية والتشغيلية، في ظل واقع إنساني هش.

## ■ سلمى صلاح

وما يبدو كتسريبات وأعطال هو في جوهره مؤشر على غياب الدولة وإخفاق آليات الصيانة والتخطيط المستدام.

## مياه الشرب لا تصلح للاستهلاك

كشف المهندس يوسف عبد الله الحجي، رئيس وحدة مياه مارع، في حديث «للثورة السورية» في 23 نيسان، أن الشبكة تعرضت لعشرات التعديلات العشوائية على مدى سنوات، في ظل غياب تام لأي رقابة. هذه التعديلات، التي يصعب معالجتها بسهولة اليوم، تحولت إلى جروح نازفة في جسد الشبكة، تجعلها كل شتاء عرضة لاختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي، خاصة مع الفيضانات. ويقدم الطبيب أحمد عتيق من

## فليتحمل المسؤولون عار هذا التصغير!

إن ترك الشبكات تتداعى بهذا الشكل هو جريمة بحق السكان. فهل يجب أن تتحول حالات الإسعاف إلى وفيات لتتحرك الجهات المعنية؟ فإلى الآن لم تعلن أي جهة عن خطة طارئة لمعالجة الأزمة. وما زال الأهالي يشربون من مياه تختلط بما هو أسوأ من مجرد تراب. صيف 2026 يقترب، والكارثة على الأبواب. فهل من مجيب؟

## عودة الصيف!

مع ارتفاع درجات الحرارة، سيزداد الطلب على المياه، وسيخفف الضغط داخل الأنابيب، ما يسهل عملية تسرب الملوثات إلى داخل الشبكة، كما أن الحرارة المرتفعة ستشكل بيئة مثالية لتكاثر البكتيريا، ما يعني أن المياه التي كانت كارثية شتاء ستصبح وباءً معلناً صيفاً.

## مارع ليست وحدها

الظاهرة التي تعصف بمارع ليست معزولة، بل هي نموذج لمرض مزمن في معظم المدن والبلدات. فالبنية التحتية متقادمة أصلاً، ثم جاءت سنوات الأزمة لتدمر ما تبقى، من دون أن تقوم أي جهة بإعادة تأهيل حقيقية. وما يحدث غالباً هو ترقيع سريع هنا وهناك، لا يتجاوز عمره أياماً قبل أن تظهر أعطال جديدة في مكان آخر.

# جولة مفاوضات مرتقبة... ترامب ينكر الواقع ويعيش في عالم الأحلام!



قبة رادار في موقع في الكويت من أصل 16 والضربات الإيرانية بحسب التقرير، كانت تعتمد على صور دقيقة من قمر صناعي إيراني بتكنولوجيا صينية، يمكن أن يزود إيران بصور جوية مقاربة لقدرات الولايات المتحدة، ولكن أهم ما كان على قائمة الاستهداف، قاعدة العديد التي تؤدي دوراً محورياً في القيادة المركزية الأمريكية، والتي تفقد العمل في 21 دولة! وكانت أبرز الخسائر هو الرادار الاستراتيجي الموجود فيها. إن مسؤولين أمريكيين رأوا أنهم أمام دمار تاريخي وغير مسبوق يفرض واقعا جديدا: هل تستطيع واشنطن إعادة تأهيل هذه القواعد؟ خصوصا أن الأضرار شملت بمعظمها أصولا استراتيجية من أنظمة الاتصالات التي لا يمكن تعويضها ببساطة، وهي أصلا موارد محدودة جدا.

## نتائج كبرى قادمة

الحرب هذه، ورغم أنها لم تنته بعد، تحولت إلى مفصل جدي، ولا يمكن بعد إحصاء نتائجها بشكل دقيق، فمن جهة هناك واقع جديد في واحد من أكثر المضائق المائية أهمية على المستوى العالمي، وهناك أسئلة كبرى حول قدرة واشنطن على استمرار تواجدها في غرب آسيا، بعد التدمير الكبير الذي تلقته، وهو ما سيكون رصيد كبير بيد قوى داخل واشنطن تريد تغيير طبيعة الدور الخارجي للولايات المتحدة، لكن السؤال الأهم: ما هي تداعيات كل ذلك على دول الخليج نفسها؟ فإن الإمارات المتحدة والسعودية كانتا تواجهان بالفعل مشاكل كبيرة في العلاقات الثنائية، وهما اليوم تحت ضغوط كبرى، بدأنا نرى نتائجها بإعلان الإمارات خروجها من اتفاق أوبك بلاس، إن هزات من هذا النمط غير تلك التي تجري خلف الستار، هي سلسلة من الأحداث المترابطة، والتي ستحمل تداعيات تشبه الدومينو، ورغم أن حالة من هذه تبدو لحظة حرجة وخطرة، وهي كذلك بالفعل، إلا أنها تجري في مناخ دولي جديد يملك بدائل ومخارج، أهم ما يميزها أنها بعيدة عن الولايات المتحدة، الطرف الذي سيتحمل الملامة ونتائج كل ما جرى أكثر بكثير من أي طرف آخر.

أعدده البرلمان الإيراني، والذي ينص على منع السفن «الإسرائيلية» من العبور، وتلتزم «الدول المعادية» في دفع تعويضات حرب مقابل العبور، بينما تحتاج الدول الأخرى إلى تصاريح مسبقة من الجانب الإيراني. وبعد إنجاز هذه المراحل من الاتفاق وتثبيت الواقع الجديد، يمكن البدء بالتفاوض على الملف النووي.

## الشروط التي تفرض بالقوة!

الولايات المتحدة قابلت هذا العرض بالرفض، وقال ترامب «لا يمكنني تخيل أن تكون هذه الخطة مقبولة، لأن إيران لم تدفع بعد ثمنا باهظا بما يكفي عما فعلته بالبشرية وبالعلم طوال الـ 47 عاما الماضية» ثم نشر خريطة لمضيق هرمز غير اسمه لـ «مضيق ترامب» كل هذه المحاولات لا تغير من واقع المسألة، بل تعظم التكلفة على ترامب والولايات المتحدة، فإذا أردنا حساب ما فعلته الولايات المتحدة للبشرية والعالم طوال عقود مضت لكانت أمام فاتورة ضخمة يكون انسحابها من المنطقة جزءا يسيرا منها! ولكن واشنطن تعرف جيدا أن فرض أي شرط لا يمكن تحقيقه بالتمنيات، بل يجب فرضه في الواقع وفي موازين القوى، وهنا تحديدا لا يجب أن يغيب أبدا أن ما تطلبه طهران هو ببساطة تثبيت للوضع الحالي القائم، والذي نجحت إيران في فرضه رغم كل ما تعرضت له من ضربات عنيفة خلال أكثر من شهر من القصف العنيف. لكي تكون الفكرة أوضح، ينبغي التنبيه إلى أن القواعد الأمريكية مثلا التي تطلب إيران إخلاءها هي خالية بنسبة كبيرة، بل إن تقريرا جديدا خرج عن CNN الأمريكية يوضح حقائق صادمة تفيد بتضرر ما لا يقل عن 16 منشأة عسكرية أمريكية موزعة على 8 دول، وهو ما يمثل أغلبية المواقع الأمريكية في المنطقة، وبحسب التقرير، أصبح عدد من هذه القواعد «غير قابل للاستخدام» وتورد وسيلة الإعلام الأمريكية معلومات عن أن الضربات استهدفت بشكل دقيق أصولا وأسلحة ثمينة جدا، كان من ضمنها طائرات بنصف مليار دولار، ومعدات اتصال حساسة إذ جرى تدمير 5

بدلاً من حرب خاطفة تنتهي «بضربة قاضية» وجدت الولايات المتحدة نفسها في مازق تاريخي بعد بدء عدوان مشترك مع «إسرائيل» على إيران، فرغم الاسم «الجداب» لهذه الحملة «الغضب الملحمي» لم تستطع واشنطن وتل أبيب فرض واقع جديد، بل إن ما يجري الآن تجاوز ذلك بمراحل، فبدلاً من إخضاع طهران يتمحور النقاش حول قدرة إيران على فرض شروطها على الأطراف المعتدية.

جعل من الحصار مسألة مرجحة للولايات المتحدة، التي كانت تسوق له على أنه يمكن أن يحقق أهداف الحرب دون قتال!

## عودة إلى المفاوضات

إن الجولة التصعيدية الأخيرة التي تلت جولة المفاوضات الأولى في باكستان كان الهدف العميق منها فعليا أن يحاول كل طرف أن يحسن أو- في أقل تقدير- يثبت موقعه التفاوضي، هذا المشهد يصفه الصحفي توماس فريدمان في نيويورك تايمز ويقول «إن الطرفين يخوضان رهانا خطيرا، فبينما يراهن ترامب على أن الحصار النفطي سيجبر طهران على التفاوض بشروطه، تراهن إيران على أن خنق مضيق هرمز ورفع أسعار الغاز والغذاء سيجبر ترامب على التراجع، ويصف هذا الوضع بأن كل طرف يقول للآخر: «سأحبس أنفاسي حتى يتغير لون وجهك للأزرق»، مع انتظار من سيخونق أولا». لكن الحصار وما تلاه أظهر بشكل واضح أن الكفة تميل لصالح إيران، وهو ما ترفضه واشنطن بحالة من الإنكار، فطهران قدمت مقترحا جديدا لاتفاق عبر الوسيط في باكستان، يقوم فعليا على الفصل بين الملفات، ورأى الطرف الإيراني أنه يمكن الوصول إلى اتفاق على أساس «خطة النقاط الثلاث» التي تنطلق من تسلسل عكسي، عبر دفع الملف النووي إلى المرتبة الثالثة في الخطة، وتقديم «الأمن والسيادة» كشرط مسبق، ليكون على هذا الأساس المطلوب هو وقف نهائي وشامل للعدوان على كافة الجبهات، ووجود ضمانات قانونية ملزمة بعدم تكرار الهجوم من الولايات المتحدة أو «إسرائيل» ويضاف إلى هذا النقطة ضرورة انسحاب القوات الأمريكية من القواعد الموجودة في دول الجوار القريبة من إيران، بينما يشمل الملف الثاني تفعيل القانون الذي

## علاء ابوفراج

إن المقدمة السابقة تستند إلى حد كبير على معطيات واقعية لم يعد تجاهلها ممكنا، فالرواية الأمريكية للأحداث ظلت متمسكة بجملة من الأكاذيب عن «إنجازات كبرى» جرى ويجري تحقيقها، لكن وإن كان من السهل إلى حد ما إخفاء معلومات عسكرية، كان من شبه المستحيل إخفاء بيانات حركات الملاحه في المضيق، التي بائت ببيانات مفتوحة للعامه ومن عذة مصادر. إذ تبين أن الحصار الذي أرادت الولايات المتحدة من خلاله فرض جملة من الشروط وزيادة الضغط على إيران لم ينجح، وهذا ليس مسألة بسيطة على الإطلاق، فبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية يسخر حاملة طائرات مع مجموعة صاربة مؤلفة من 14 سفينة، بينها 11 مدمرة، للتعامل مع إيران وفرض حصار على المضيق كان عاجزا عن تحقيق ذلك بالشكل المطلوب، فمن أصل 145 محاولة عبور خلال فترة الحصار، نجحت 81 سفينة في كسر الحصار بنسبة نجاح بلغت 56%. ورفضت 45 سفينة الانصياع لأوامر مباشرة من القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM).

شملت السفن التي مرت خلال الفترة من 13 نيسان الماضي 11 سفينة تابعة لشركات في الصين والهند وباكستان وتركيا بعد تنسيق مع الجانب الإيراني، وتشمل أيضا 28 سفينة أخرى مدرجة على قوائم العقوبات، هذا بالإضافة إلى بيانات تفيد بنجاح أسطول الظل الإيراني بالحفاظ على الصادرات في ظل هذا الظرف، وتشير بعض التقديرات إلى أن الأرقام المعلنة «81 سفينة شحن» يمكن أن تكون أكثر نظرا لكون السفن كانت مضطرة لإغلاق أجهزة التتبع أثناء العبور. كل ذلك

# كونفدرالية الساحل تحت نيران كثيفة... هل تنجح في تجاوز الأزمة؟



ما تزال تداعيات الهجوم الواسع الذي تعرضت له دولة مالي في الخامس والعشرين من نيسان الماضي تتفاعل بسرعة، فرغم أن الاحتمالات تبقى مفتوحة، إلا أن نقاشاً واسعاً حول التوقيت والتحالف الذي نفذ الهجوم ما زال ضرورياً، إذ جاء الهجوم نتيجة تنسيق ميداني غير مسبوق بين «جبهة تحرير أزواد» وجماعات مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة، وعلى رأسها «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين». هذا التقاطع في المصالح رغم أنه لا يعكس بالضرورة اندماجاً استراتيجياً طويل الأمد، وبقدر ما يعبر عن تحالف ظرفي فرصته موازين القوة والضغط العسكري الذي يمارسه الجيش المالي في الشمال، وهو ما يدفع أطرافاً متباينة الأهداف إلى الالتقاء مؤقتاً في ساحة قتال واحدة.

## معزز منصور

### القوى المشاركة في الهجوم

تعاني منطقة الساحل من انتشار لجماعات إرهابية عابرة للحدود، لا تملك مشروعاً وطنياً محدداً ولا تحمل برنامجاً تنموياً للدولة، ما يجعلها أقرب ما تكون ذراعاً لقوى الاستعمار التقليدية في أفريقيا، وعصا ترفع بوجه أي مشروع مستقل حقيقي، من جهة ثانية تبدو الحركات الأزوادية أقرب إلى تعبير سياسي-اجتماعي عن أزمة تاريخية داخل الدولة المالية، حيث ترتبط مطالبها بقضايا الهوية والتمهيش والتنمية، رغم انخراطها في شبكة علاقات إقليمية معقدة، بحكم الامتداد الجغرافي والبشري لها، ولكن يبقى الثقل الأكبر للحركة ضمن دولة مالي.

ويعد الأزواد فضاءً إثنيًا وثقافيًا متنوعاً، يضم الطوارق والعرب والفولاني والسونغاي، مع حضور بارز للطوارق الذين يشكلون العمود الفقري للحركات السياسية في الشمال. وينتمي الطوارق إلى أصول أمازيغية، ويعيشون تقليدياً حياة ترحال عبر الصحراء الكبرى الممتدة بين عدة دول في شمال وغرب أفريقيا، وهو ما أسهم في تشكل وعي عابر للحدود لديهم، لكنه في الوقت ذاته عمق شعورهم بالتمهيش داخل الدولة الوطنية الحديثة. ويقع إقليم أزواد شمال مالي على مساحة شاسعة تمثل نحو ثلثي البلاد، ويضم مدناً محورية، مثل: تمبكتو وغازو وكيدال، وهي مناطق تعاني منذ عقود من ضعف التنمية وغياب الخدمات، الأمر الذي شكّل أحد أبرز دوافع المطالبة بالحكم الذاتي، أو الانفصال.

وقد شهد كانون الأول 2024 تحولا مهما بإعلان عدة حركات أزوادية، من بينها «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» و«المجلس الأعلى لوحدة أزواد» و«الحركة العربية الأزوادية»، حل نفسها وتشكيل كيان موحد تحت اسم «جبهة تحرير أزواد»، في محاولة لتوحيد الجهود السياسية والعسكرية وتعزيز القدرة التفاوضية في مواجهة السلطة القائمة.

وصولاً للهجوم المشترك مع جماعات متطرفة، وهو خطر حقيقي على حركة الأزواد نفسها، وما قد يشكل انتحارا سياسيا لمطالبها بالانفصال والحكم الذاتي، ورغم أن الهجوم كان مفصولاً من حيث العمليات الجغرافية فالأزواد هاجموا المناطق الشمالية، والجماعات المرتبطة بالقاعدة هاجمت المدن الرئيسية الجنوبية، ومن بينها العاصمة باماكو، على الرغم من هذا الفصل العملي إلا أن الاعتراف بتنسيق العمليات وتوقيتها لن يمر دون عواقب، خاصة من خلال تبني الدول وقدرتها على دعم مطالب الأزواد، وكذلك موقف الدول المجاورة، خاصة الجزائر، التي لن ترغب أن تشهد حدودها الجنوبية تطور جماعات متطرفة.

### الدور الجزائري

في هذا السياق، يبرز الدور الجزائري كعامل إقليمي معقد، يسعى للتوازن بين ضرورات الأمن القومي ومقتضيات احترام سيادة الدول. فبالنسبة للجزائر، لا تمثل الأزمة في شمال مالي مجرد شأن خارجي، بل ترتبط مباشرة بأمن حدودها الجنوبية الطويلة

والمفتوحة، والتي يصعب ضبطها في ظل انتشار الجماعات المسلحة، وشبكات التهريب والهجرة غير النظامية. كما أن الروابط الاجتماعية بين سكان جنوب الجزائر وبعض مكونات المجتمع الأزوادي تفرض واقعا لا يمكن تجاهله. ومع ذلك، تحرص الجزائر على التأكيد أنها لا تدعم النزعات الانفصالية، بل تدفع باتجاه حل سياسي يحافظ على وحدة مالي، وهو موقف تجسد تاريخياً في رعايتها لعدة اتفاقات سلام، بدءاً من اتفاق تامنراست عام 1991 وصولاً إلى اتفاق الجزائر لعام 2015.

غير أن هذا الاتفاق الأخير تلقى ضربة قوية مع إعلان المجلس العسكري الحاكم في مالي إلغاء العمل به، بعد تصاعد أعمال قتال بين المجلس العسكري ومجموعات من الأزواد شمال البلاد، واعتراض المجلس العسكري على دور الوسيط الجزائري. ليقوم المجلس العسكري بتنفيذ مجموعة من العمليات استهدفت قيادات أزوادية بارزة، وهو ما أدى إلى مقتل عدد من القادة الميدانيين والشخصيات القبلية المؤثرة في نهاية العام 2024.

### المسار السياسي

بعد الانقلاب في مالي، لم ينجح المجلس العسكري الجديد في إطلاق مسار سياسي بديل يحظى بإجماع وطني، حيث لا يزال المشهد الداخلي يتسم بحالة من الجمود، خاصة بعد إجراءات قيادت الحركة السياسية في البلاد وعطلتها، وخلال تلك المدة كانت المشاكل تتراكم، خاصة تلك المرتبطة بحركة الأزواد. ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن المجلس العسكري يستند إلى قاعدة دعم شعبي، تغذيها بالأساس حالة وطنية رافضة للتبعية الغربية، خصوصا الفرنسي، إلى جانب الرهان على تحالف دول الساحل كبديل إقليمي، يسعى إلى بناء نموذج تعاون جديد خارج الأطر التقليدية. ويعكس هذا التوجه محاولة لإعادة تعريف موقع مالي ضمن محيطها الإقليمي والدولي، في سياق أوسع تعيشه القارة الأفريقية، حيث تتزايد الدعوات إلى تجاوز إرث ما بعد الاستعمار،

وبناء صيغ تكامل أكثر استقلالية، تمثل مشروعا مضادا للمشروع التي فرضت على الدول الأفريقية التي تهدف لتجزئتها وتقسيمها إلى دويلات ضعيفة ومتحاربة، وهذا ما يدفع الكثير من المطلعين للحديث عن دور فرنسي-غربي وراء دعم هذا الهجوم الكبير، أملا في أن يكون ضربة قاصمة للنظام في باماكو، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

### الوضع الحالي

أعلن رئيس المجلس العسكري إسمي غويتا في تصريح متلفز، أن الأوضاع تحت السيطرة، على الرغم من وصفه للمشهد بأنه بالغ الخطورة، ودعا السكان إلى «انتفاضة وطنية» و«التصدي للانقسام والتصدع الوطني»، معتبرا أن «مالي بحاجة إلى التعقل لا إلى الذعر».

في المحصلة، تبدو الأزمة في مالي نتاج تداخل معقد بين عوامل داخلية تتعلق بالهوية والتنمية والسلطة، وأخرى إقليمية ودولية ترتبط بالصراع على النفوذ والمحاولات المستمرة من القوى الاستعمارية لتعقيد المشهد. وبينما تفرض التحالفات الظرفية نفسها على الأرض، يبقى غياب حل سياسي شامل هو العامل الأكثر ترجيحاً لاستمرار حالة عدم الاستقرار، مع ما يحمله ذلك من تداعيات تتجاوز حدود مالي إلى كامل منطقة الساحل. إن تجربة كونفدرالية الساحل تمثل في الحقيقة محاولة جديّة لتخلص من إرث ثقيل تركه الاستعمار، وتبحث عن نمط جديد للعلاقات البينية بين الدول الأفريقية، وقدمت لذلك نموذجا جديدا، تكمن خطورته بالنسبة للغرب في كونه قابل للتكرار والتوسيع، ويمكن أن يتحول سريعا إلى نقطة مضيئة في ظل تنامي النزعة الاستقلال في أفريقيا، ولذلك بالتحديد، يبدو استهداف هذا المشروع ووضع العراقيل في وجهه مهمة يجري العمل عليها من قوى، مثل: فرنسا والولايات المتحدة، وتحديداً عبر الاستناد إلى نقاط الضعف الكامنة والتي تراكت طوال عقود.

إن تجربة كونفدرالية الساحل تمثل في الحقيقة محاولة جديّة لتخلص من إرث ثقيل تركه الاستعمار وتبحث للعلاقات البينية بين الدول الأفريقية

## نتنياهو أقرب إلى السقوط، والبديل: وجه آخر لنفس العملة



تعيش الساحة السياسية داخل «إسرائيل» حالة تآكل متسارع في بنية الحكم، حيث لم يعد موقع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مستقرًا كما كان لسنوات، وفي الوقت نفسه لا يظهر بديل قادر على إنتاج استقرار فعلي. فالتطورات الأخيرة، من تحالفات جديدة إلى استطلاعات رأي متقلبة، تكشف أن الأزمة لم تعد أزمة شخص أو حزب، بل أزمة بنيوية في المشروع السياسي الصهيوني نفسه.

### يزن بوظو

إنتاج نفس شروط الأزمة السياسية الداخلية. في هذا السياق، يحاول بينيت تقديم نفسه كـ «يمين بلا نتنياهو»، منتقدا أداء الحكومة ومعتبرا أن «إسرائيل» في حالة انهيار، سواء على مستوى الجيش أو الإدارة السياسية. لكنه في الجوهر لا يقدم مشروعا مختلفا، بل عرضا مختلفا لنفس السياسات: لا دولة فلسطينية، لا شراكة سياسية حقيقية مع العرب، واستمرار في إدارة الصراع لا حله. الفرق هنا ليس في الاتجاه، بل في الأسلوب، ليبدو بينيت أكثر «عقلانية» في إدارة الأزمة ظاهريا، لا أكثر استعدادا لتغييرها.

هذا الأمر يجعل التحالف الجديد محدود القدرة على إحداث تحول حقيقي حتى في حال سقوط نتنياهو، حيث أن البديل المطروح لا يخرج عن نفس الإطار الصهيوني، والتجربة السابقة لحكومة بينيت-لايبيد يمكن لها أن تعطي مؤشرا بذلك، حيث لم تؤد إلى تغيير جوهر في السياسات حينها، بل إلى إعادة ترتيب مؤقتة وسرعان ما انهارت. في العمق، تعكس هذه التطورات أزمة

أحدث هذه التطورات تمثلت في تحالف نفتالي بينيت مع يائير لايبيد ضمن إطار «بياحاد/معا» تمهيدا للانتخابات القادمة، في محاولة لتوحيد معسكر معارض لنتنياهو. وتشير استطلاعات الرأي إلى تقدم هذا التحالف، حيث يحصل على نحو 28 مقعدا مقابل 26 للكيود، كما يتفوق بينيت نفسه على نتنياهو في سؤال «الملاءمة» لرئاسة الحكومة. إلا أن هذه الأرقام، رغم دلالاتها، تبقى مؤشرات اتجاه لا حقائق ونتائج حاسمة، خصوصا في ظل التباين الكبير بين مصادر الاستطلاعات، واختلاف بياناتها السياسية والإعلامية.

الأهم من الأرقام، هو ما تكشفه: نتنياهو يتراجع، لكنه لم يسقط بعد، فمعسكره لا يزال يمتلك كتلة قوية، بينما المعارضة، رغم تقدمها، لا تزال عاجزة عن تشكيل حكومة بسبب عدم وصولها إلى عتبة 61 مقعدا، إضافة إلى رفض بينيت ولايبيد الاعتماد على الأحزاب العربية. وهذا يعكس مأزقا أساسيا: فحتى القوى التي تطرح نفسها بديلا لنتنياهو واتلافه، تعيد

بالمحصلة «إسرائيل» اليوم أقرب إلى مرحلة «ما بعد نتنياهو»، لكن دون وضوح لماهية هذا «بعد»... فالأزمة ليست في الرجل، بل في المنظومة التي أنتجته. وأي بديل يحمل نفس المنطق والتطرف والتوجهات الصهيونية، سيعيد إنتاج السياسات نفسها، وربما النتائج نفسها، حتى لو ظهر في البداية أقل حدة أو أكثر انضباطا... وفي ظل الضغوط الأمنية والسياسية المتزايدة، قد يكون هذا «الاعتدال» الذي يجري ترويجه مجرد مرحلة عابرة قبل عودة التصعيد بشكل أوسع.

قيادة وحكم داخل «إسرائيل». فالنخبة السياسية، سواء في الحكم أو المعارضة، تدور في نفس الحلقة: صراع على السلطة دون تغيير جوهري في التوجهات. لذلك، فإن استبدال نتنياهو- إن حدث- لن يعني بالضرورة حل الأزمة الداخلية أو توقف الحرب الصهيونية على المنطقة، بل قد يفتح مرحلة من عدم الاستقرار، لتستمر التناقضات الداخلية بالتفاعل والتصاعد دون حل، مما يزيد من احتمالات الاحتراب الداخلي.

## ألمانيا والولايات المتحدة.. شقاق يبدأ بـ 5 آلاف جندي



عسكرية ذات تأثير مباشر، بل كإشارة أولية على مسار طويل الأمد لإعادة التوضع الأمريكي في أوروبا والعالم، كما صرح ترامب بسعيه لسحب القوات الأمريكية الموجودة في كل من إيطاليا بنحو 12,662 جنديا، وإسبانيا بنحو 3,814 جنديا، أيضا بنزيرة دورهما ومواقفهما من الحرب على إيران، ليتضح أن المسألة تتجاوز خلافا ظرفيا، وتندرج ضمن إعادة صياغة العلاقة الأمنية عبر الأطلسي.

في المقابل، يعكس الموقف الألماني والأوروبي إدراكا متزايدا لهذه التحولات، إذ أقر وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس، بأن الانسحاب الأمريكي «كان متوقعا»، داعيا إلى تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية. هذا التوجه يعكس انتقالا تدريجيا من الاعتماد على المظلة الأمريكية إلى محاولة بناء استقلالية نسبية، وإن كانت لا تزال محدودة، وهذا الأمر بدوره ليس بجديد، بل أيضا يعود إلى سنوات سابقة، حينما تحدثت بعض الدول الأوروبية عن تشكيل تحالف عسكري أوروبي جديد مختلف عن «الناتو».

إلى جانب البعد العسكري، تتغذى هذه الخلافات من توترات اقتصادية متصاعدة، فتهدد واشنطن بفرض

تشهد العلاقات الأمريكية-الألمانية تصعيداً ملحوظاً في الأسابيع الأخيرة، على خلفية تداول ملفات عسكرية وسياسية واقتصادية، أبرزها، قرار واشنطن سحب جزء من قواتها المتواجدة في ألمانيا، هذا القرار، الذي أعلنه دونالد ترامب، يقضي بسحب نحو 5 آلاف جندي من أصل ما يقارب 36 ألفاً يتمركزون في ألمانيا، على أن يتم التنفيذ خلال فترة تتراوح بين 6 إلى 12 شهراً. ورغم أن الرقم يبدو محدوداً عسكرياً، إلا أن دلالاته السياسية تتجاوز حجمه بكثير.

### ملاذ سعد

ظاهريا، جاء القرار في سياق الخلافات بين واشنطن وبرلين حول الحرب مع إيران، خاصة بعد تصريحات المستشار الألماني فريدريش ميرتس التي انتقد فيها الاستراتيجية الأمريكية، واعتبر أن إيران «تدلّ الولايات المتحدة»، إلا أن هذا الربط يبدو أقرب إلى النزعة منه إلى السبب الحقيقي، فسياسة وتوجه تقليص الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا ليست جديدة، بل تعود إلى سنوات، وكانت مطروحة منذ الولاية الأولى لترامب، ضمن رؤية أوسع لإعادة توزيع القوات الأمريكية عالميا، وتقليص الالتزامات التقليدية في القارة الأوروبية.

في هذا السياق، لا يمكن قراءة سحب 5 آلاف جندي كخطوة

يفرض عليها تحمل أعباء أكبر... ومع استمرار هذا النهج، من المرجح أن تتعمق الخلافات عبر طرفي الأطلسي، ليس فقط في الملف الأمني والعسكري، بل أيضا في الاقتصاد والسياسة، ما يفتح الباب أوسع أمام مرحلة جديدة من العلاقات بينهما، أقل استقراراً وأكثر تنافسية.

معها دون تقديم مقابل كاف، سواء في الأمن أو التجارة. في المحصلة، يبدو أن قرار سحب القوات ليس سوى حلقة في مسار أوسع من التباعد بين الولايات المتحدة وأوروبا، فواشنطن تعيد تعريف أولوياتها الاستراتيجية، بينما تجد أوروبا نفسها أمام واقع جديد

رسوم جمركية تصل إلى 25% على السيارات الأوروبية، واستهدافها المباشر للصناعة الألمانية، يشير إلى استخدام أدوات الضغط الاقتصادي بالتوازي مع الأدوات العسكرية، وهذه السياسات تأتي في سياق تبريرات أمريكية تعتبر أن الحلفاء الأوروبيين يستفيدون من العلاقة

# عندما تبلغ الصين نصف الدخل



**في عام 2014، وبحسب تعادل القوة الشرائية، تجاوز حجم الاقتصاد الصيني الاقتصادي الأمريكي. ومع استمرار نمو الاقتصاد الصيني، يتزايد نفوذ الصين الدولي أيضاً. وعلى الجانب الآخر، فإن قدرة الولايات المتحدة على قيادة الشؤون الدولية أخذت في التراجع. وخاصة في الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الفلسطينية الإسرائيلية، كما نقول نحن: «لم يعد من السهل قيادة الفريق، ولم يعد الأتباع ينصتون لما يقوله القائد».**

## ■ لين بي، صو

الماضي، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان أعلى من نظيره في الولايات المتحدة. لكن خلال «العقود الثلاثة الضائعة»، تباطأ النمو الاقتصادي الياباني، وأصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حالياً أقل من نصف نظيره الأمريكي، كما تراجع حجم الاقتصاد الياباني من 65% من الاقتصاد الأمريكي إلى أقل من 20%، وهو تراجع كبير، وهذا بالضبط ما تأمله الولايات المتحدة.

لكن متى يمكن أن تنتهي حالة محاولة الولايات المتحدة كبح الصين والتأقلم مع صعودها كقوة كبرى؟ أولاً: عندما يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى 50% من نظيره في الولايات المتحدة، سيكون حجم الاقتصاد الصيني نحو ضعف الاقتصاد الأمريكي، ما يعني أن القدرة على التعبئة ستكون ضعف القدرة الأمريكية. وإذا حدث صراع عسكري، باستثناء سيناريو الحرب النووية الذي يؤدي إلى الفناء المتبادل، فإن الحروب التقليدية تقوم على الاستنزاف. ومن يمتلك قدرة أكبر على التعويض والمرونة، تكون له الأفضلية. وبالعودة إلى التاريخ، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، تدخلت الولايات المتحدة لاحتواء ألمانيا ونجحت، وكان السبب في ذلك أن حجم الاقتصاد الأمريكي كان أكبر من الاقتصاد الألماني. ففي حروب الاستنزاف، كلما كان الاقتصاد أكبر، كانت سرعة التعويض أعلى.

ثانياً: تمتلك الصين مناطق ذات حيوية اقتصادية قوية. فإذا وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصف نظيره في الولايات المتحدة، فإن بكين وشنغهاي وتيانجين، إضافة إلى خمس مقاطعات ساحلية شرقية هي شانغونغ وجيانغسو وتشجيانغ وفوجيان وغوانغدونغ، سيبلغ مجموع

في ثمانينيات القرن الماضي، وبحسب تعادل القوة الشرائية، لم يتجاوز حجم الاقتصاد الياباني الاقتصاد الأمريكي، لكنه بلغ وفق سعر الصرف في السوق 65% من الاقتصاد الأمريكي. عندها بدأت الولايات المتحدة باتخاذ سياسات مختلفة للضغط على اليابان، وأشهرها «اتفاق بلانزا» عام 1985، الذي أجبر الين على الارتفاع بشكل كبير، وأجبر اليابان على تقييد صادراتها ونقل التكنولوجيا. تستخدم الولايات المتحدة تفكيراً مشابهاً للضغط على الصين. ويتجلى ذلك بوضوح في «استراتيجية التحول إلى آسيا والمحيط الهادئ» التي طرحها باراك أوباما. فما يسمى بـ«التحول إلى آسيا» كان يهدف إلى نقل القوات العسكرية الأمريكية من الشرق الأوسط وأوروبا إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعزيز الانتشار العسكري هناك، وهو في جوهره محاولة لاستخدام القوة العسكرية لاحتواء تطور الصين.

هل يمكن أن يؤدي ذلك إلى كبح تطور الصين؟ في عام 2014، وبحسب تعادل القوة الشرائية، تجاوز حجم الاقتصاد الصيني الاقتصادي الأمريكي. وبحلول عام 2025، وصل حجم الاقتصاد الصيني، وفق المعيار نفسه، إلى 134% من الاقتصاد الأمريكي. وإذا استمر الاقتصاد الصيني في النمو، فمن المؤكد أن تأثير الهيمنة الأمريكية سيتراجع نسبياً.

سكانها أكثر من 400 مليون نسمة، وهو ما يعادل تقريباً عدد سكان الولايات المتحدة حالياً. والأهم، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه المناطق سيصل إلى مستوى مماثل للولايات المتحدة. وهذا يعني أن الصين ستملك داخلياً منطقة اقتصادية ذات حجم سكاني أكبر قليلاً من الولايات المتحدة، ومستوى اقتصادي وصناعي وتقني مماثل لها، وعندها لن يكون لدى الولايات المتحدة وسائل فعالة للضغط على الصين.

**ثالثاً:** التجارة تحقق منفعة متبادلة. فالولايات المتحدة تمتلك العديد من الصناعات المتقدمة عالمياً، واستمرار تطور هذه الصناعات يتطلب تقنيات جديدة ومنتجات جديدة، وهذه تحتاج إلى استثمارات كبيرة في البحث والتطوير، ما يعني مخاطر مرتفعة. وتعتمد الأرباح بعد النجاح على حجم السوق، فكلما كان السوق أكبر، زادت العوائد. وتعد الصين حالياً أكبر سوق في العالم. وإذا وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى نصف نظيره الأمريكي، فإن السوق الصينية ستكون أكبر من السوق الأمريكية بأكثر من الضعف. وعندها، بالنسبة للشركات الأمريكية الرائدة، سيكون دخول السوق الصينية أو عدمه مسألة حياة أو موت. فإذا تمكنت من دخول السوق الصينية، ستضمن أرباحها، وتستمر في الاستثمار في البحث والتطوير، ما يخلق دورة إيجابية. أما إذا فقدت هذا السوق، فقد تتحول من تحقيق أرباح عالية إلى أرباح منخفضة، أو حتى خسائر، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار في البحث والتطوير، وضعف القدرة التنافسية، وفي النهاية الخروج من السوق.

## إمكانات نمو بنسبة 8%

يعد التطور الأساس والحل الجوهري لكل المشكلات. وفي مواجهة الاضطراب الحالي، وضعف الاقتصاد العالمي، والتوتر في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، فإن التنمية بالنسبة للصين تمثل أيضاً الأساس والحل لهذه التحديات. فما هو مسار التطور خلال فترة «الخطة

الخمسية الخامسة عشر؟ لم تحدد هذه الخطة معدلات نمو سنوية محددة، بل أشارت إلى أن أهداف النمو ستحدد سنوياً وفق الظروف الفعلية. وفي تقرير عمل الحكومة لهذا العام، تم تحديد هدف النمو الاقتصادي لعام 2026 بين 4.5% و5%، مع التأكيد على «السعي لتحقيق نتائج أفضل في التطبيق العملي».

يمكن مناقشة مسار التنمية خلال هذه الفترة من جانبين:

**الأول:** هو حجم إمكانات النمو.

**الثاني:** هو التحديات التي تواجه استغلال هذه الإمكانيات، وما إذا كان بالإمكان التغلب عليها. من خلال ملاحظتي، فإن وسائل الإعلام المحلية والأوساط الأكاديمية تركز أكثر على التحديات، وهذا أمر مهم، لكن من المهم أيضاً النظر إلى ما إذا كانت هناك إمكانات نمو كامنة، وكيف يمكن اغتنامها.

أما بالنسبة لإمكانات النمو في الصين، فأرى أنه حتى عام 2035، لا يزال من الممكن تحقيق نمو بنسبة 8%. ولماذا أرى ذلك؟ إن القاعدة العامة للنمو الاقتصادي تتمثل في أن التقنيات الصناعية القائمة يجب أن تتجدد باستمرار، وأن تظهر صناعات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، مما يدفع إلى تعزيز ما يسمى «قوى الإنتاج الجديدة».

فأين تكمن إمكانات التنمية الحالية في الصين؟ أعتقد أنها تكمن في «ميزة اللحاق». فحالياً يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين حوالي 14 ألف دولار، بينما يتجاوز في الولايات المتحدة 80 ألف دولار، ويتراوح في الدول الأوروبية المتقدمة بين 45 ألف و50 ألف دولار. وهذا يعني أن هناك فجوة كبيرة بين الصين والغرب من حيث متوسط الإنتاجية ومستوى الصناعة والتكنولوجيا.

غير أن هذه الفجوة لا تعني بقاء التخلف، بل تمثل أيضاً إمكانات كامنة. فقد ذكرت سابقاً أن التقنيات في الولايات المتحدة تقف عند حدود الابتكار العالمي، وأن تطوير التقنيات والصناعات الجديدة يتطلب استثمارات ضخمة ومخاطر عالية. وخلال الفترة من 1960 إلى 2008، بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي في الولايات المتحدة 3.3% فقط، بينما حافظت

**تعد الصين حالياً أكبر سوق في العالم وإذا وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى نصف نظيره الأمريكي فإن السوق الصينية ستكون أكبر من السوق الأمريكية بأكثر من الضعف**

# الأمريكي ستأقلم مع التغيير



«العمل الفعّال»، وهو حاصل ضرب عدد العمال في مستوى تعليمهم. وبما أن الشيخوخة ظاهرة متوقعة، فإن الدول تستجيب لها بزيادة الاستثمار في التعليم ورفع مستوى المهارات. وفي حالة الصين، يبلغ متوسط سنوات التعليم لدى القوة العاملة الحالية 11,4 سنة، بينما يبلغ لدى الداخلين الجدد إلى سوق العمل 14 سنة، مقارنة بـ 7 سنوات لدى من يقترّبون من التقاعد. وهذا يدل على تحسن جودة العمالة، ما يرفع مستوى «العمل الفعّال» ويساهم في دعم النمو. أما في الدول المتقدمة، فإن مستوى التعليم مرتفع أصلاً، وبالتالي فإن إمكانات تحسينه محدودة، مما يحد من تأثيره على النمو.

في السنوات الأخيرة، طرحت أيضاً مقارنات بين الصين واليابان في سياق أزمة العقارات، حيث يقال: إن انفجار الفقاعة العقارية في اليابان أدى إلى ضعف الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي إلى تباطؤ النمو، ويخشى أن تواجه الصين السيناريو نفسه.

لكن هذا التحليل ليس دقيقاً بالكامل. فقرار الشركات بالاستثمار لا يعتمد فقط على مستوى الدين، بل على وجود فرص استثمارية جيدة. وإذا توفرت هذه الفرص، فإن الشركات ستستثمر والبنوك ستمول. وقد أشرنا إلى وجود فرص واسعة في الابتكار الصناعي والتكنولوجي في الصين، ما يميز وضعها عن اليابان.

أما بالنسبة للأسر، فإن قرار الاستهلاك لا يعتمد فقط على مستوى الدين، بل على توقعات الدخل المستقبلي. فإذا كان هناك توقع بزيادة الأجور نتيجة النمو الاقتصادي، فإن الاستهلاك سيزداد. وإذا استمرت الشركات في الاستثمار والابتكار، فإن ذلك سيرفع الأرباح والأجور، مما يعزز الطلب الاستهلاكي. كما أن مستوى الادخار في الصين مرتفع، حيث يبلغ إجمالي مدخرات الأسر نحو 1,3 ضعف الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى أن المشكلة ليست نقصاً في الموارد، بل نقصاً في الثقة. ففي عام 2024، زادت المدخرات بنحو 14 تريليون يوان، أي ما يعادل 10% من الناتج المحلي، وارتفعت في 2025 بمقدار 14,6 تريليون يوان.

الداخلية لتحقيق معدلات نمو أعلى، لكن ذلك يتطلب مزيداً من الجهد، ويتطلب بناء الثقة. صحيح أن الاقتصاد الصيني يواجه ضغوطاً متعددة، وقد تباطأ النمو منذ عام 2010، كما يدور نقاش واسع حول أسباب هذا التباطؤ. لكن هناك فرق بين الصين والولايات المتحدة في تفسير هذه الظواهر، ففي الولايات المتحدة، ينسب ضعف الأداء الاقتصادي غالباً إلى عوامل خارجية، بينما في الصين يعزى غالباً إلى عوامل داخلية.

وفي الوقت الراهن، تنتشر في الساحة الدولية أطروحات، مثل: «بلوغ الصين الذروة» أو «انهيار الصين»، حيث تطرح أسباب متعددة، منها شيخوخة السكان، ويتم الاستشهاد بتجربة اليابان، التي شهدت نمواً قوياً قبل الشيخوخة، ثم دخلت في «العقود الثلاثة الضائعة» بعدها، وبالتالي يُستنتج أن الصين قد تواجه المصير نفسه.

غير أن هذه المقارنة ليست دقيقة تماماً. فهناك 53 دولة في العالم تعاني من شيخوخة السكان، من بينها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. ويمكن تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين:

**الأولى:** تضم 27 دولة بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نصف نظيره الأمريكي أو أكثر عند بدء الشيخوخة، مثل: اليابان وبعض الدول الأوروبية.

**الثانية:** فتضم 26 دولة كان نصيب الفرد فيها أقل من نصف نظيره الأمريكي عند بدء الشيخوخة، ومنها الصين، أي أنها «شيخت قبل أن تغتني».

يرى كثيرون أن الدول التي «تشيب قبل أن تغتني» تواجه تحديات أكبر، لكن البيانات الفعلية تشير إلى نتيجة معاكسة. فالدول التي بلغت مستوى عالياً من الدخل قبل الشيخوخة لم يتغير فيها نمو نصيب الفرد كثيراً بعد الشيخوخة، بينما الدول التي لم تصل إلى هذا المستوى شهدت تسارعاً في النمو بعد دخولها مرحلة الشيخوخة.

ويرجع ذلك إلى أن الشيخوخة تؤثر في عدد العمال، لكنها لا تحدّد وحدها النمو الاقتصادي، إذ يعتمد النمو أيضاً على جودة العمالة، أي

أولاً: ميزة الكفاءات البشرية. إذ تولي الصين أهمية كبيرة لتدريب الكفاءات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، حيث يتخرج سنوياً نحو 6 ملايين طالب في هذه التخصصات، وهو رقم بارز عالمياً.

**ثانياً:** ميزة السوق. فبحسب تعادل القوة الشرائية، تعدّ السوق الصينية الأكبر في العالم. وأي ابتكار تقني يمكن أن يطبق بسرعة داخل هذه السوق الواسعة، ما يسمح بتحقيق اقتصاد الحجم. كما أن وفرة البيانات وتنوع التطبيقات في مجالات، مثل: الذكاء الاصطناعي، تساعد على تعزيز الابتكار، وتكوين ميزة تنافسية عالمية.

**ثالثاً:** ميزة الصناعة. فالصين تمتلك أكثر منظومة صناعية تكاملاً في العالم، ما يسهل تحويل الأفكار إلى منتجات، بفضل توافر سلاسل الإمداد والمكونات داخل البلاد.

**رابعاً:** ميزة السياسات. إذ تجمع الصين بين «سوق فعّالة» و«حكومة فاعلة»، فتستخدم السياسات الصناعية لدعم الابتكار، وتجاوز القيود التي تواجه الشركات. وقد انتقدت الدول المتقدمة هذه السياسات سابقاً، لكنها بدأت اليوم في تبني نماذج مشابهة.

يتطلب تحقيق الصين لإمكاناتها التغلب على مجموعة من التحديات:

**أولاً:** ضغوط التصدير. فالصين هي أكبر مصدر في العالم، لكن ضعف الاقتصاد في الدول المتقدمة يحد من الطلب، ما يؤثر سلباً على الصادرات، خاصة أن معظم الشركات المصدرة هي شركات خاصة. وقد تراجع نمو الصادرات من أكثر من 20% في عام 2008 إلى أقل من 5% حالياً، ما أدى إلى ضغوط على الشركات واستثماراتها.

**ثانياً:** التحديات الأمريكية، حيث تواصل الولايات المتحدة فرض ضغوط من خلال الرسوم الجمركية وغيرها من الإجراءات.

**ثالثاً:** الضغوط الداخلية، مثل: فائض الطاقة الإنتاجية، والتزامات خفض الانبعاثات، وشيخوخة السكان، وكلها تتطلب موارد كبيرة.

بغض النظر عن طبيعة هذه التحديات، أعتقد أنه يمكن للصين الاعتماد على الإمكانيات

الصين منذ الإصلاح والانفتاح على معدل نمو يتجاوز 9% لفترة طويلة، وبلغ متوسط النمو خلال 47 عاماً 8,9%. ومن الواضح أن الصين في مرحلة اللحاق، ونمتلك ميزة في ذلك.

لقياس حجم هذه الميزة، يمكن الرجوع إلى التجارب التاريخية. ففي عام 2019، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وفق تعادل القوة الشرائية، 22,6% من نظيره في الولايات المتحدة، وهو مستوى يقارب الفجوة التي كانت بين ألمانيا والولايات المتحدة في عام 1946. وبين اليابان والولايات المتحدة في عام 1956، وبين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في عام 1985.

تعدّ هذه الدول من أبرز الاقتصادات التي نجحت في تحقيق أداء قوي خلال مرحلة اللحاق. وبمراجعة تجاربها، نجد أن ألمانيا بين عامي 1946 و1962 حققت متوسط نمو اقتصادي سنوي بلغ 9,4%، مع نمو سكاني سنوي قدره 0,8%. أي أن نمو نصيب الفرد بلغ 8,6%. أما اليابان، فقد حققت بين عامي 1956 و1972 معدل نمو اقتصادي سنوي بلغ 9,6% مع نمو سكاني 1% أي أن نمو نصيب الفرد بلغ أيضاً 8,6%. أما كوريا الجنوبية، فقد حققت بين عامي 1985 و2001 معدل نمو اقتصادي سنوي بلغ 9%، رغم تعرضها لأزمة مالية في 1998، ومع نمو سكاني 0,9%، بلغ نمو نصيب الفرد 8,1%.

وقد كانت هذه الدول جميعها في مرحلة اللحاق، واستفادت من هذه الميزة لتحقيق نمو في نصيب الفرد يتجاوز 8%. وبالقياس، فإن الصين، بوصفها أيضاً في مرحلة اللحاق، يمكنها تحقيق معدل نمو مماثل بين عامي 2019 و2035.

كما أن إمكاناتنا أكبر مما قد يعتقد. لماذا؟ لأن الدول الثلاث السابقة لم تكن تواجه ما يعرف اليوم بـ«الثورة الصناعية الرابعة». وفي ظل هذه الثورة، التي تشمل الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والحوسبة الكمومية، والتكنولوجيا الحيوية، فإن الدول المتقدمة والنامية تقف على خط انطلاق واحد. وفي هذا السياق، تتمتع الصين بأربع مزايا رئيسية:

# كوبا تحوّل الحصار الأمريكي إلى حافز للانتقال الطاقى بمساعدة الصين



منذ نيسان 2026، وفي ظلّ الحرب الأمريكية-الإسرائيلية» على إيران، كثّفت واشنطن أيضاً عقوباتها ضد كوبا، حيث يستهدف الحصار الأمريكي شل قطاع الكهرباء في الجزيرة الكاريبية عبر منع وصول الوقود الأحفوري الرخيص إليها من جهة، ومنعها من شراء البطاريات والألواح الشمسية من الشركات الغربية من جهة أخرى. لكن القرار السياسي لدولة تريد حماية شعبها من التوحش الراسمالي جاء بخفض الطلب على الوقود الأحفوري والتحول السريع إلى الشمس والرياح مستفيدة من صداقتها مع العملاق الصيني. وقررت حصة الطاقة الشمسية في مزيج الكهرباء الكوبي من 5,8% فقط قبل عام واحد إلى أكثر من 20% في بداية 2026، ويتوقع أن تصل إلى 26% بحلول نهاية العام.

## إعداد: د. اسامة دليقان

بحسب بيانات تم جمعها في آذار 2026 ونشرتها منصة Wire Energy Clean ومركز سيدياري للتنمية الإقليمية «CEDARE»، فإن الحصار الأميركي منع بشكل متعمد وصول نحو 40% من احتياجات كوبا من زيت الوقود الثقيل «الفيول» المستخدم في محطات التوليد القديمة.

في أي اقتصاد رأسمالي، كان هذا العجز سيترجم فوراً إلى انهيار أسعار الأسهم، وهروب رؤوس الأموال الخاصة، وجشع شركات الطاقة التي كانت سترفع الأسعار بشكل جنوني على المستهلكين، وربما فرض حالة من القوضى والظلام التام. ولكن في كوبا، حفز هذا النقص الدولة على وضع هدف وطني واضح: رفع كفاءة الطاقة والتحول السريع إلى مصادر طاقة بديلة ومتاحة محلياً مثل الشمس والرياح، أمّا من حيث التكنولوجيا والجدوى الاقتصادية اللازمة لذلك والمخرج لكسر الحصار والعقوبات، فهنا تبرز الفائدة المُتقدّة في قرارك السياسي بأن تكون صديقاً للصين.

في هذا السياق، جاء التعاون الكوبي-الصيني على أساس الاحترام المتبادل ومصالح الشعوب، ليضرب مثلاً على فشل علاقات التبعية والإذلال التي تفرّضها واشنطن والغرب الرأسمالي عادة على بلدان وشعوب العالم. فبينما كان الحصار الأميركي يمنع كوبا من شراء بطاريات وألواح شمسية من شركات غربية بسبب العقوبات التي تحم

## «حوافز» السوق الرأسمالية لا تنفع بوجه الحصار

هذا النمو الهائل للبدائل الطاقية في كوبا لم يتحقق عبر حوافز سوقية رأسمالية، بل عبر توجيه حكومي مباشر تقوده الدولة الكوبية وقطاعها العام وليس «اليد الخفية للسوق»: إعفاءات ضريبية للمشاريع الشمسية المنزلية، وتركيب ألواح على أسطح المدارس والمستشفيات والمصانع المملوكة للدولة، مروراً ببناء مجمعات شمسية ضخمة في مقاطعات مثل سانتياغو دي كوبا، وسيغوي دي أفيل.

هنا يبرز الفرق الجوهرى بين نموذجين: فالدولة الرأسمالية أسيرة لقوانين السوق: شركات الطاقة الخاصة تسعى للربح، وهي لن تستثمر في مشاريع الطاقة المتجددة ما لم تكن أكثر ربحية من الوقود الأحفوري. كما أن هذه الشركات لا يمكنها «تحمل» خسائر مؤقتة من أجل أمن وطني طويل الأجل. على النقيض تماماً، تعمل الدولة الكوبية الاشتراكية على مبدأ «الأمن الطاقى كحق وحاجة إنسانية وليس كسلعة». وبالتالي، حين حرمتها الولايات المتحدة من الوقود، لم يكن أمامها سوى خيارين: إما الاستسلام، أو تسريع مشاريع الطاقة البديلة التي كانت مؤجلة. واختارت كوبا الخيار الثاني بسرعة قياسية.

## فشل ما يسمّى «الرأسمالية الخضراء»

ما يجعل هذه القصة أكثر إدانة للرأسمالية هو الوجه الآخر للعملة: بينما تتسارع كوبا نحو الشمس، كانت أوروبا -مهد الرأسمالية الصناعية- تتراجع عن أهدافها الخضراء تحت ضغط أزمة الغاز الروسي، عائدة إلى الفحم والحلول قصيرة الأجل التي تقدمها شركات الطاقة الخاصة التي لا تريد سوى التربح من الأزمة دون حلول جذرية. أصدرت مجلة الطبيعة «Nature» في 14 نيسان 2026 تقريراً عن أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب على إيران، استخدمت فيه مصطلح «التضخم الأحفوري» «Fossilflation» لوصف الحلقة المفرغة للرأسمالية: توقف إمدادات الطاقة يؤدي إلى رفع شركات الوقود الأحفوري لأسعارها،

مما يؤدي إلى مزيد من التضخم الاقتصادي، ويزداد الوضع سوءاً مع إلغاء الحكومات دعم الطاقة المتجددة بما في ذلك تقليص أو إغلاق مفاعلات الطاقة النووية، وتصيح الشركات الخاصة أكثر تردداً في الاستثمار. بينما في كوبا، حيث لا وجود لشركات طاقة خاصة تحركها المصالح بالأرباح، فإنها لم تشهد هذا «التضخم الأحفوري» بالحدة نفسها، لأن الدولة تكفلت بامتصاص الصدمة، وأعدت توجيه كل مواردها الوطنية نحو قطاع طاقة عام تتحكم به الدولة لصالح الشعب، ولا تتركه في مهب تقلبات السوق.

## سؤال النجاح والفشل يتجدد: الرأسمالية أم الاشتراكية؟

كوبا تضيف إثباتاً عملياً وعملياً جديداً بأن الاشتراكية الحقيقية ليست كما يزعم «نظام لتوزيع الفقر»، بل هي نظام قادر على التخطيط الاستراتيجي للموارد وتحويل لعنات الجغرافيا السياسية إلى نعمة، ونقاط الضعف إلى فرص لابتكار نقاط قوة مضادة. عجزت الرأسمالية عن توفير الطاقة النظيفة للعالم بأسعار عادلة لأنها رهنت مصير الكوكب لشركات خاصة لا تفكر أبعد من أنفها، بينما أثبتت الاشتراكية الحقيقية حتى في ظل شح الموارد أن إرادة الدولة التي تخطط لصالح كادحها وأوسع طبقاتها الشعبية هي السلاح الأقوى في مواجهة الحصار وكذلك إعادة تعريف مفهوم «الأمن القومي» ليشمل الاستدامة البيئية.

إن المستفيد الحقيقي من هذه السياسة هو المواطن الكوبي الذي كان سيدفع فواتير كهرباء باهظة تكسر الظهر لو ترك الأمر لشركات طاقة خاضة أو مصانع رأسمالية. استطاعت هذه الدولة الاشتراكية أن تدير مرحلة الانتقال الصعبة بمشاركة مجتمعية واسعة، يلعب فيها الشعب دور إنتاج مباشر للكهرباء أيضاً عبر آلاف الأسطح الشمسية الصغيرة. بهذا النموذج قدمت الدولة حلاً عادلاً بتقاسم العبء وليس بتحميل الفاتورة للفقراء.

الشركات متعددة الجنسيات الخائفة على أرباحها، تقدّمت الصين لسد الفراغ. ووفقاً لمعلومات صدرت في 10 نيسان 2026، قفزت صادرات الصين من تكنولوجيا الطاقة الشمسية إلى كوبا من 5 ملايين دولار فقط في عام 2023 إلى 117 مليون دولار في عام 2025 («أي بأكثر من 23 ضعفاً»). هذا ليس استثماراً رأسمالياً تقليدياً، بل هو شكل جديد من التعاون بين بلدان «الجنوب العالمي»، حيث قدمت كوبا بين التكنولوجيا والتمويل دون تلك الشروط السياسية والاقتصادية التي تفرضها حزم التمويل الأمريكي والغربي ومؤسساته مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تكون مڈلة للبلد «المستفيد» وشعبه -وبالأحرى البلد الضحية- وتفرض عادة مطالب نيوليبرالية متوحشة مثل خصخصة القطاع العام أو استباحة البلد للشركات الأجنبية أو شروطاً سياسية تمس السيادة الوطنية للبلدان المستهدفة.

النتائج الميدانية فاجأت حتى المحليين الغربيين، حيث صدر مؤخراً عن منظمة «سيدياري» في 10 آذار 2026 تقرير وصف الحصار الأمريكي بأنه فشل في تحقيق هدفه بإغراق كوبا في الظلام، بل أسهم في تسريع انتقالها الطاقى، بينما كان الحصار عائقاً للدول الرأسمالية الأخرى التي تخلت عن الطاقة المتجددة تحت ضغط التضخم. وصدرت في 27 آذار 2026 بيانات فارقة: حصة الطاقة الشمسية في مزيج الكهرباء الكوبي قفزت من 5,8% فقط قبل عام واحد إلى أكثر من 20% في بداية عام 2026، ويتوقع أن تصل إلى 26% بحلول نهاية العام.

**بينما تحاول  
واشنطن خنق  
كوبا طاقياً قفزت  
صادرات الصين من  
تكنولوجيا الطاقة  
الشمسية إلى كوبا  
بأكثر من 23 ضعفاً  
خلال عام واحد**

# فيلم «فلسطين 36»: مرآة تاريخية تعكس جذور المقاومة والمعاناة المعاصرة



يقدم فيلم «فلسطين 36»، من إخراج أن ماري جاسر، لوحة سينمائية تاريخية غنية تعيد بناء لحظة مفصلية من تاريخ فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتحديدًا في العامين 1936 و1937. لا يقتصر العمل على كونه دراما تاريخية فحسب، بل يمثل بياناً بصرياً يربط بين ماضي الاستعمار وحاضره، مظهرًا كيف أن جذور المعاناة الفلسطينية المعاصرة تمتد إلى ما قبل النكبة بعقود.

طرفي النزاع إلى اتخاذ موقف حاسم؛ إما القبول بالواقع الاستعماري، أو الانضمام إلى المقاومة. يشير المقال إلى أن الفيلم يضع الاستعمار البريطاني، وليس المستوطنين اليهود في تلك المرحلة، كعدو رئيسي، وهو منظور جذري يذكر بأن الدعم الغربي للإمبريالية هو العامل الحاسم في استمرار المأساة الفلسطينية.

**بيان المخرجة: التاريخ حاضر في الراهن**  
تؤكد أن ماري جاسر في بيانها كمخرجة أن «فلسطين 36» ليس فيلمًا عن الماضي فحسب، بل هو عمل «حاضر، ذو صلة، وحي». هذه الرؤية تتجسد في الإهداءين الختاميين؛ الأول «لشعبنا في غزة في السنوات التي خذله فيها العالم»، والثاني الطريف «لم يسكب زيت زيتون أثناء صنع هذا الفيلم»، مما يعكس قدرة المخرجة على الجمع بين الجدية السياسية وحسن الدعاية. الأصوات الأخيرة التي نسمعها في الفيلم - هتافات «يسقط الاستعمار» و«ثورة» - تربط الماضي بالحاضر، وتذكر بأن نضال الشعب الفلسطيني مستمر.

**خاتمة: فيلم يتجاوز السرد التاريخي**  
يخلص المقال إلى أن «فلسطين 36» عمل سينمائي متميز لا يكتفي بإعادة بناء حقبة تاريخية، بل يقدم تحليلًا نقديًا لجذور الصراع، ويظهر استمرارية آليات القمع والمقاومة. من خلال شخصيات معقدة، وسرد متعدد الزوايا، وجماليات بصرية مؤثرة، ينجح الفيلم في نقل رسالة واضحة: إن فهم الحاضر الفلسطيني يستلزم العودة إلى جذوره الاستعمارية، وأن مقاومة الظلم، مهما طال أمده، تبقى خيارًا أخلاقيًا ووطنياً حتمياً. بهذا، لا يكون الفيلم مجرد تحفة فنية، بل وثيقة نضالية تسهم في تعزيز التضامن العالمي مع القضية الفلسطينية، وتذكر العالم بأن «الأمر لم يبدأ في 7 أكتوبر»، ولا حتى في عام 1948، بل هو نضال متجدد في تاريخ طويل من الكرامة والمقاومة.

الأخرون، لأنهم - كما تقول - «ليسوا سياحاً» يمكنهم المغادرة حين تشتد الأزمات.

**المقاومة... من الهامش إلى القلب**  
لا يقدم الفيلم الفلسطينيين كضحايا سلبيين، بل كشعب يقاوم بطرق متنوعة. يبدأ النضال من المطالب الاقتصادية، كما يظهر في إضراب عمال الموانئ الذين يطالبون بحقوقهم المالية، ثم يتحوّل إلى إضراب عام وطني. ويبرز المقال أن الفيلم يتناول بكفاءة ديناميكيات الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، فبينما يخسر العمال والمزارعون كل شيء، تحاول بعض النخب التفاوض أو التعاون مع السلطات. كما يسلط الضوء على دور النساء في المقاومة، من خلال مشاهد مثل تلك التي تخفي فيها النساء السلاح على حافلة بينما ينشغل الجنود البريطانيون بمضايقة الرجال، أو من خلال شخصيات مثل رباب وابنتها عفراء اللتين تجسدان صمود الأجيال.

**التطور السياسي للشخصيات... رحلة الوعي**

يتابع الفيلم تحول شخصيات مثل يوسف وخالد، العامل في الميناء، من اللامبالاة السياسية إلى المشاركة الفاعلة في المقاومة. هذا التحول لا يأتي من فراغ، بل هو نتيجة مباشرة للقمع اليومي، وفقدان الأهل والأرض، وإدراك أنه لا حل وسط مع مشروع استعماري يهدف إلى الإقصاء. وفي المقابل، تظهر القصة كيف تحاول قوى استعمارية وأطراف محلية موالية لها، مثل «الجمعية الإسلامية» التي أنشأتها اللجنة الصهيونية، احتواء هذا الغضب وتوجيهه بعيداً عن المقاومة الحقيقية.

**اللحظة التاريخية والاختيار الحتمي**  
مع إعلان لجنة بيل لتقسيم فلسطين عام 1937، تتبدد آمال الشخصيات في عدالة بريطانية. تغلق الصحف، وتدمر المطابع، ويمنع الفلسطينيون من التعبير. عندها، تضطر الشخصيات التي كانت تحاول التوفيق بين

النخبة التي تتردد بين المعارضة والمساومة، مفضلة الاستقرار على المواجهة.

على الجانب البريطاني، يرسم الفيلم ثلاث شخصيات تعكس أوجه الاستعمار المختلفة: السير آرثر واكهورب، المندوب السامي الأرستقراطي الذي يتعامل مع الفلسطينيين بتعال أبوي، معتقداً أنه يحمل «الحضارة» إلى المنطقة؛ والكابتن أوردي وينغيت، العنصري الصريح الذي لا يرى في الفلسطينيين إلا أعداء يجب قمعهم بالعنف؛ وتوماس هوبكنز، السكرتير الخاص للبرالي الذي يفهم الثقافة العربية ويعترض على سياسات القمع، لكنه يبقى عاجزاً عن تغيير جوهر المشروع الاستعماري الذي يخدم مصالح إمبراطورية، لا حقوق شعب.

**القمع الاستعماري: استمرارية التاريخ**  
يظهر الفيلم بوضوح كيف أن أدوات القمع البريطانية في ثلاثينيات القرن الماضي - من نقاط تفتيش، وعقوبات جماعية، ومصادرة ممتلكات، وهدم منازل، ومنع للصحافة والتجمع - هي نفسها التي تُمارس اليوم، وإن كان الاحتلال الإسرائيلي قد طوّرها وفاقم من وحشيتها. يبرز المقال أن المشكلة ليست في «أفراد» سيئين ضمن الإدارة البريطانية، بل في طبيعة المشروع الاستعماري ذاته، الذي لا يمكن أن يتعايش مع تطلعات شعب في الحرية والكرامة. حتى الشخصيات «المعتدلة» مثل هوبكنز تدرّك في النهاية عجزها، فتستقيل وتغادر، بينما تبقى خلود والفلسطينيون

■ عن مجلة مونثلي ريفيو فيل بالاند

**افتتاحية داخضة للأساطير الاستعمارية**  
يبدأ الفيلم بلقطات أرسيفية وبالغة الجمال لفلسطين في ثلاثينيات القرن العشرين؛ أسواق القدس ويافا تعج بالحياة، والتجار يتبادلون البضائع، والرعاة يقودون مواشيهم، والعمال يشتغلون في الموانئ. هذه المشاهد ليست مجرد ديكور تاريخي، بل هي ردّ بصري حاسم على الأسطورة الاستعمارية القائلة إن فلسطين كانت «أرضاً بلا شعب» قبل عام 1948. يظهر الفيلم مجتمعاً حياً، متربطاً، ومنتجاً، مما يدحض أي ادعاء بأن الأرض كانت خالية أو متخلفة، ويعزّي من يروج لهذه الأكاذيب سواء عن جهل أو عن سوء نية.

**شخصيات تعكس تعقيدات المرحلة**  
تدور أحداث القصة حول مجموعة من الشخصيات المتشابهة التي تجسد شرائح المجتمع الفلسطيني والسلطة الاستعمارية. نلتقي بيوسف، الشاب القادم من قرية البسام، الذي يمثل الجيل الشاب الذي لم يكن مهتماً بالسياسة في البداية، لكن الظروف ستجذبه حتماً إلى المقاومة. وتبرز خلود، الصحفية المثقفة الحاصلة على تعليم من أكسفورد، التي تضطر للكتابة تحت اسم مستعار ذكوري «أحمد كنعاني» بسبب قيود المجتمع والاحتلال، فتجسد نضال المرأة الفلسطينية على جبهتي التحرر الوطني والاجتماعي. أما زوجها أمير، صاحب الصحيفة الثرية، فيمثل

# سورية... حين يصبح القتل خبراً عادياً والختف تفصيلاً يومياً



لم يعد السؤال في سورية اليوم: هل وقعت جريمة؟ بل كم جريمة حدثت هذا الأسبوع، وكم ضحية سقطت دون أن يحاسب أحد؟ فالأرقام لم تعد صادمة بقدر ما أصبحت روتينية، عشرات الجرائم الجنائية تسجل شهرياً في مختلف المناطق، من دمشق وريفها إلى حلب ودير الزور ودرعا، وكان البلاد دخلت مرحلة جديدة لا عنوان لها سوى الانفلات، حيث يتراجع صوت القانون أمام سطوة السلاح، ويختفي الفاعل أحياناً خلف مفردة باردة «مجهول».

بل في انهيار الإحساس الجماعي بأن هذا الوضع غير مقبول أصلاً. وهذا، بحد ذاته، أخطر من أي رقم. في مواجهة هذا الواقع، لا يمكن الاكتفاء بوصف الانفلات أو تسجيل أرقامه، لأن المسؤولية الأولى والأخيرة تبقى على عاتق الدولة وأجهزتها الرسمية. فالدور المفترض ليس شكلياً ولا إعلامياً، بل يبدأ بإعادة فرض سيادة القانون بشكل فعلي، وضبط السلاح المنفلت والمنتشر خارج إطار الدولة، وتفعيل أجهزة الأمن على أساس حماية الناس لا إدارة الخوف بينهم.

المطلوب منظومة واضحة للمحاسبة، وتحقيقات شفافة، وقضاء قادر على ملاحقة الجناة دون تمييز أو تسوية، لأن أي تساهل إضافي يعني ببساطة إنتاج مزيد من الجرائم. الدولة التي تترك الجرائم تتكرر دون ردع تفقد تدريجياً وظيفتها الأساسية، وتفتح المجال لبدائل خطيرة من الفوضى والعدالة الذاتية. وإعادة الثقة لا تتحقق بالوعود، بل بإجراءات ملموسة يشعر بها المواطن في حياته اليومية «أمان في الطريق - حماية في المنزل - وعدالة حين يقع الاعتداء». ومن دون ذلك، ستبقى كل جريمة جديدة ليست حادثة منفصلة، بل دليل إضافي على غياب الدور الذي يفترض أن يكون بديهيًا؛ حماية المجتمع وصور حياته.

هذه العوامل، على خطورتها، لا تبرر ما يحدث بقدر ما تكشف هشاشة البيئة التي سمحت له بالانتشار. فالجريمة لا تزدهر بسبب الفقر فقط، بل بسبب غياب الدولة الفاعلة. والنتيجة لا تقاس بعدد الضحايا فقط، بل بما يحدث داخل المجتمع نفسه. فالخوف يتسلل إلى البيوت، والثقة بين الناس تتآكل، والشك يصبح القاعدة. فالعائلات تعيش قلقاً دائماً على أبنائها، والنساء بشكل خاص أصبحن في دائرة خطر متزايدة مع تكرار حوادث الخطف والقتل. ومع كل جريمة لا تحل، يتكرس شعور عام بأن العدالة غائبة، وأن الحياة فقدت قيمتها.

المشكلة لم تعد في حادثة هنا أو هناك، بل في واقع يتشكل بصمت، بلد ترتكب فيه الجرائم بوتيرة ثابتة، ويدفن ضحاياها بسرعة، وتنسى قصصهم قبل أن تعرف حقيقتهم. هذا ليس مجرد انفلات أمني عابر، بل حالة مستمرة من التسيب، حيث يتراجع القانون أمام القوة، وتستبدل العدالة بالخوف.

وفي ظل هذا المشهد، يبدو أخطر ما يمكن أن يحدث هو الاعتياد. أن يصبح القتل خبراً عادياً، والختف حادثة متوقعة، وأن يتعايش الناس مع فكرة أن الجريمة جزء من يومهم. حينها لا تكون المشكلة في عدد الجرائم فحسب،

**المطلوب منظومة واضحة للمحاسبة وتحقيقات شفافة وقضاء قادر على ملاحقة الجناة دون تمييز أو تسوية لأن أي تساهل إضافي يعني ببساطة إنتاج مزيد من الجرائم.**

تتحول الجريمة من مخاطرة إلى خيار. وحين يشعر الضحية أنه بلا حماية، يتحول الخوف إلى نمط حياة. الأسباب قد تبدو عديدة ومتشابهة، لكن أهمها وغير الخفي هو السلاح المنتشر بشكل غير مسبوق، ليس في يد جهة واحدة بل في أيدي أطراف متعددة وأفراد، ما يجعل أي خلاف بسيط قابلاً للتحويل إلى جريمة قتل خلال لحظات. والأجهزة الرسمية، التي يفترض أن تكون صمام الأمان، تبدو عاجزة أو غائبة أو انتقائية في تدخلها، بينما تتآكل الثقة بها يوماً بعد يوم. ومع هذا الضعف، يظهر عامل آخر أكثر خطورة؛ الإفلات شبه الكامل من العقاب. فلا تحقيقات شفافة، ولا محاكمات واضحة، ولا نتائج تعيد شيئاً من الإحساس بالعدالة. أخبار متكررة عن ضحايا جدد فقط.

لا يمكن فصل هذا الواقع عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخائفة. فالفقر والبطالة، وانهيار سبل العيش تدفع البعض نحو الجريمة، سواء بدافع السرقة أو الغدبة أو حتى الانتقام. لكن

في الأسابيع الأخيرة وحدها، تكررت مشاهد لا يمكن وصفها إلا بأنها انعكاس لانهايار عميق في البنية الأمنية والاجتماعية. طالبة جامعية تختفي في ريف دمشق، ليعثر عليها بعد أيام جثة هامدة، في حادثة أثارت خوفاً واسعاً لكنها لم تجب عن السؤال الأهم: من القاتل؟ وفي قلب العاصمة، يختطف تاجر من أمام منزله في عملية منظمة، وفي مشهد أقرب إلى أفلام العصابات منه إلى واقع يفترض أن تحكمه دولة. وفي حلب، تُقتل عائلة كاملة داخل منزلها دون وضوح الدوافع، بينما تتكرر حوادث الذبح والطعن وإطلاق النار في أكثر من منطقة، لتؤكد أن العنف لم يعد استثناءً بل أصبح لغة يومية. الأخطر من هذه الجرائم نفسها هو نمطها المتكرر؛ خطف ينتهي بالقتل - جثث يعثر عليها بعد أيام - جرائم تسجل ضد مجهول - وقصص تختفي قبل أن تكتمل. هذا التكرار لا يدل على تصاعد الجريمة فقط، بل على غياب الردع. فحين يدرك الجاني أنه لن يحاسب،